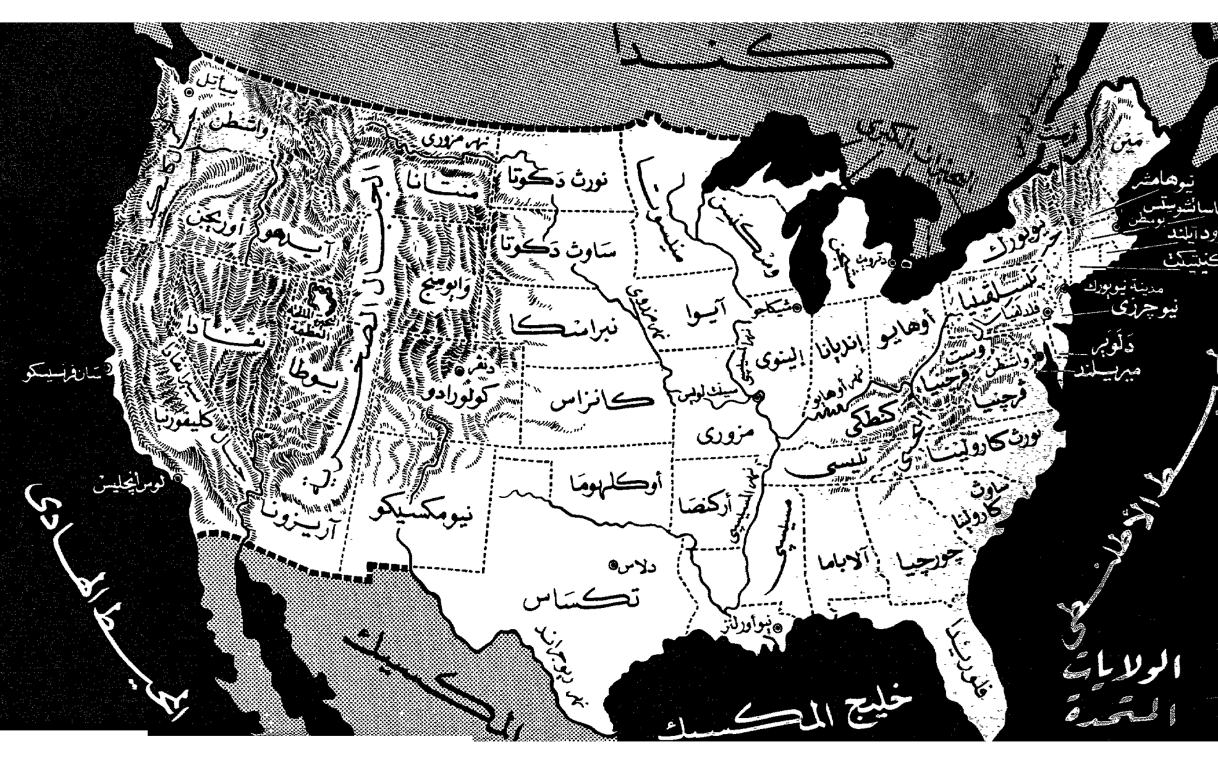


حكومة بواسطة الشعب


الولايات المتحدة
كندا
المكسيك
خليج المكسيك
المحيط الهادي
البحيرات الكبرى
الجبال الصخرية
مين
نيوهامشر
ماساتشوستس
بوسطن
رود آيلند
كنيتيكت
نيويورك
مدينة نيويورك
نيوجرزي
بنسلفانيا
فلدلفيا
دلوير
ميريلند
واشنطن
وست فرجينيا
فرجينيا
نورث كارولينا
ساوث كارولينا
جورجيا
فلوريدا
الاباما
مسيسبي
تنسي
كنطكي
أوهايو
نهر أوهايو
إنديانا
إلينوي
شيكاجو
ديترويت
ميتشجن
وسكنسن
منيسوتا
آيوا
مزوري
سنت لويس
أركنصا
لويزيانا
نيوأورلنز
تكساس
دلاس
أوكلهوما
كانزاس
نبراسكا
ساوث دكوتا
نورث دكوتا
نهر مزوري
منتانا
وايومنج
كولورادو
دنفر
نيومكسيكو
آريزونا
يوطا
البحيرة الملحة
نفادا
كليفورنيا
سان فرنسيسكو
لوس أنجليس
أوريجن
آيدهو
واشنطن
سياتل

انا نعتبر هذه الحقائق واضحة في حد ذاتها وهي :

ان الناس كلهم خلقوا متساوين وان الخالق قد منحهم حقوقا ثابتة لا يمكن انتزاعها منهم ، وبين هذه الحقوق الحياة والحرية ونشدان السعادة . ولضمان هذه الحقوق قد انشئت الحكومات بين الناس،وهي تستمد سلطتها العادلة من رضى المحكومين . وانه عندما يصبح اي شكل من الحكومات اداة هدم لتلك الغايات ، فمن حق الشعب ان يغيرها او يزيلها ، وان يقيم مكانها حكومة جديدة ، موءسسا اياها على مبادىء ، ومنظما سلطانها على وجه بحيث تبدو له انها اجدر بان تحقق له السلامة والسعادة .

ـ اعلان الاستقلال الاميركي
٤ يوليو سنة ١٧٧٦

هذا الكتيّب موءسس على ما جاء في كتاب : «دستورنا وحكومتنا» تاءليف كاثرين سكلر هدصن بالجامعة الاميركية بمدينة وشنطن • وتقوم بتوزيعه مجانا مصلحة المهاجرة والجنسية التابعة لوزارة العدل الاميركية لجميع المدارس العامة بالولايات المتحدة ليستفيد منه الذين يهيّئون انفسهم لواجبات الوطنية وتبعاتها •

الولايات المتحدة الأميركية

حكومة بواسطة الشعب



وزارة الخارجية

فهرست المحتويات

ملحق

الفصل الاول

اساس الجمهورية الاميركية

ان حصن الديموقراطية الاميركية الذي كان يحرس الولايات المتحدة الاميركية ويغذي نمو سعادتها اكثر من ١٦٠ سنة انشاءه مجمع موءلف من ٥٥ زعيما سنة ١٧٨٧ في فيلادلفيا من ولاية بنسلفانيا · في ربيع تلك السنة شرع هوءلاء الجماعة من الاميركان المتازين من ١٢ ولاية من المستعمرات البريطانية الاصلية الثلاث عشرة - التي هي الان ولايات اميركية ذات سيادة - يجتمعون لكي يحسموا ازمات الامة الناشئة حديثا · وكانت هذه الامة الاميركية قد كسبت الإستقلال منذ ٦ سنين قبل ذلك التاريخ بفوزها في حرب الاستقلال · ثم اقرّت الولايات الثلاث عشرة منذ ١٧٨١ ميثاقا للخير العام عرف باسم ميثاق الاتحاد او التحالف · ولكن مدة السنين الست التي مرت بين اعلان الاستقلال وعقد التحالف دلت على ان في ميثاق الاتحاد ضعفا اساسيا · فلذلك طلب المجمع الاهلي من الولايات ان ترسل وفودا من قبلها الى فيلادلفيا لكي تنقح الميثاق · وهذا الاجتماع او المجمع الدستوري فتح رسميا في ٢٥ مايو سنة ١٧٨٧ في ردهة الاستقلال وهي البناية التاريخية التي وقع فيها الاعضاء على اعلان الاستقلال الاميركي سنة ١٧٧٦

وحيث قرع ناقوس الحرية ايذانا باعلان الخبر . وانتهت مذاكرة الخمسة والخمسين مندوبا في ١٧ سبتمبر من تلك السنة . وكان الذي قرروه اساس الديموقراطية الاميركية التي لا تزال قائمة حتى اليوم - دستور الولايات المتحدة . ومع ان الخمسة والخمسين زعيما الذين اجتمعوا في فيلادلفيا يمثلون اقواما مختلفي المصالح وهم انفسهم كانوا مختلفي النشأة والاغراض والمقامات في الحياة فقد اتفقوا في نظريتهم . وعبروا عن هذه النظرية ببساطة وايجاز في ديباجة الدستور . واليك نص الديباجة :

«نحن شعب الولايات المتحدة ، رغبةً منا في تأليف اتحاد اكمل، وفي اقامة العدالة، وكفالة الطمأنينة الداخلية، وتهيئة وسائل الدفاع المشتركة ، ورعاية الخير العام ، وضمان بركات الحرية لنا ولذريتنا ، رسمنا وقرّرنا هذا الدستور للولايات المتحدة الاميركية» .

أن الوسائل المؤدية الى هذه المقاصد كانت مجتمعة في حكومة بواسطة الشعب ومنه ولاجله . حكومة لخدمة الشعب وبرضى الشعب المحكوم وموظفو هذه الحكومة يختارون بالاقتراع العام العلني تلبيةلارادة اكثرية الشعب . وفيما كانت انكلترا حاصلة على درجة من الحكم الذاتي كان هذا الادراك الاميركي لنظرية الحكم العام التام ثوريًا في نظر حكومات العالم جميعا .

مع ذلك فان الناس الذين هاجروا الى العالم الجديد في اميركا الشمالية لكي يعيشوا فيه تركوا بلادهم فرارا من انواع الظلم وتخلصا من الاسلوب الاوروبي الاقتصادي الذي كان يعرقل مساعيهم ووسائل تحسين حالهم . وكانوا واثقين بقدرتهم على تدبير شؤونهم الخاصة وشديدي الحذر من اي عامل يمكن ان يعترض حريتهم في تدابيرهم . وهذه الثقة كانت متأصلة فيهم حتى

بعض الذين يساهمون في الحكم : الفلاحون

ان ولاية رود ايلند لم ترسل نوابا عنها الى الموءتمر الدستوري في فيلادلفيا احترازا من ان يتعرض استقلالها للخطر اذا قامت حكومة قوية ·

وكانت الشعوب التي تنتخب الحكومة العامة التي تسيطر على الامة مكونة من شعوب جد مختلفة في العقائد والاماني · ومع ان معظمهم هاجروا من انكلترا فقد هاجر بعضهم الآخر من السويد والنرويج وفرنسا وهولاندا وروسيا وبولاندا والممالك الاخرى وكانوا جميعا مشتركين في الرغبة في الاستقرار في العالم الجديد وكانت عقائدهم الدينية مختلفة وهم متمسكون بها · فكان منهم كاثوليك وانجليكان وكالفينيون وبرتستانت وهوجنوت ولوثريون وكوايكريون ويهود وقليل من اللاادريين وكان فيهم نبلاء واغنياء واقوياء وفقراء ومنهم من كانوا مسجونين لانهم مديونون وقد اطلقوا من السجون خدّاماً متعهدين ان يشتغلوا مقابل مديونيتهم · وكان منهم فلاّحون وتجار وصناع وميكانيكيون وملاحون وجنود ومغامرون وباعة الادوات الحديدية وبُناة سفن ونساجون ونجارون ومحترفو حرف اخرى · ولذلك كان ينتظر جدا اختلاف الرأي في هوءلاء الاهالي المشتملين على جميع انواع الاقوام والذين يفتخرون بحرية الفكر والاستقلال في العمل · وكانت ضروب الخلاف بينهم متعددة وشديدة · والثورة التي اكسبت المستعمرات استقلالها عن التاج البريطاني كانت تعارضها اقلية المستعمرين وعناصر هذه المعارضة اختلفوا في بواعث مقاومة الثورة ولم يتفقوا على اي حل آخر يمكن ان يتخذ بديلا عن الحرب ·

...الكتّاب

ومنذ ذلك الحين ازداد اختلاف الصفات في شعب الولايات المتحدة · وانتشر بمثابرة اهل الثلاث عشرة ولاية الاصلية في القارة الاميركية · وتدفق رعايا جدد الى البلاد من عبر الاوقيانوس وعبرت جماعات من المستعمرين سلسلة الجبال الصخرية حتى

بلغت شواطىء الاوقيانوس الباسيفيكي واستعمر المحتلون ٣٠٠٠ ميل غربي المساحات الساحلية التي استعمرها المستوطنون الاول. فالرائدون واللاحقون احتلوا منطقة واسعة وغنية بالحاصلات والموارد . ففيها الغلال الوافرة والمراعي الخصبة . وهناك غابات شاسعة من الخشب فضلا عن رواسب عظيمة للفحم والنحاس والحديد والنفط وقوات مائية موزعة توزيعا نافعا جدا.



...النجارون

وازدادت مصادر هذه الحاصلات بمجهود الاهالي وهم من بلاد مختلفة جاءوا الى الامة الجديدة بذكائهم ومعارفهم الفنية . واتسع الرقي الاهلي وجاء نشاط الاهالي الخاص بمنافع خاصة واتسقت بيئتهم التجارية . وكان صاحب كل سفينة في بوسطن وهو منهمك في التجارة الدولية ، مدافعا عن التجارة الحرة ، والفخاري في ولاية الينوي المتوسطة في الغرب الذي كان مبتدئا في صناعته وملاقيا مزاحمة صناع الفخار الاجانب كان يناضل لاجل الضريبة الجمركية على الفخار الاجنبي لكي يحمي فخاره في سوقه المحلية . وزارع القمح في ولاية نبراسكا كان يحبذ خفض اسعار النقل وينشط سعر القمح في حين ان صانع النشاء كان يسعى لان يشتري قمحه رخيصا واصحاب السكك الحديدية كانوا يبتغون اعلى اجر للنقل .

وفي السنين الاخيرة كانت الخلافات الاقليمية محتدمة ايضا . فكان رأي صيارفة نيويورك يختلف عن رأي زراع القطن في الجنوب ، ورأى راعي المواشي في ولاية تكساس ، ورأى الخشاب في ولاية اوريجون . وبالعكس كان هؤلاء الثلاثة الآخرون يجدون وسيلة للتوفيق بين مصالحهم السياسية .

فالجمهورية التي انشأها الدستور كان لا بد ان تحتوي على هذه المصالح المتناقضة ، وان تحمي الحقوق الاساسية

للشعب الذي كفلها • وكانت بغيتها ان تجمع في اتحاد قوي الجمع المتفرق في ١٣ ولاية وكان عددهم نحو اربعة ملايين نفس وهم يغارون على سيادتهم المحلية •

اما مدى اختبار الحكم الذاتي الذي كان لعهد وضع الدستور فقد كان معوانا ولكنه قلما كان اكثر من مرشد • والجمعية التأسيسية التي انعقدت بناء على بنود الميثاق الاولي سميت «الحكومة الاتحادية» • ولكن السلطات التي خُوّلت لها كانت محدودة بحيث انها اقتصرت على المشورة بالعمل المناسب للولايات في المسائل الاهلية المهمة • فلم تكن مخولة سلطة جباية الضرائب او تجنيد جيش أو سن قانون يربط الولايات معا ما لم تستحسنه وتوافق عليه كل ولاية بنفسها • والحدود القليلة التي تفصل بين الدولة والحكومات المحلية كانت ضعيفة جدا • والانتفاع الوحيد من اجراء هذا التحالف كان برهانا على ان هذا التحالف انما هو من النوع الذي لم يكن مرضياً في تنفيذه •

ومع ذلك كان للمدن والقرى والولايات اختبار محلي غير قليل في الحكم الذاتي وكان للبلدان والمدن من ولاية ماين حتى ولاية جورجيا تاريخ مهم في عملية الادارة الناجحة • وفي البلدان الصغرى من الشمال الشرقي كانت تؤخذ القرارات في مجتمعات البلدة بحيث ان اي وطني ذي حق في التصويت كان ينتظر ان يعطي رأيه في اي موضوع هو تحت البحث والنقاش ثم يعطي صوته حسب رأيه وكان لكل ولاية حاكم وجمعية عامة ينتخبها الجمهور • ومسألة الادارة التي جاءت على اثر الثورات في الولايات المتحدة اذا قوبلت بادارة اليوم لا تظهر صعبة • ومع ذلك فمهمة تطويرها وتحديد المبادىء التي يجب على الجمهورية الجديدة ان تمارسها لكي تقوم موفقة باعباء شعب الثلاث عشرة ولاية يجب ان يحسب حسابها • وبقطع النظر عن القضايا الحاضرة لا معدى عن حساب المستقبل •

ومع ان الذين وضعوا الدستور لم يمكنهم ان يتوقعوا ماذا

يكون في المستقبل وماذا يجب ان يهيئوا لرقي قرنين فقد قدروا له سلفاً تغييرا كبيرا ٠ فضمنوا الدستور بندا يكفل تنقيحه اذا اقتضته الحال ٠ ومرور الزمان ارانا الحكمة في ذلك البند ٠ وتعديل الدستور مرارا منذ تقريره الى اليوم جعله عصريا وعظيم الفائدة ٠

وعلى الرغم من القضايا التي تناقش فيها واضعوه فقد وضع الدستور انموذجا لحكومة خدمت الامة خدمة جليلة اكثر من قرن ونصف قرن ٠ وعناصره الاساسية كانت مدركة جيدا مطابقته لحاجات الثلاث عشرة ولاية الاصلية كما انها توافق مطالب ١٤٨ مليون نفس و ٤٨ حكومة ولاية و ٣٠٠٠ ادارة مقاطعة وانظمة المدن التي تعد بالالوف ونحو ١٥٠ ٠٠٠ وحدة حكومية محلية صغرى ٠ وبعض الولايات اكبر مساحة من عدة اقطار اوروبية ٠ وكل ولاية مقسمة الى مساحات تسمى مقاطعات وهذه مقسمة الى مساحات صغرى تسمى حواضر ٠ وهناك مدن كبيرة ومدن صغيرة ٠ ومدينة نيويورك العظمى تحتوي على اكثر من سبعة ملايين نسمة وتنفق اكثر من الف مليون دولار سنويا على خدمة الشعب الذي يتألف من اشخاص من كل امة في العالم ٠ وفي سوث داكوتا قرية يسكنها ٦ اشخاص ٠ وبين هذين النموذجين المتطرفين بلدان ومدن وقرى تعد بالالوف ٠

ولكل تقسيم سياسي حكومته المحلية ٠ وضمن حدود السلطة المخولة لها تتمتع كل حكومة محلية بحق السيادة ٠ وفيما عدا ظروفاً استثنائية لا تتدخل حكومة الولاية في شؤون المدينة او المقاطعة ٠ وهكذا للولاية حقوق خاصة لا يتدخل فيها غيرها والحكومة الاتحادية لا تتدخل في حقوق الولايات التي تمارس سلطتها ٠

وقد تنشأ مسائل في نطاق غير حكومة واحدة ٠ وفي هذه الاحوال يوضع عادة نظام مشترك ٠ ان نظام التعليم في المدارس العمومية يقع تحت نظام تشريع كل ولاية على حدة ٠ ولكن الحكومة الاتحادية تساعد الولايات في هذا بهبات مالية لان التعليم

ومستوى التثقيف يهمان الامة جمعاء كما يهمان كل ولاية وحدها.
وهناك حالات تشترك فيها الحكومة الاتحادية وادارات الولايات مع البلديات لكي تعد منازل رخيصة ونظيفة ولتزيل الاحياء الحقيرة.

ومن حين الى آخر تختلف الوحدات الحكومية فيما بينها على مدى سلطاتها وتشريعها . وهذه الاختلافات ترفع الى المحاكم لكي تنظر فيها وتبحثها بايضاح التشريع .

وعلى الرغم من تقدم الولايات المتحدة الذي لا نظير له فنظام الحكومة الذاتية القائم على الدستور قد جاز كل امتحان وعاد بالمنافع الحقيقية الدائمة على شعب الولايات المتحدة الذي يدير هذه الحكومة .

الفصل الثاني

الدستور كتب وتقرر

ان المؤتمر الذي انعقد لكي يسن الدستور وهو الوثيقة الاساسية لجمهورية الولايات المتحدة اتفق فيه الاعضاء بالاجماع على فكرة اساسية واحدة · وثبت لجميع الوفود انه لا بد من قيام حكومة مركزية نافذة · ولكن تحالف الثلاث عشرة ولاية الاصلية في سنيه الثماني الاولى كان يشف عن الخيبة وعدم الجدارة · وقد ظهرت فيه النتائج السيئة لعدم وجود سلطة مركزية قادرة على فرض السيطرة على العلائق بين الولايات · وشرعت طوالع الانشقاق بينها تلوح وشبت بوادر سوء الثقة بينها بحيث اذا لم يعمل شيء لازالتها هددت بالاحتكاك الخطير الذي يحتمل ان يقدح الشرر بينها في المستقبل · واعتصام الولايات بمصالحها الخاصة بقطع النظر عن الاتحاد بل بالاجحاف به احيانا كان دليلا قاطعا على ان تنظيم الاستعداد للدفاع في حالة تعرض البلاد لخطر الغزو كان مستحيلا ·

على انه كان بين الولايات اختلاف جوهري في الرأي على

مقدار القوة اللازمة للحكومة الاتحادية المقترحة . ذلك لان العناصر القوية في الولايات الثلاث عشرة كانت تغار على حريتها المستجدة فلا ترتاح الى وضع نفسها تحت سلطة الادارة المركزية. ولكن جماعات اخرى اصرت على اقامة حكومة مركزية ذات سلطة عليا في المسائل التي تهم الولايات جميعا .

زد على هذه النقطة الجوهرية الكبرى في الخلاف كان ثمة نقط اخرى كثيرة ذات شأن . كان كل مندوب ميّالا الى ان يخص ولايته ونفعها الخاص بولائه الخاص . وكان ايضا يميل الى حماية مصالح قومه الذين يمثلهم سواء كانوا اصحاب معامل ومصانع او زراعا صغارا او تجارا صغارا او عمالا . وكان هناك خلاف في الرأي على الضرائب الجمركية واختلاف في العقائد السياسية والدينية .

لم يكن للمناقشات في المؤتمر حد او نهاية . وفي اثناء متابعتها كانت تتجلى بعض الحاجات المشتركة فتطغى على نقاط الخلاف. وكانت النقاط التالية واضحة :

عانت جميع الولايات بلا داعٍ نتيجة ضعف بنود الميثاق .

وكانت لجميع الولايات نفس الحاجات ونفس الافكار والنظريات في القوانين والحرية والحكم الذاتي .

وما من ولاية كانت آمنة غزو دول اخرى .

وما من ولاية كانت قوية الى حد يمكنها من حماية تجارتها الاجنبية .

ولا ولاية تستطيع وحدها ان تعالج مسألة الهنود الاميركان

ولا ولاية تستطيع بنفسها ان تحسن نظام المياه الداخلية .

وكانت جميع الولايات في حاجة ماسة الى شبكة من الطرق لاجل التجارة والانتقال والبريد .

وظل جميع المندوبين يتجادلون مدة اربعة اشهر في النقط التي كانوا ينظرون فيها ويزجون فيها مصالح ولاياتهم ومناهجهم .

وكان بعضهم يخافون ان يغرق الموءتمر في حمأة من الالفاظ الجوفاء قبل ان يصل الى نتيجة ·


بحث الدستور

وهجر بعض مندوبي الولايات الصغرى الموءتمر لانهم خافوا ان يقعوا في قبضة الولايات الكبرى اذا تكونت حكومة مركزية · على ان توالي المناقشات والتسويات حلّ هذه المشكلات ومنحت الولايات الصغرى حق التمثيل في مجلس الشيوخ مساويا لحق الولايات الكبرى وهذا سكن روع تلك اذ جعل التمثيل في مجلس الشيوخ لعضوين من اية ولاية كبيرة او صغيرة على السواء · وفي الوقت نفسه اعطيت امتيازات اخرى للولايات الكبيرة والغنية التي تدفع ضريبة اكثر للحكومة المركزية · وذلك بان يكون الاعضاء في مجلس النواب بنسبة عدد السكان في الولاية · ثم انهم اتفقوا على ان يكون لمجلس النواب وحده ، حيث للولايات الكبرى العدد الاكبر من الكراسي ، حق اقتراح التشريع لجباية الضرائب وفتح اعتمادات من اموال الحكومة المركزية ·

ان مندوبي الموءتمر الذين القيت على عواتقهم تبعة تكوين الديموقراطية الجديدة في شكلها الاخير ضموا اليهم زعماء المستعمرات الممتازين بمواهبهم واشهرهم جورج وشنطون الذي ترأس الموءتمر وكان رجلا ممتازا بالعقل وبعيد النظر ، له خبرة القائد للجيوش الاقليمية التي منحته معرفة واسعة بشعوب الولايات المختلفة وقضاياهم · ومنهم بنيامين فرنكلن العلاّمة السياسي القدير وذو النفوذ · وكذا جيمس مديسون من اهالي فرجينيا والحاكم موريس من نيويورك وجيمس ويلسن من بنسلفانيا واسكندر هملتن من نيويورك وهو شاب اتحادي وكان الداعية اللسن لحكومة مركزية قوية ·

فهؤلاء الافذاذ وغيرهم اقتبسوا افكارهم ونظرياتهم من مصادر مختلفة . فمن الدستور البريطاني غير المكتوب اقتبسوا عدة مبادىء ونظريات . واقتبسوا شطرا وافرا من دساتير المستعمرات . وكانت هذه المواثيق مألوفة عند رعايا الولايات المتحدة ، وكانوا يستحسنونها في كثير من الاحوال . وكان اعلان الاستقلال المرشد الخطير الشأن يحرص على اغراض الحكومة الاصلية وهي خدمة الشعب والمحافظة على حقوقه الاساسية .

وكانت دساتير الولايات مقيدة في هذا الشأن . وبنود الميثاق نفعت في تجنب الاغلاط الماضية .

زد على ذلك ان كثيرين من المندوبين كانوا ذوي افكار ناضجة بشأن مناحي حكوماتهم السياسية . وكان للفلاسفة السياسيين من الامم الاخرى تأثير (في صياغة شكل الحكومة) ككتابات مونتسكيو الفرنساوي وجون لوك الفيلسوف الانكليزي،فكل هذه الهمت الحاكم موريس وبعض المندوبين الآخرين تقسيم سلطة الحكومة الى ثلاثة فروع :

وهي السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية.

وبعد مناقشات في ذلك الصيف الحار طُلب الى الحاكم موريس ان يكتب مسودة الدستور الاخيرة . فانجز هذه المهمة في وسط سبتمبر سنة ١٧٨٧ ثم دفعت هذه الوثيقة الى المندوبين لكي يوقعوها . وكان بعض المندوبين غائبين والبعض رفضوا توقيعها. وكان المندوبون الذين وقعوها ٣٩ . بقيت خطوة اخيرة وهي ان تعطى كل ولاية نسخا من هذه الوثيقة لكي تدرسها وتوافق عليها . وهذا ما يعرف بالابرام . ولكي يعتبر الدستور نافذا كان يطلب موافقة تسع ولايات .

وكان واضحا من حين توقيع آخر مندوب للدستور ان تأييده لن يأتي سريعا ولن يسلم من اعتراض . وكانت ولاية دلوار اول ولاية ايدته اذ وافق عليه مجلسها التشريعي بالاجماع . وكذلك

فعل مجلسا نيوجرزي وجورجيا · ثم انه نال الكثرة في بنسلفانيا وكنتيكت · واما في ماستشوستس فكان النقاش عليه حاميا والذين اقترحوا الموافقة عليه نجحوا باغلبية عشرة بالمئة فقط ، لان بعض المقترعين كانوا يقترحون بعض التعديلات · وقبل نهاية السنة ايّدته ولايات ماريلاند وسوث كارولينا ونيوهمشير فبلغ عدد الولايات التي ابرمته تسعا وهو العدد المطلوب فاصبح الدستور نافذا ·

ومع ذلك فان بعض الولايات المركزية القوية وهي نيويورك وفرجينيا ونورث كارولينا ورود ايلند الصغيرة امتنعت عن الابرام · ومن مندوبي فرجينيا الستة في المؤتمر امتنع ثلاثة عن التوقيع · وسكان هذه الولاية وهم اكثر سكان الولايات عددا انقسموا انقساما حادا · ولكن تأثير اسم وشنطون ردهم الى صوابهم فابرموا الوثيقة باكثرية ضئيلة ·

وفي نيويورك انبرى كل من اسكندر هاملتون وجيمس مديسون وجون جاي لاقناع المعارضين الى ان ظفروا بالتأييد · فقد حبروا ٨٥ مقالا شرحوا بها الاسباب الموجبة للقبول · وقد جمعت تلك المقالات في كتاب عنوانه «الاتحاديون» وحتى الان يعتبر هذا الكتاب دراسة قيمة للحكومة الامريكية وكثيرون من دارسي التاريخ يردون الفوز بالحصول على الاصوات الثلاثة الناقصة للتأييد (من ٢٧ صوتا الى ٣٠) الى تأثير كتابات هؤلاء الاعلام ·

ووافقت نورث كارولينا كما كان منتظرا ، وتوقفت رود ايلند الى ان انجلى موقفها كامة صغيرة مسيجة بسياج من الجمهورية الجديدة · واخيرا وافقت في شهر مايو سنة ١٧٩٠ ·

هكذا وافقت الولايات الاعضاء على وثيقة شكل الحكومة الجديدة · فقد ادركت قيمتها بعد مناقشات طويلة مضنية · وكثيرون ممن قبلوها قبلوها بتحفظات مشددة وكان الطريق المؤدي الى قبول الولايات لها محفوفا بمعارضات قوية · وبعد

ان اقترع على تنفيذهـا كان انـاس كثيرون يشكون في صواب قبولها · ويحتمل ان الدستور نال القوة والتاثير لانـه لم يعرض كوثيقة كاملة ونهائية غير قابلة التنقيح الى الابد بل ُقبل كاداة للحكومة الذاتية لشعب حر يجوز تنقيحها او اضافة تعديلات اليها بمقتضى الضرورات المستقبلة ·

وبعـد ان تقبلت الولايات التسع الـدستور شرع الشعب ينظـم الحكومة الجديدة وكانت الخطوة الاولى انتخاب الكونجرس ـ مجلس الشيوخ والنواب ·

وكان اعضاء مجلس النواب ينتخبهم بالاقتراع جميع الرعايا الذين لهم حق الانتخاب في حين كان اعضاء المجلس التشريعي لكل ولاية يختارون اثنين منهم لمجلس الشيوخ·ثم ان الناخبين يختارون نخبة من الرعايـا الزعمـاء ليكونوا منتخبي الرئيس نوابـا عـن ولايتهم · ثم اجتمـع الناخبون في موءتمر لانتخـاب اول رئيس للولايات المتحدة الاميركيـة واول نائب رئيس · وقـد جعلت نيويورك العاصمة الوقتية للبـلاد كلهـا · وفي تلك المدينة اقيم جورج وشنطون بطـل الثورة والسياسي العظيـم رئيسا للاتحـاد الاميركي في ٣٠ ابريـــل سنة ١٧٨٩ وكـــان جـون ادمس مـن ماستشوستس نائب الرئيس الاول·وولايتا ماريلاند وفرجينيا قدمتا قسما من الارض ليجعل عاصمة للامة يسمى «مقاطعة كولومبيا» فكانت ارض الدولة ومركز مدينة حكومة الاتحاد ـ وشنطون ·

الفصل الثالث

الدستور مصدر سلطة الحكومة

الدستور في النظام الاداري الاميركي هو القانون الاساسي للبلاد ومصدر سلطتها فهو يحدد مدى عمل الحكومة المركزية ويعين لفروعها الثلاثة (التنفيذي والتشريعي والقضائي) واجباتها الخاصة وتبعاتها. ويضع السلطة النهائية في ايدي الشعب الاميركي اي الناخبين .

ويحكم عملية الانتخاب والتعيين يعطي الشعب للموظفين السلطة اللازمة للقيام بواجبات وظائفهم والموظفون بقطع النظر عن مراكزهم الشخصية يفصلون عن وظائفهم بالاستدعاء او الادانة . وهذه الاجراءات تقتصر على الاحوال الخطيرة كعدم الاهلية او سوء استعمال الوظيفة او اقتراف ذنب . ويمكن الشعب بالانتخاب السري التالي ان يرد موظفين الى وظائفهم او ان يقيم بدلهم موظفين آخرين .

والدستور يشتمل على ضمانات الحقوق الشخصية الاولية والامتيازات التي لا يمكن ان تسقط في حال من الاحوال .

ويسمى نظام حكومة الولايات المتحدة جمهورية اتحادية وهو اتفاق المتساوين على قدم واحدة ـ ويوءلف من الحكومة الاهلية

ومن ٤٨ حكومة مستقلة للولايات ٠

والجانب الاكبر من الدستور الاصلي مخصص لانشاء النظام الاتحادي وقد سردت المواضيع التي يمكن السلطة التشريعية ان تسن لها قوانين ٠ وسلطة الرئيس وواجباته كرئيس الفرع التنفيذي مفصّلة في الدستور ومشتملة على صلاحيته للمفاوضة مع الامم الاجنبية وله ان يعين السفراء والمفوضين والقناصل ويقبل ممثلين مفوضين عن الامم الاخرى ٠

مبادىء الحكومة

وعلاوة على هذه الشروط يضع الدستور المبادىء التالية ذات الاهمية الاولية

فروع الحكومة الثلاثة الاصلية

وهي السلطة التشريعية التي تضع القوانين وتجيزها والسلطة التنفيذية التي تدير اعمال الحكومة حسب القوانين والسلطة القضائية التي تطبق القوانين وتفض الخلافات ـ اعلنت هذه السلطات منفصلة وممتازة كل منها عن الاخرى وجعلت ممثلة للشعب كانها فروع منفصلة والسلطة التي اعطيت لكل منها قد حددت لتحول دون طغيان اي فرع منها بفضل حصوله على سلطة زائدة ٠ وهذه المساواة في المنزلة جعلت كل فرع رقيبا على الاخر ٠

وقوانين الدستور التي يجيزها الكونجرس (مجلسا النواب والشيوخ) والمعاهدات التي يوافق عليها الرئيس ويوافق عليها مجلس الشيوخ تعتبر شريعة البلاد العليا ٠

وجميع الناس متساوون امام القانون ولهم حقوق متساوية في حمايته ٠ وجميع الولايات متساوية وليس لولاية مزايا خاصة او امتيازات لدى الحكومة الوطنية ٠

وعلى كل ولاية ان تعترف بقوانين الولايات الاخرى وتحترمها ٠

وكل ولاية معترف بانها حكومة ذات شكل جمهوري وذات سلطة تامة مستمدة من الشعب ٠ والشعب يخول نوابه المنتخبين سلطة

الحكومـة .

وللامة الحق دائما في تنقيح الدستور نفسه بمناقشة نوابها في الكونجرس وبموافقة ثلاثة أرباع الولايات على التغيير المقترح.

شروط التعديل

ان الـذين وضعوا الدستور كانوا يفهمون ان التغييرات فيـه لا بد منها من حين الى آخر اذا كان يراد ان يبقى الدستور قائما ومماشيا لنمو الامة . ومع ذلك لم يشاؤوا ان تكون عملية التغيير سهلة بحيث تتم بسرعة من غير ان تنضج دراستها وتوافق اكثريـة الامة عليها . وارادوا ايضا ان يجتنبوا الاجراء الذي يسهل للاقلية اقامة العثرات في سبيل التعديل المطلوب .

وبناء عليه لم يكن بد من استنباط الوسائل المختلفـة لتعديـل الدستور فللكونجرس ان يقترح تعديلا بموافقة ثلثي اعضاء كل من المجلسين او ان ثلثي برلمانات الولايات تتقدم الى الكونجرس بالاقتراح المرغوب . وفي هذه الحالة الثانية يصبح الكونجرس ملزما بان يعقد موءتمرا قوميا ليبحث التعديل المطلوب ويهيئه.وفي اية حال قبل ان يصبح التعديل نافذا يجب ان توافق عليـه ثلاثة ارباع الولايات ثم لما يرسل التنقيح الى الولايات لاجل الموافقة النهائيـة يـكون امـام الكونجرس احد امرين : امـا ان يوجـه الموضوع الى برلمانـات الولايـات لـكي تقرره او ان يـأمر الولايات ان تعقد موءتمرات خاصة من وفود ينتخبها الشعب لكي تقضي في الامر .

وفيما عدا هذه الطريقة لجعل الدستور ملائما للظروف الجديدة يمكن ان يطبق على المبادىء الدستورية بطرق أخرى،والتفسيرات القضائية لتطبيق المبادىء الدستورية على حاجات الامة المستجدة هي العامل الاول في هذا التوسع . فاستعمال الراديو والتلفون والتلغراف وادارة السكك الحديدية والطائرات والوسائل الاخرى التي تتضمن فوائد للامة عموما ـ جميع هذه موءسسة على المبادىء

المعلنة في الدستور وبارشاده·وهي تسير على تلك المبادىء · ثم ان احكام المحاكم وتفسيرات فقرات الدستور المختلفة كما نطبق على منازعات خاصة قد اسفرت عن قيام صرح قانون دستوري · وفي الواقع ان هذا يوسع نطاق الوثيقة الدستورية ويمنح قوة لمبادئها الاساسية من غير ان ينقح نص الوثيقة الاصلية او روحها ·

والتشريع الذي يجيزه الكونجرس يضاف الى مجموعة ضخمة من القوانين المشتملة على نص الدستور وتوجيهاته لان القوانين التي يجيزها لتكييف المبادىء التي تطابق الاحوال الجديدة - انما هي ذات صفة عامة واسعة ، وعلى وكلاء الحكومة المكلفين بادارتها ان يختطوا خططا تفسيرية لتطبيقها ولهذه الخطط قوة القانون الى ان تعمل المحاكم بها · فهي تمثل اطراد النمو الدستوري وتوءثر في شوءون عدة عناصر من الاهالي ·

وفي هذه الايام توجد عدة هيئات حكومية في الولايات المتحدة ومجموعات كبيرة من القوانين لم يفطن لها واضعو الدستور في الاصل ، وقد تدعو الحال في المستقبل الى كثير من امثال هذه التغييرات · ولكنها جميعاً تتمشى مع الامتحانات الدستورية· ولا بد ان تكون في رأي المشترعين الحكوميين ضمن المقصد الدستوري والغاية الدستورية - ومن حين الى آخر تعلن السلطة القضائية ان بعض قرارات الكونجرس والولاياتوقرارات الموظفين والمحاكم الصغرى غير دستورية وباطلة لانها تنافي نصوص الدستور ·

لائحة الحقوق

في اثناء تطور الدستور وتكييفه بمقتضى الاحوال طرأ عليه واحد وعشرون تعديلا في اثناء المائة والستين سنة من حياته اي حتى اول يناير سنة ١٩٤٩ والعشرة التعديلات الاولى تعرف «بلائحة الحقوق» وكانت في مقدمة اعمال الكونجرس الاول وقد

اجيزت بسرعة (وفي كل سنتين يقوم كونجرس جديد بانتخاب جميع اعضاء مجلس النواب)٠


حرية المعتقد

ولائحة الحقوق على الخصوص تكفل بعض الحريات الشخصية التي لم يعتقد الكونجرس الاول ان بنود الدستور قد استوفتها ٠ وبسبب تقصير الدستور عند وضعه عن ضمان هذه الحريات قام كثير من الاعتراضات على اقراره ٠ وجرت مناقشات طويلة في هذه القضية حين عقد مندوبو ماستشوستس موءتمرا للموافقة على اللائحة التي اصدرها موءتمر فيلادلفيا وانتهت بان قدم زعماء ماستشوستس مذكرة بان يعالج هذا النقص بالتعديل في اول فرصة ٠

والعشرة التعديلات التي تتألف منها لائحة حقوق الانسان هي اساس الحريات الشخصية التي لبثت محروسة بغيرة وحماسة في الولايات المتحدة اكثر من قرن ونصف قرن ٠

فالتعديل الاول يكفل حرية العبادة الدينية وحرية الكلام وحرية الصحافة وحريات الاجتماعات السلمية وحرية رفع العرائض الى الحكومة ٠

والتعديل الثاني يضمن للشعب حق حمل السلاح ٠

والتعديل الثالث يكفل الا يقيم الجنود في منازل الافراد من غير رضى ذويها ٠

والتعديل الرابع يكفل الا يفتش الاشخاص او يقبض عليهم او تفتش المنازل والامتعة والاوراق من غير امر رسمي بالتفتيش ٠

والتعديل الخامس يمنع محاكمة اي شخص في جريمة كبيرة الا بعد اتهامه امام هيئة من المحلفين ٠ ويمنع اعادة المحاكمة في نفس الجريمة ويمنع المعاقبة من غير تطبيق القانون ويشترط الا يرغم المتهم على ان يشهد على نفسه والا تنزع الملكية للمنفعة العمومية الا بثمن عادل ٠

والتعديل السادس يوجب المحاكمة العلنية والعاجلة للاشخاص المتهمين بجرائم في المنطقة التي حدثت فيها الجريمة.وهذا التعديل يتطلب المحاكمة عن يد مجلس محلفين غير متحيز بعد اعلان الشكوى بصراحة ويكفل محاميا او مستشارا للمتهم . ويشترط ارغام شهود المتهم على أن يحضروا المحاكمة وان يشهد جميع الشهود في حضور المتهم .



المحاكمة امام محلفين

والتعديل السابع يشترط المحاكمة امام مجلس محلفين في اية دعوى تزيد قيمتها على عشرين دولارا .

والتعديل الثامن يمنع فرض كفالة باهظة على اشخاص متهمين باعمال جنائية او الحكم بغرامات باهظة وعقوبات قاسية او غير اعتيادية .

والتعديل التاسع ينص على ان الحقوق غير المعينة في الدستور لا يجوز ان تنزع من الشعب .

والتعديل العاشر يعلن ان السلطات غير المقررة لحكومة الولايات المتحدة المركزية والتي لا يحرّمها الدستور على الولايات يحتفظ بها للولايات او للشعب .

حماية جوهرية للحريات الشخصية

ان اهمية هذه التعديلات واضحة . والوقاية التي تتيحها لحرية الفرد تحميه من ظلم اية حكومة مستبدة ولما كانت الديموقراطية قد انتشرت في العالم فقد اقتبس كثير من امم العالم دساتيرها الجديدة عن نص الدستور الاميركي ولائحة الحقوق . وحتى في طوارىء الحرب حين تمنح القوة التنفيذية سلطات غير عادية

حرية الكلام

وتصبح الرقابة على الاخبار المرسلة الى الخارج ضرورية لاجل سلامة البلاد فان حرية الصحافة الاميركية وحرية الاشخاص المدنيين في نقد سياسة الحكومة واحكامها لا تمس ·

وحديثا استعمل عدة جماعات صغيرة من معارضي اعمال الرئاسة حقهم في التجمهر لاخذ احتجاجاتهم الى دار الرئاسة في البيت الابيض (دار الرئيس) في وشنطون وهم يرفعون لوحات اعلاناً لمرادهم · وجل ما حدث رسميا بهذا الشأن ان تعين عدة انفار من الشرطة من مقاطعة كولومبيا (التي فيها العاصمة وشنطون) لكي تحمي هوءلاء المتظاهرين من تدخل احد في امرهم ولكي يمنعوهم من مضايقة المارة في رصيف الشارع ·

وبمقتضى لائحة الحقوق يجوز لكل شخص متهم ان يدافع عن نفسه · وهو يعتبر بريئا الى ان يثبت في محاكمة علنية صحيحة انه مجرم ·

والواقع انه في جميع المسائل الحكومية توءكد لائحة الحقوق ان السلطة العليا في يد الامة نفسها ·

والتعديلات التي ادخلت على الدستور بعد لائحة الحقوق تتناول موضوعات مختلفة · فالسلطة القضائية للحكومة الاتحادية محدودة وطريقة انتخاب الرئيس قد تغيرت واصبح الرق ممنوعا بتاتا · وحق التصويت مباح لجميع الرعايا ذوي الاهلية · والضريبة تفرض على دخل جميع الاشخاص · واعضاء الشيوخ ينتخبون بالاقتراع العام بدل ان تنتخبهم مجالس الولايات التشريعية ·

والتعديل الثامن عشر يحرم بيع المشروبات المسكرة في الولايات المتحدة ولكن هذا التحريم أُلغي بالتعديل الحادي والعشرين ·

والتعديل التاسع عشر يمنح المرأة حق التصويت · والتعديل العشرون يعدّل التاريخ الذي يبتدىء وينتهي فيه تولي الرئيس ونائبه واعضاء مجلسي الشيوخ والنواب وظائفهم ·

والدستور وتعديلاته عبارة عن سجل للحكم الذاتي العام الذي يريك فضائله ومساوئه · والتعديلات تبرهن لك ان مبادىء الحكومة السليمة يمكن ان تكيف لكي تطابق اي ضربٍ من الاحوال والظروف الطارئة على شرط ان الشعب الذي في يده زمام السلطة يحمل على عاتقه تبعات تلك الاحوال ويشتغل افراده معا بروح التعاون والتآزر ·

ان مواد الدستور وكل التعديلات مدرجة في ملحق هذا الكتاب·

الفصل الرابع

مسؤولية الوطني

ان تاريخ الولايات المتحدة وسائر البلاد الديموقراطية يثبت ان امتيازات الحكومة الذاتيةوحرياتها مشفوعةبالواجبات والتبعات المفروضة على كل وطني . فالوطني ملزم ان يمول حكومته بدفع الضرائب . وعليه ان يطيع القوانين والانظمة التي اشترك في وضعها وتنظيمها . هذا هو الوجه الايجابي لمسؤولية الرعوية وهناك مطالب عملية اخرى ضرورية كتلك .

اول المسؤوليات الايجابية استعمال حق الانتخاب بحكمة . فالناخبون النبهاء يحفظون في بالهم المبدأ الديموقراطي القائل «الخير الاكبر للعدد الاكثر» . وحين يقرر الوطني ان ينتخب عليه ان يظل مطلعا على المسائل التي هي لمصلحة الجماعة كمسألة تحسين شارع في المدينة التي يقطنها مثلا ، والمسائل الاهلية التي تتضمن مصير بلاده في المستقبل .

وفي الاحوال الطارئة يجب على ذوي الابدان القوية رجالا ونساء ان يقدموا انفسهم للخدمة العسكرية للدفاع عن امتهم . وفي اثناء السنة الماضية كان كبار الرعايا في الولايات المتحدة الذين لا يصلحون للخدمة العسكرية يقدمون خدماتهم للحكومة بما لهم من المعارف الخاصة ، كأن يشتركوا في تحويل الصناعة

الى انتاج الاسلحة . وقد تطوع الوف آخرون من كل الانحاء للخدمة من غير اجر في دوائر التجنيد المحلية وللقيام بواجبات وطنية اخرى .

وفي وقت السلم تبدو رغبة الوطني الاميركي في الخدمة في انواع النشاط المختلفة التي تقوم بها الجماعة والولاية والمدينة والامة على العموم . وينضم افراد الى الجمعيات القريبة منهم التي تلعب ادوارا ذات شأن في تقرير المسائل المدنية . وجمعيات المعلمين والاباء المشتركة تعمل مع مجالس المدارس في امور ذات شأن تتعلق بالنظام المدرسي والسياسة الثقافية . وبعض المنظمات الاهلية تبحث في المسائل الجارية ثم تتخذ موقفا عموميا شعبياً - وهذه المناهج كثيرا ما اثرت على تصرف الموظفين المنتخبين .

وبقطع النظر عن اولئك الذين جعلوا السياسة ديدنهم في حياتهم توجد جماعة كبيرة من الرعايا الذين جعلوا الادارة الحكومية شغلهم الشاغل وبالدرس والاختبار قد صار هؤلاء الاشخاص خبراء في اي مجال من المجالات العديدة في العمل الحكومي . ولا يخفى ان لكثير من مدن الولايات المتحدة مديرين فنيين غير سياسيين كرؤساء الادارات التنفيذية للمدينة مثلا .

زد على ذلك عددا متزايدا من الرجال والنساء الذين كانوا بارزين في الاشغال الخصوصية ودخلوا في الخدمة العمومية كخدمة وطنية .

ونظامات المحاكم في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والمقاطعات والمدن تستمد محلفيها من رعاياها . وما يسمى هيئات المحلفين الكبرى وهي هيئات ذات سلطة غير اعتيادية تؤلف من افراد ذوي قوى ممتازة من الاهالي الذين انتخبوا لما لهم من الاهلية والخبرة والذكاء في قيادة الجماعة وهذه الهيئات تفحص الادلة التي يقدمها المدعي العام ضد الاشخاص المنسوبة اليهم اعمال اجرامية وتقرر هل يقدم المتهم للمحاكمة ام يطلق

سراحه . وهذه المسوءولية مع خطرها اقل شأنا من سلطة هيئة التحكيم الكبرى التي لا حد لها تقريبا . فان لها سلطة تحقيق اية حالة يشتبه بانها جنائية او جريمة اذا شعرت بان الحالة تقتضي ذلك ولها ان تعين نائبا عموميا خاصا لكي يتولى التحقيق . ولها ان تلزم اي موظف عمومي ان يقف امامها للاستجواب بعد حلف اليمين

مطالب الرعوية

ولما كانت السلطة القصوى والقوة العليا في الديموقراطية منحصرة في بطاقة الانتخاب وفي الشخص الذي يلقيها في صندوق الانتخاب فالمزية الكبرى للوطني ومسوءوليته اذن هما في التصويت اي الاقتراع . وبما انه لا يجوز لاحد ان يقترع الا اذا كان من الرعايا فيحسن بنا ان نبسط للقارىء موءهلات الرعوية .

جميع الاشخاص المولودين في الولايات المتحدة والخاضعين لقضائها هم رعايا الولايات المتحدة والمقاطعة التي يقيمون فيها. وفي ظروف معينة يعتبر الاولاد والمولودون لوالدين اميركيين في خلال اسفارهم او مقيمين خارج البلاد رعايا ايضا .

وقد اقر الكونجرس شرائع منحت الجنسية لسكان الاسكا وهوايي وبورتوريكو وجزر فرجين .

التجنس

يستطيع عدة اشخاص مولودون في بلاد اجنبية ان يكونوا رعايا بالتجنس ولا الزام للاجنبي ان يتجنس ولا يعاقب اذا لم يفعل. يقيم الآن في الولايات المتحدة مليونا شخص غير مواطنين يتمتعون بحرية الفكر والعمل كرعايا . ولهم ان يرسلوا بنيهم الى المدارس العامة ويحصلوا على مختلف المنافع التي للمجتمع. مع ذلك تقوم بعض العقبات في سبيل الاجانب . مثلا بعض الوظائف مباحة للرعايا فقط . وفي بعض الولايات تكون الرعوية لازمة لمن يطلب رخصة لتعاطي المحاماة والطب . والاجنبي كثيرا ما يُمنع

من الحصول على مزايا يمنحها القانون للطاعن في السن والمريض او العاطل عن العمل ، والاجنبي ممنوع ايضا من حق الانتخاب ومن الوظائف الرسمية · ولكي يصلح الشخص للتجنس يجب ان يكون قد اذن له قانونيا بدخول الولايات المتحدة واقام بها خمس سنين متوالية · فاذا توافرت هذه الشروط امكنه ان يحصل على الرعوية ، على شرط ان لا يكون قد ارتكب جريمة وان لا يكون فوضويا ·

وعلى طالب الجنسية ان يقدم عريضة رسمية يعلن بها رغبته في الحصول على الرعوية امام موظف في احدى الفي محكمة اتحادية مختصة بعملية التجنس ·

وبعد سنتين على الاقل وسبع سنين على الاكثر من تقديم العريضة بطلب الجنسية يجب على الطالب ان يتقدم ثانية الى المحكمة لكي يوقع على العريضة ثانية ويحلف اليمين · وفي هذه العريضة يقول انه ليس ضد الحكومات النظامية وانه يؤمن قلبا وقالبا بمبادىء دستور الولايات المتحدة وانه قد تخلى عن الولاء لاي ملك اجنبي او حاكم اجنبي او حكومة اجنبية او قطر اجنبي ثم يحلف ان يعزز الدستور وشرائع الولايات المتحدة ويدافع عنها ضد الاعداء في الخارج والداخل ·

وفي حين يوقع على هذه العريضة يحلف شاهدان من الرعايا معروفان انهما مخلصان امينان وانهما يعرفان طالب الجنسية وانه قد قام بجميع شروط الاقامة وانه ذو صفات ادبية جيدة · وانه متمسك بمبادىء دستور الولايات المتحدة · والطالب وشاهداه يستجوبهم فاحص من قبل ادارة المهاجرة وادارة التجنس في دار القضاء لكي يثبت ان للطالب المؤهلات الكافية ·

والخطوة الاخيرة هي حلف يمين الولاء · وبحسب القانون يجب ان يمر ٣٠ يوما بين هذه الخطوة وحلف اليمين على العريضة · فاذا كان قاضي المحكمة مقتنعا بان الطالب صالح للرعوية يقبل هذه اليمين ويوقع على امر منح الجنسية · ثم يعطى المتجنس

وثيقة الجنسية دلالة على مكانتـه الجديـدة • وحينئـذ يمكن ان ينتخب وله ان يأخذ مكانا عمليا في الحكومة •

على ان الرعوية لا تصحبها من ذاتها مزيـة حـق الانتخـاب ـ وفي حين ان الدستور يصرح بانه لا يجوز حرمان الوطني حقـه بالانتخاب بسبب عنصره او عقيدته او لونه او جنسه (ذكرا او انثى) ففي امكان اية ولاية ان تفرض ادنى قياس مقبول قبل ان يسمح له بان يقيد اسمه في جدول الانتخاب وفي اكثر الولايات يجب ان تكون سن الناخب ٢١ سنة وان يكون قد اقام ضمن حدود الولاية مدة كافية لتخويله الحق • وتحرم الولايـات القـاصرين عقليا والمجانين والذين ارتكبوا جريمة خطيرة هذا الحق•وبعض الولايات تشترط ان يعرف الناخب القراءة والكتابة •

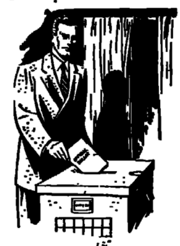
استعمال بطاقة الانتخاب

ان مسؤولية الناخب الحقيقية وطاقتـه قائمتـان في حقـه في الانتخاب وفي حكمته باستعمال هذا الحق • وهنالك عدة ظروف يعرب فيها عن رأيـه • ففي الانتخـاب العمومي يختـار المنتخب من يفضلهم للوظيفه من قائمة الموظفين سواء كان الترشيح لوظيفة مختار البلدة او محافظ المدينة او عضو مجلس الشيوخ او حاكم الولاية او عضو الكونجرس الذي يمثل مقاطعة الناخبين بالولاية في مجلس النواب في وشنطون او عضو الشيوخ الذي يمثل ولاية الناخب في الكونجرس او رئيس الامة • وللناخب في الانتخـابات الاوليـة صوت في تعيين المرشحين الـذين يتبارون في الانتخـاب العـام كاشخاص مرشحين من الاحزاب السياسية التي يـكون الناخب عضوا فيها •

ان نظام تعيين المرشحين يتَّبع في الانتخابات التي تكثر فيهـا الاصوات اذ ليس عمليا ان يدرج اسم كل فرد طامح الى المنصب• وفي بعض الاحوال يعين المرشح بسبب حصوله على اصوات في الانتخاب الاولي اكثر من الاشخـاص الآخرين الطـامحين في

حزبه · وفي احوال اخرى يعين المرشحون بعرائض يوقع عليها عدد معيّن من المصوتين ·

وهنالك اسلوب ثالث للترشيح وذلك عن طريق موءتمر ، ومن الامثلة الظاهرة موءتمرات الاحزاب السياسية الاهلية التي تنعقد كل اربع سنين لكي تعين مرشحي الاحزاب لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس للولايات المتحدة · واغلبية الناخبين الاميركيين تمنح تأييدها لهذا او لذاك من الاحزاب السياسية الكبرى · وبالتصويت العام يستطيع المواطنون الافراد في الانتخابات الحزبية ان يختاروا المندوبين لهذه الموءتمرات وكثيرا ما يزوّدون مندوبيهم المختارين بالتعليمات عن المرشح المطلوب تأييده · وفي الموءتمر يوافق المندوبون على البرنامج او السياسة التي يمليها الحزب على المصوتين في الانتخاب العام وثم ينتقون المرشحين الذين يعهد اليهم في رفع العلم الوطني للحزب ·



الاقتراع السري اساس الحكم الذاتي

والمصوّت الفرد هو العامل الفعال في جميع عمليات التسمية والترشيح والانتخاب ·

وفي بعض الولايات وفي احوال خاصة تعود مسألة سن القوانين الى الناخبين مباشرة · واذا قدم عدد كاف من الناخبين عريضة لاجل قبول قانون فلا لزوم لتكليف مجلس الولاية · اذ يطرح الاقتراع على جميع المنتخبين الموءهلين في الولاية للحصول على قرارهم اما باقتراع عام او بانتخاب خاص · فاذا قررته الكثرة اصبح قانونيا · وكثير من الولايات تلجأ الى ما يسمى استفتاء للحصول على رغبة المنتخبين · مثال ذلك القانون المهم الذي يقتضي صرف مقدار كبير من المال ، والذي يجب ان تصدر به سندات من الولاية تقترحه اغلبية مجلس التشريع ثم يطرح

على المقترحين عموما اما لقبوله او لرفضه وعلى الرغم من استحسان هذا المجلس فالقرار الذى يطرح على المقترعين في استفتاء لا يعتبر قانونا نافذا ما لم يحصل على اكثرية اصوات الشعب·

اما عمليات الاستفتاء فتعمل للحصول على الرأي العام في مسألة تواجه بها حكومة الولاية او حكومة المدينة · فقد تكون المسألة تعديلا خطيرا في النظام الدراسي·او ابدال نظام الانتقال في البلدية (كالترام) ، او تغييرا في الحكومة نفسها · ومتى تم استفتاء المقترعين تعمل حكومة الولاية او حكومة البلدية بمقتضاه·

وفي بعض مجتمعات نيوانجلند الصغيرة لا يزال سائدا البلد نظام الحكم وفاقا لطريقة الاجتماع العام للاهالي·ويجتمع المقترعون مرة او اكثر في السنة لكي يقترعوا بشأن مباشرة مصالح البلد ·

الاحزاب السياسية

السياسة الاميركية تؤدي وظيفة ما يسمى نظام الحزبية المزدوج والنظام الحزبي في جوهره هو المصنع السياسي الذي يتحسس اراء الفرد الناخب ويسيرها · والحزبان الرئيسيان الديموقراطي والجمهوري ينتخبان العدد الاكبر من الموظفين الاهليين للحكومة وموظفي الولايات · ومنذ الحرب الاخيرة كان زعماء الحزبين على اتفاق تام في السياسة الخارجية وان اختلفا غالبا في سواها ·

ومن حين الى حين كان ينشأ حزب ثالث باقتراع جماعات اخرى ترى ان الانظمة السياسية الكبرى لا تمثل نظرياتهم السياسية · وفي حين ان حزبا ثالثا واحدا فقط كان قادرا ان يجري انتخابا اهليا فالانتقادات الناشئة عن حزب ثالث كانت كثيرا ما تفضي الى تعديل كبير في السياسة وفي الفلسفة السياسية · والاحزاب الثالثة كانت تحرج المنظمات الاخرى القائمة بان تجعل افكارها السياسية مماشية لحاجات العصر ·

والحزب الثالث الاهلي الوحيد الناجح كان الحزب الجمهوري الذي سير انتخابات الرئاسة سنة ١٨٦٠ · وذلك الفوز الجمهوري

حفر قبر حزب الهويجز حزب الاغلبية السياسي الانجيزي (القديم) وحل محله ٠

وقد فرضت الاحزاب الثالثة نفوذها العظيم في الولاية وفي البلدية حيث مسائل التنظيمات الجماعية اقل اتساعا وحيث مجاورة المنتخب للموظفين واتصاله بالقضايا المحلية التي لم تشملها سياسة الحزب توءثر في رأيه ٠

والحكمة في استعمال المنتخب حقه في الاقتراع تتوقف على فطنته الشخصية وعلى اطلاعه الصائب على الشوءون العامة٠وحرية نشر الاخبار وعدم فرض رقابة عليها في الولايات المتحدة انما هي اساس ديموقراطيتها وهي عون لا يقدر لمنتخبيها ٠ وفي حين ان احدى الجرائد تنتصر لهذا الحزب او ذاك في مسألة عمومية في مقالاتها الرئيسية فان من عادة الصحافة الاميركية ان تخص اعمدة الاخبار للوقائع ٠

وللمنتخب الاميركي مصادر كثيرة للاخبار : الجرائد والمجلات والكراريس والصور والصور المتحركة والتلغراف والتلفشن والراديو - فبواسطة الروايات الاخبارية والمقالات الخاصة تقدم الصحافة تقاريرها عن سير الحكم ٠ ثم ان خطب موظفي الحكومة واقوالهم مسجلة ٠ وتراجم الشخصيات في الاخبار وملخصات المناقشات في مجلس النواب ومجلس الشيوخ منشورة او مذاعة٠وكذلك قصص عن موءتمرات صحفية مع موظفي الوزارة وغيرهم الى غير ذلك مما يلقي نورا على عمل الادارة وسياستها٠ وهناك قدر كبير من مختلف الوقائع والحوادث ذات الاهمية العامة يبلغ على الفور مفصلا للجمهور ٠ اضف الى ذلك افتتاحيات المحررين والمقالات التي يوقعها محررون اخصائيون ٠ وهناك فصول مهيأة خاصة وتطورات معينة تبحث وتفسّر وتنتقد او تمتدح ٠ والنتيجة ان المنتخب الامريكي يحصل على صورة كاملة لما جرى وما يجري ٠

وقد خصصت اربع من مجلات الولايات المتحدة الكبرى لمجرد

نشر الاخبار الصحيحة·وبعض الصحف العمومية المنتشرة جدا خصصت معظم اعمدتها للمقالات التي تبحث في الاحوال الجارية والتطورات الجديدة في المصالح المحلية والاهليـة والدوليـة ، وشبكات الراديو والمحطات المستقلة تذيع اخبارها كل ساعة · اضف الى ذلك ان برنامجا كبيرا يذاع عن مراسلي الاخبار الذين يذيعون تعليقات على الاخبار · واهم الخطب عن الشوءون التي تهم الجمهور يلقيها موظفو الحكومة وتذاع اما شفهيًا او بالتلفشن· وهناك برامج كثيرة تصدر عن الاجتماعات العامة تصور المناقشات بين اشخاص العوام والاختصاصيين في الاقتصاديـات والشوءون المالية والادارة والسكنى الى غير ذلك مما يهم الجمهور ·

وهناك عدة مجلات تجارية مقتصرة على مواضيـع اختصاصية وكثيرا ما تبحث بحثا مستفيضا في اعمال الحكومة ذات العلاقة بالصوالح التي تمثلها هذه المجلات·وهذه مع كثير من المطبوعات في شتى الميادين مما لا تخلو تماما من التحيز ·

ومختلف الجماعات والاخـوان والاصدقـاء يجتمعـون لـكي يسمعوا الخطب او يوجّهوا مناقشات الجمع · وفي مدينة نيويورك وحدها نحو عشرة آلاف من هذه المجتمعات ·

والاحزاب السياسية في خلال الحملات الانتخابية تبذل بالخطب والدعايات جهودا جبارة مهيأة من قبـل لـكي تبسط للناخبين قضايا ذلك الوقت وتوءثر فيهم لاقناعهم بان خطة الحزب هي الخطة الصائبة وان مرشحيهم سيقومون بالمهمة خير قيام ·

ومن هذه المهيئات للحكم الذاتي والاسلوب الذي يسير عليه الشعب ـ او يتجاهله ـ نستخرج هذه الاولية «بالديموقراطية يحصل الشعب على نوع الحـكم الذاتي الذي يستحقه» فالشعب النشيط ذو الضمير الحي والحكيم في استعمال سلطته السياسية تخدمه حكومته خدما جليلة · والاهلون غير المكترثين الـذين يلقي كـل منهم بسهولة واجبات الحكم على غيره يجدون انفسهم عادة مثقلين بادارة ترشى وتخدم نفسها وربما تخضع لزمرة من المتحكمين ·

الفصل الخامس

الحكومة الاتحادية

في ديباجـة الدستور المختصرة في ٢٨ كلمـة (وفي الاصل الانكليزي ٥٢)اندمجت حكمة التسعة والثلاثين شخصا الذين وقعوا الدستور وعلى راسهم اساطين السياسة البعيدو النظر مثل جورج وشنطون وبنيامين فرنكلن وجيمس مديسون واسكندر هملتون ، فقد كان في طوقهم ان يدونوا بوضوح وبلا خطأ الاغراض العظمى للنظام الاتحادي ٠

وكانت لمحرري الدستور الجرأة والثقـة التامة بانفسهم لكي يتكلموا عن الشعب الاميركي كله ٠ فحسبوا الاغراض الستة التي كانت في نية الشعب لانشاء الدستور ـ وكانت المبادىء المرشدة والقائدة لحكومة الولايات المتحدة منذ ذلك الحين الى اليوم ٠

« ٠٠٠ لتكوين اتحاد اكمل ٠٠٠ »

هذه القضية «لتكوين اتحاد اكمل» كانت احدى القضايا التي واجهت الولايات الثلاث عشرة سنة ١٧٨٧ ٠ وبالطبع كان واضحا ان اي اتحاد يمكن ان يكون اكمل واتم من الاتحاد الذي نشأ من ميثاق التحالف ٠

وصانعو الدستور جعلوا الولايات تحتفظ لانفسهـا بالسلطـات

اللازمة لحاجات اهاليها المحلية وان تفعل الامور التي تحتاج اليها شعوبها في حياتها اليومية على شرط ان لا تتدخل هذه السلطات في احتياجات الشعب ورفاهيته. ذلك كان شأن الاتحاد الذي فكر فيه بعضهم سنة ١٧٨٧ وتناقشوا فيه طويلا بصبر وجلد. وقد اعترف الدستور بسلطة كل ولاية في شؤونها المحلية كتنظيم الاعمال وشروط العمل والزواج والطلاق والضرائب المحلية وقوة الشرطة العادية حتى ان ولايتين متجاورتين قد تختلف قوانينهما في نفس الموضوع .

ومسألة حقوق الولايات هذه ادت في سنة ١٨٦١ الى حرب ٤ سنين بين الولايات. فشعوب الولايات الشمالية ادعت ان الحكومة يجب ان تسوّي مشاكل الرقيق في الولايات الجديدة في حين ان الولايات الجنوبية اصرت على ان ملكية الرقيق انما هي مسألة تخص كل ولاية على حدة فتقرر بشأنها ما تريد . والولايات التي كانت في جانب النخاسة حاولت ان تنفصل عن الاتحاد . فلجأت الحكومة الاهلية (العليا) الى القوة العسكرية محافظةعلى الاتحاد .. وبعد جهاد مرير غُلب الانفصاليون على امرهم فالغيت النخاسة بتاتا . ولما كان الدستور يكفل لكل ولاية شكل حكومة جمهورية استمرت الولايات بعد ذلك النزاع العاصف تدبر امورها حسب عادتها السابقة .

ان اتحاد الثماني والاربعينولاية الشامل جميع اقطار البلاد مع ما فيها من مختلف القضايا والمصالح لا يمكن ان يكون تاما . ولكن الاتحاد الذي رسمه آباء الدستور كان لشعب الولايات المتحدة ذا قيمة عظيمة .

« ... لاقامة العدالة ... »

كان من جملة الارشادات التي اتبعها آباء الدستور اعلان الاستقلال . فقد اعلن ميثاق حرية الانسان الخطير الشأن مبدأ «ان جميع الناس ولدوا متساوين» وان لهم حقوقا لا ينبغي ان يجردوا منها ومن جملتها الحياة والحرية والسعي الى السعادة.

ففي الولايات المتحدة جميع الاشخاص متساوون في نظر القانون، ولو كان احدهم مشهورا والآخر غير مذكور ، او كان احدهما موسراً والاخر معدما فانهما متساويان امام القانون وعلى كل منهما ان يخضع للقانون . ولكليهما حق حماية القانون بالتساوي .

وجميع الاشخاص الذين ثبت انهم مجرمون بمخالفة القانون يعتبرون بحسب مرامي القانون رعايا متساوين في العقوبة بغض النظر عن مقامهم في الحياة او نفوذهم بين القوم . فنفس هذه الروح مكفولة لجمهور الشعب في حل مشاكلهم والفصل في خصوماتهم الشخصية في المحاكم حسب القانون . والنظام القضائي يهيىء اداة نافعة لفض المشاكل بسلام ولضمان العدالة .

« ... ضمان سلامة الامة ... »

من جملة البواعث على اعتناق الدستور الاتحادي ان يجعل الولايات على وفاق ووداد فيما بينها . ومنها ان يضمن السلام في البلاد بجعل الحكومة الاتحادية قوية لكي تحمي الامة من عدوان الاعداء . ففي المادة الرابعة من الدستور ان حكومة الولايات المتحدة العليا تتعهد بان تحمي كل ولاية من الغزو ، وفي حالة طلبها ان تحميها من وقوع الاضطرابات الداخلية . ومنذ سنة ١٨١٥ لم تغز امةاجنبية ايجزء من الولايات المتحدة .وحكومات الولايات برهنت على انها قادرة على حماية القانون والنظام ضمن حدودها من غير استنجاد بغيرها . والحكومة الاتحادية لم تدع الا نادرا للحماية ضد هيجان محلي ، على ان قوة الحكومة الاتحادية العظمى مستعدة دائما لحفظ السلام المحلي ولحماية الامة من عدوان الامم الاجنبية .

« ... الاستعداد للدفاع العام ... »

في اوائل عهد الولايات المتحدة كان رعاياها مهددين من قبل الامم الاخرى فكان البريطانيون يملكون كندا والافرنسيس لوزيانا والاسبان فلوريدا والمكسيك وتكساس ولذلك كانت الامة الضعيفة الناشئة محاطة باملاك امم اوروبية غير صديقة . وبعد ما

تنظمت الحكومة الاتحادية بدأت تلك الامم تحارب بعضها بعضاً في سلسلة حروب اوروبية • فاصبح الغرض الدستوري من الدفاع العام ضروريا جدا ولكن تطبيقه كان بطيئا عى يد الحكومة الاتحادية لان جانبا كبيرا من النشاط الاهلي تحول لاستيطان الاملاك الجديدة غربي الثلاث عشرة ولاية الاصلية والى حل القضية الخطيرة بشأن عداوة قبائل الهنود (الحمر) هناك •

وواجب الدفاع عن البلاد واهلها موزع بمقتضى الدستور بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الحكومة الاميركية وللكونجرس السلطة لاعلان الحرب وللانفاق على الجيش والبحرية • والرئيس هو القائد الاعلى • وسياسة الولايات المتحدة قائمة على تحسين العلائق السلمية بين الامم ولكنها تحتفظ بقوات عظيمة من الجيش والبحرية والطيران لكي تقوم بالاغراض الدستورية لاعداد الدفاع العام •

« ••• تحسين الرخاء العام ••• »

في نهاية حرب الاستقلال في الولايات المتحدة وجد الشعب الاميركي نفسه في ضيق اقتصادي شديد• لان كثيرين من الشبان الذين كانت البلاد الناشئة تحتاج اليهم لزراعة الغلال وبناء المنازل والشغل في المصانع والمعامل وفي حياض السفن كانوا في جيش الجنرال وشنطون مدة ست سنين • ولذلك توقفت اعمال الامة في الثلاث عشرة ولاية فغرقت بالديون وهبطت قيمة العملة •

وباعطاء الكونجرس السلطة لسن القوانين لاجل مصلحة الشعب قررت الحكومة الاتحادية في المادة الاولى هذه الفقرة «للكونجرس السلطة ان يفرض الضرائب ••• وان يجبيها لاجل الدفاع عن البلاد •• وان يدفع الديون ويعمل لاجل رخاء الشعب»

وممارسة السلطة لفرض الضرائب مكنت الحكومة من ان توفي ديون الحرب وان تضع العملة على اساس متين وعُيّن وزير للمالية ووزير للدولة اي للخارجية ووزير للحرب ونائب عمومي• هذه كانت الوظائف الاولى للسلطة التنفيذية في الحكومة• وكان على

وزير المالية ان يرعى مصالح الحكومة المالية ، وعلى وزير الخارجية ان يرعى علائق الامة مع الأمم الاخرى، وعلى وزارة الحربيــة ان تتولى شوءون الجيش والبحريـة ، وعلى المدعي العمومي ان يعمل كمستشار قانوني للادارة ويكون المدعي العام لحكومة الاتحاد ·

ولما كانت البلاد قد اتسعت اتساعا ماديا واصبحت اقتصادياتها معقدة انشئت مصالح او وزارات اخرى للحكومة لاجل رفاهيـة الشعب· وسنبحث فيها في الفصول التالية حين نصف اعمال الاقسام التنفيذية المختلفة ونشاطها ·

« ··· لضمان الحرية لانفسنا ولاحفادنا ··· »

من جمـلة امـاني الامـة في اعتنـاق الـدستور ان تتأكـد من ان الحرية التي نالتها لن تسقط من يدها بعد اليوم· ان اباء الدستور باعطائهم السلطة للحكومة الاتحاديـة كانوا حريصين على ان يحموا الحقوق والامتيازات للناس جميعـا وذلك بتقييد سلطـة الحكومة الاصلية وسلطة حكومات الولايات· بهذه الحماية يستطيع شعب الولايات المتحدة وهو يطيع القانون ان يتنقل بكل حرية من مكان الى مكان وان يتمتع بحياته واملاكه بامان وان يلجأ الى المحكمة في طلب العدالة والحماية كلما شعر ان حقوقه اهتضمت·

والمهم ان البنود القوية في الدستور نفسه وفي لائحة الحقوق تمنع اي اعتداء على الحقوق غير المعرضة للزوال بصرف النظر عن الظروف والاحوال والزعماء الذين حرروا وثيقة الدستور والرغبة العامة التي حفزت الامة لقبول العشرة التعديلات الاولى هي دليل على ان الغاية الاولى كانت الحرص على الحريات ، وان الغاية الثانية كانت منح السلطات المطلوبة للادارة الحكومية وقد ذكر هذا بصراحة في عبارة «اعلان الاستقلال» اذ جاء فيه «انه لضمان الحصول على هذه الحقوق انشئت الحكومات بين الناس وهي تستمد سلطانها من المحكومين» ··

الفصل السادس

تنظيم السلطة التشريعية في الحكومة الاتحادية

تنص الجملة الاولى من المادة الاولى من الدستور الاتحادي على ما ياتي «السلطات التشريعية المعطاة بمقتضى هذا تخول الى كونجرس (برلمان) لحكومة الولايات المتحدة الاميركية . والكونجرس يوءلف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب» . هذه السلطة التي تضع الشرائع لا تمنح لجماعة واحدة منهما بل للجماعتين وهما يعملان معا .

في الموءتمر الدستوري طلب مندوبو الولايات الصغرى ان يمنحوا نيابة مساوية للنيابة عن الولايات الكبرى في المجلسين . ولكن سُوّي الخلاف بالاتفاق على ان يكون في مجلس الشيوخ عضوان لكل ولاية . واما في مجلس النواب فلكل ولاية اعضاء بنسبة عدد سكانها كما هو موضّح فيما بعد بصفحتي ٣٩ و ٤٠ .

ومنذ تقرر التعديل السابع عشر في سنة ١٩١٣ صار الناخبون في الولايات ينتخبون الشيوخ في انتخاب اعتيادي . واما النواب فكانوا دائما ينتخبون على هذا الوجه . وقبل سنة ١٩١٣ كان

الشيوخ تنتخبهم المجالس التشريعية في الولايات المتحدة٠ وكان ذلك كذلك لانه في الايام السابقة كان مفروضا ان الشيوخ يمثلون حكومات الولايات باعتبار ان الولايات الصغرى قد عوملت معاملة مساوية لمعاملة الولايات الكبرى٠

وكان لاكثر المستعمرات الثلاث عشرة الاصلية مجالس حكام يعينهم الملك وكان لهذه المجالس سلطة ملكية بان تراجع قرارات الجمعية العمومية التي يقررها نواب الامة٠ وكان اعضاء هذه الجمعية العمومية عادة من الاثرياء او من الاشخاص البارزين في المستعمرات او من اقرباء الحكام او من افراد الاسرات الانكليزية القديمة٠ فكأنهم كانوا يمثلون الثروة والاملاك٠ وكان مفروضا انهم سند قوي للقانون والنظام ٠ ولما صارت المستعمرات ولايات صار دافعو الضرائب يخشون ان تعطى سلطة التشريع لاعضاء جمعية عمومية ينتخبون لمدة قصيرة ولا يكونون من ذوي الاملاك ٠ ولهذا كانت دساتير الولايات الجديدة (ما عدا بنسلفانيا وجورجيا) تنشىء مجالس شيوخ ينتخب اعضاؤها من ذوي الاملاك لمدد طويلة

ولما رسم الموءتمر الدستوري للجنة التي تضع مشروعات القوانين وجد في التقليد المار ذكره فائدة عظيمة٠ وكان آباء الدستور يقولون انه اذا كانت ثمة جماعتان منفصلتان تمثل احداهما حكومات الولايات والاخرى الامة فانه بموافقتهما معاً على كل قانون قبل ان يصير نافذا ينتفي كل خطر من اقرار قانون بسرعة وبغير عناية اذ يصبح كل فريق رقيباً على الاخر ٠ ومصلحة الولايات الصغرى الممثلة في مجلس الشيوخ توازن مصلحة الولايات الكبرى التي لها عدة أعضاء في مجلس النواب ٠ هذا كان الغرض من «نظام الاعتراض والموازنة» الذي سيبحث في فصل تال٠

تأليف الكونجرس الاهلي

	مجلس النواب	مجلس الشيوخ
مجموع الاعضاء	٤٣٥ (١)	٩٦
عدد الاعضاء في كل ولاية	بحسب عدد السكان	٢
ينتخبهم	الناخبون في المقاطعة (النائب الخاص ينتخبه ناخبو الولاية كلها)	ناخبو الولاية كلها
مدة الخدمة	سنتان	٦٠ سنين
خلو المنصب	يملأ المنصب بانتخاب خاص او في الانتخاب الاهلي التالي	يملأ بانتخاب خاص او تعيين وقتي من قبل الحاكم ، الى ان يحدث انتخاب خاص او انتخاب نظامي
المرتب	١٥٠٠٠ دولار (٢)	١٥٠٠٠ دولار (٢)
الجلسات القانونية	تنعقد في ٣ يناير كل سنة	تنعقد في ٣ يناير كل سنة
رئيس الجلسة	رئيس المجلس	نائب رئيس الولايات المتحدة
السلطات التي يمارسها كل مجلس	(أ) تقرير قوانين ايراد الدولة (٢)اتهام الموظفين المدنيين (٣) اختيار رئيس اذا لم يفز مرشح باكثرية الاصوات في الانتخاب	(١) تأييد او رفض المعاهدات (٢) محاكمة الاشخاص المتهمين (٣) تأييد او رفض التعيينات التي يجريها الرئيس (٤) انتخاب نائب رئيس اذا لم يفز مرشح باغلبية الاصوات

(١) احصاء سنة ١٩٤٠ (٢) يضاف اليها ٢٥٠٠ دولار بالسنة مصاريف (معفاة من الضريبة) جارية منذ ٢ اغسطس ١٩٤٦

موءهلات اعضاء الكونجرس

ان الدستور الاتحادي فوض الولايات ان ترسل الى الكونجرس شيوخا يختارهم المجلس التشريعي في الولاية بحيث يكون الشخص قد بلغ الثلاثين من العمر حين انتخابه وان يكون من رعايا الولايات المتحدة منذ ٩ سنين على الاقل في الولاية التي اختارته . وكذلك فوض الدستور الى الناخبين في الولايات ان ينتخبوا اعضاء لهم في مجلس النواب بشرط ان لا يقلّ عمر النائب عن ٢٥ سنة حين ينتخب وان يكون من رعاياها مدة سبع سنين . والموءهلات الاخرى تفرضها الولايات ولكن الدستور يجعل كلاً من مجلسي الكونجرس الفيصل في موءهلات اعضائه .

يمثل كل ولاية في المجلس الاعلى (الشيوخ) في الكونجرس شيخان . فلولاية رود ايلند التي تبلغ مساحتها ١٢٤٨ ميلا مربعا فقط نصيب في مجلس الشيوخ كولايـة تكساس التي تبلغ مساحتها ٩٤١ر٢٦٥ ميلا مربعا . وولاية نفادا التي كان سكانها بحسب تعداد سنة ١٩٤٠ ـ ٢٤٧ر١١٠ لها اصوات في مجلس الشيوخ كولايـة نيويورك التي يبلغ عدد سكانها ١٤٢ر٤٧٩ر١٣ ـ وعليه فالثمانية والاربعون ولاية يمثلها ٩٦ شيخا

اما مجلس النواب فان عدد اعضائه 'يعيَّن بحكم الكونجرس ويوزع هذا العدد على الولايات بنسبة عدد سكان كل منها . ولكن بقطع النظر عن طريقة التوزيع او عدد النواب الذين يجوز قبولهـم فللولاية نائب واحد على الاقل (مهما قل عدد سكانها) . وقد وضع شرط في الدستور لميعاد التعداد الدوري بحيث ان عدد النواب في كل ولاية يتغير بتغير عدد سكانها . وبهذه الطريقة ترى ان نصيب كل شخص من الحكم يساوي بالتقريب نصيب اي شخص آخر . وليس لافراد الولاية الواحدة في مصالح الحكم اكثر مما لافراد غيرها .

ومع ان سكان الولايات المتحدة ازدادوا كثيرا بسرعة فان عدد النواب ازداد ايضا ببطء . ولو وزّع الآن عدد النواب على

سكان الولاية بحسب قانون التوزيع في سنة ١٧٩٠ لتجاوز عدد النواب ٤٠٠٠ نائب في الكونجرس ·

كان الكونجرس الاول مؤلفاً من ٦٥ نائبا · وكان العدد المطلوب في كل ولاية يحدد بمؤتمر دستوري ·

وبعد الاحصاء الاول ازداد عدد النواب الى ١٠٦ ووزع على الولايات ومنذ ذلك الحين صار يعدّل التوزيع كل عشر سنين الا بعد احصاء سنة ١٩٢٠ · ومع ان عدد السكان زاد ٣٣ ضعفا عما كان عليه سنة ١٧٩٠ فقد اشتمل الكونجرس منذ سنة ١٩١٠ على ٤٣٥ عضوا·

وبحسب القوانين الحالية على الرئيس ان يبلغ الكونجرس عدد سكان كل ولاية كما يحصيها قلم الاحصاء وعدد النواب الذين يجب انتخابهم عن كل ولاية· وفي خلال ستين يوما يقرر الكونجرس هل يغير عدد اعضاء المجلس او يتّبع طريقة اخرى لتعيين النواب ·



الشعب ينتخب الذين يسنون الشرائع

وبعد تقرير عدد النواب الذين يجب ان يرسلوا الى الكونجرس من كل ولاية يقرر مجلس الولاية التشريعي كيف يختار هؤلاء النواب·وبمقتضى القاعدة تقسم الولاية الى مقاطعات متساوية في عدد السكان بقدر الامكان·ولكل مقاطعة نائب · ولا يهمل قسم من اية ولاية · واهل كل مقاطعة ينتخبون نائبا عنهم في الكونجرس·

وعلى اي حال لا يوجد الان قانون يوجب على الولاية ان تنقسم الى مقاطعات ولذلك لم يحدث تغير في بعض الولايات منذ سنين· وفي الولايات الاخرى توجد مقاطعات اقل مما يوجد نواب·وفي ولايات كهذه ينتخب شعب الولاية النواب الاضافيين ويدعون «نوابا اضافيين» وفي الكونجرس الحالي نائب واحد لكل ٣٠٠ الف نفس بالتقريب ·

والشيوخ يختارون في انتخاب يحدث في نوفمبر من كل سنة شفعية

ولكن ثلثهم فقط ينتخبون في كل مرة. وبهذه الطريقة لا يمكن ان يوءلف مجلس الشيوخ من شيوخ جدد على الاطلاق بل يكون دائما ثلثاه ذوي اختبار سابق .

والنواب ينتخبون في نوفمبر من السنين الشفعية ومع ذلك ففي مجلس النواب تنتهي نيابة جميع النواب في نفس اليوم. ولكل عضو ان يطلب اعادة انتخابه اذا اراد في كل انتخاب اهلي . وكثير من الاعضاء يوءثرون ان يعاد انتخابهم مرة بعد مرة وعليه فانه في مجلس النواب ايضا قلما يكون جميع الاعضاء جددا .

ولما كان اعضاء مجلس النواب ينتخبون كل سنتين فان عمر الكونجرس يعتبر سنتين والتعديل العشرون للدستور يشترط ان ينعقد الكونجرس انعقادا قانونيا في ظهر اليوم الثالث من يناير كل سنة الا اذا اجاز الكونجرس قانونا بميعاد آخر. وينعقد الكونجرس في الكابيتول (دار الكونجرس) في وشنطون من مقاطعة كولمبيا . ويستمر اجتماعه حتى يقترع الاعضاء على فضه. وللرئيس ان يدعو الاعضاء لاجتماع خاص اذا اقتضت الضرورة.

السلطات المخولة لمجلس النواب ولمجلس الشيوخ

١ ـ لكل مجلس سلطة بأن يقدم مشروع قانون للبحث (الا قانون جباية الضرائب) .

٢ ـ لكل مجلس ان يقترع او يمتنع عن ان يقترع على اي اقتراح يقدم اليه بعد ان يجيزه المجلس الاخر .

وبحسب الدستور لمجلس الشيوخ وحده السلطات التالية :

١ ـ يستطيع مجلس الشيوخ ان يرفض او يقف في سبيل اختيار الرئيس الموظفين لكثير من الوظائف المهمة .

٢ ـ على مجلس الشيوخ ان يوافق (اذا وافق ثلثا

الحاضرين) على اي معاهدة تعقدها الولايات المتحدة قبل ان تصبح نافذة·

٣ ـ لمجلس الشيوخ السلطة الوحيدة لمحاكمة المتهمين من اعضاء الكونجرس· ومع ذلك لمجلس النواب السلطة الوحيدة ايضا لان يتهم اي موظف مدنى في الولايات المتحدة باساءة التصرف بحيث تقتضي العدالة عزله ويحاكم حينئذ امام مجلس الشيوخ ·

من جهة اخرى فقد منح الدستور مجلس النواب سلطة خاصة مهمة لجمع المال لاجل الدولة· وجميع القوانين الخاصة بايرادات الدولة يجب ان تنشأ وتقرر في المجلس النيابي قبل ان يعمل مجلس الشيوخ بمقتضاها · ونتيجة لذلك انه عند تقرير مبلغ المال اللازم للحكومة الاتحادية وكيفية جبايته يكون للولايات الكبرى اصوات اكثر من الصغرى· وبالفعل يمكن مجلس الشيوخ ان يجيز اي عدد من التعديلات لاي قانون يكون مجلس النواب قد اجازه· وفي هذه الحالة تعين لجنة من اعضاء المجلسين لكي تسوي المسألة بالتي هي احسن قبل ان يصبح المشروع قانونا· ومع ذلك فان سلطة مجلس النواب لاقتراع اي مشروع قانون مالي هي سلطة مهمة جدا وهي احدى الوسائل للمعارضة والموازنة للساطة التشريعية ·

وكنتيجة لهذه الاحكام الدستورية يشعر الشعب الاميركي ويعرف ان السلطة الاخيرة تخصه او ان المرجع الاول والاخير اليه وان على نوابه وشيوخه أن يلبوه في العمل لرفاهية البلاد ·

الفصل السابع

السلطـة التشريعية

لمجلسي الكونجرس نفس السلطة تقريبا لاصدار القوانين اذ يمكن كلاً منهما ان يشرع في بحث اي قانون جديد (ما عدا قانون فرض ضريبة)· ومن جهة اخرى يمكن كل مجلس منهما ان يرفض قانونا قرره المجلس الاخر ·

وبمقتضى دستور الولايات المتحدة يستطيع الشعب ان يخول الكونجرس بعض السلطات·وهنالك ثمانية عشر موضوعا يمكن الكونجرس ان يشرع فيها قوانين· وما سواها متروك للولايات والموضوعات التي ذكرت في الجزء الثامن من المادة الاولى في الدستور تعتبر مهمة وشاملة وهي ما يأتي :

١ ـ فرض الضرائب وجبايتها

٢ ـ اقتراض المال

٣ ـ وضع قوانين وانظمة للتجارة بين الولايات ومع البلاد الاجنبية ·

٤ ـ ضرب العملة وتعيين قيمتها وتحديد الاوزان والمقاييس

وتعيين العقوبات على التزييف.
٥ ـ وضع قاعدة عامة للتجنس.
٦ ـ سن قوانين عامة للافلاس في سائر البلاد .
٧ ـ انشاء مكاتب وطرق للبريد .
٨ ـ منح امتيازات بالاختراعات وحقوق التاليف
٩ ـ وضع نظام للمحاكم الاتحادية .
١٠ ـ معاقبة القرصنة.
١١ ـ اعلان الحرب .
١٢ ـ التجنيد والانفاق على الجيوش .
١٣ ـ تجهيز الاسطول .
١٤ ـ سن قوانين ولوائح للجيش والبحرية.
١٥ ـ استدعاء المليشيا لتنفيذ القوانين الاتحادية وقمع الخروج على القوانين ودفع الغزو.
١٦ ـ التعاون مع الولايات على تنظيم قوة المليشيا وتسليحها
١٧ ـ سن قوانين لمقاطعة كولمبيا .
١٨ ـ سن القوانين اللازمة لتنفيذ السلطات الممنوحة لحكومة الولايات المتحدة او لاية سلطة تنوب عنها او لاي موظف في الولايات المتحدة .
والدستور يحرم على الكونجرس :
١ ـ وقف الاعلام القضائي باحضار شخص مسجون بلا محاكمة الا في حالة الثورة او الغزو .
٢ ـ سن قانون لمعاقبة اشخاص على جرائم او اعمال مخالفة للقانون بلا محاكمة .
٣ ـ سن قانون بتحريم اي عمل لم يكن اجراميا حين ارتكب.
٤ ـ فرض ضرائب مباشرة على رعايا الولايات المتحدة ما عدا الضريبة على اساس احصاء اخذ حديثا .
٥ ـ فرض ضريبة على صادرات اية ولاية .
٦ ـ محاباة خاصة في فن التجارة او اخذ ضريبة على

موانىء اية ولاية او على سفن تستعمل تلك الموانىء ٠
٧ ـ اعطاء القاب نبل وشرف ٠

موظفو الكونجرس وزعماؤه

يشترط الدستور ان يكون نائب رئيس الجمهورية رئيسا لمجلس الشيوخ ٠ ولكن لا يكون له صوت الا في حالة تعقُد المسألة ٠ ويشترط ايضا ان يختار مجلس النواب رئيسه وسائر موظفيه وان يختار مجلس الشيوخ رئيسا وقتيا (اذا كان نائب الرئيس متغيبا) والموظفين الاخرين ٠ ويكون الرئيس دائما عضوا في الحزب السياسي الذي له اكثرية اعضاء المجلس ٠ وله النفوذ الكبير في انتخاب الاعضاء للجان المهمة وفي ادارة اعمال المجلس ٠

واعضاء كل حزب سياسي الممثلون في مجلس الشيوخ يجتمعون عند افتتاح كل كونجرس جديدوينتخبون زعيما لهم ويعينون شيوخا آخرين من حزبهم اعوانا له ٠ واعضاء الاحزاب السياسية في مجلس النواب يفعلون كذلك ٠ ويُختار هؤلاء الزعماء بحسب تقاليد كل حزب سياسي ٠ فهم ينجزون الاعمال الحيوية في اجازة القوانين التي تودها احزابهم ويسقطون القوانين التي تأباها ٠ فهم يلعبون اهم الادوار في سن القوانين بمقتضى الدستور ٠

عملية سن القوانين

تقدم الى الكونجرس الوف من مشروعات القوانين للبحث مدة دورته وهذه المشروعات مختلفة في مواضيعها واهميتها ٠ وقبل ان يصير المشروع قانونا يجب سماع آراء الرعايا الذين يهمهم الموضوع واراء اعضاء الفرع التنفيذي الذين يمكن ان يمسهم الموضوع ٠ واحيانا اعضاء الكونجرس يشهدون بتأثير احكام مشروع القانون ٠

ولكي يقوم مجلسا الكونجرس بهذا العبء يعتمدون على فئات

صغيرة من الاعضاء لكي تفحص وتهيىء لهما التشريع الخاص بامور معينة قبل ان يطرح للمناقشة ويقترع عليه جميع اعضاء المجلسين ٠

وهذه الهيئات التي تسمى لجانا تنظم رسميا ويكون لها رئيس هو عضو في حزب الاكثرية في الكونجرس واما حزب الاقلية فيكون ممثلا في جميع اللجان بنسبة عدده تحت قيادة عضو لجنة الكونجرس او مجلس الشيوخ حسب الاسبقية او الاقدمية في التشريع ٠ والقانون الحديث لاعادة التنظيم التشريعي للتخلص من الوجهات القديمة المبتذلة في التشريع يقضي بانشاء لجان دائمة يبلغ عددها ١٥ في مجلس الشيوخ ، و ١٩ في مجلس النواب ، واسماؤها تدل على الموضوعات الخاصة بها ٠ وهي الاعتمادات المالية والزراعة والجندية والاراضي العامة والمحاربون القدماء والمصارف والعملة والعلاقات الاجنبية الى غير ذلك ٠

وكل مشروع قانون يقدم الى المجلس يحال على اللجنة المختصة لدراسته ٠ وفي التشريع العادي يقدم مثلا مشروع قانون بشأن تسعير للحبوب فيحال على الارجح الى لجنة الزراعة لدراسته وهذه اللجنة تتصرف فيه على عدة وجوه فقد يصادف استحسان الاكثرية كما هو مكتوب ويوضع به تقرير لاقتراع جميع أعضاء المجلس المختص ٠

واذا لم يصادف استحسان اكثرية اللجنة يعدله الاعضاء حسب مشيئتهم ٠وقد يدخلون عليه تعديلات قليلة او خطيرة، او قد يصوغونه من جديد او يصرفون عنه النظر بالكلية ٠ وليس محتما ان تكون هذه المناورة نهائيه ، فاذا تقدمت في مجلس النواب عريضة بطلب سحب المشروع من اللجنة محتوية على ٢١٨ توقيعا يطرح المشروع للمناقشة في المجلس ٠ وفي مجلس الشيوخ قد يقترح منع اعضاء اللجنة من دراسة المشروع اذا قررت الاكثرية ان تنظر فيه ٠

ومشروعات القوانين تقدم بطرق مختلفة فبعضها تصوغه اللجان

اقسها او لجان خاصة من الكونجرس لاجل مواجهة حاجات الشعب·وبعضها يشير به الرئيس او بعض موظفي السلطة التنفيذية لمواجهة احتياجات السلطة التنفيذية او لاصلاح الاساليب القديمة · وبعضها يلمح به بعض الاهالي او الهيئات لاعضاء الكونجرس·وبعض المشروعات تعبر عن رغبات بعض اعضاء الكونجرس الشخصية وحينما يقدم مشروع قانون الى اي المجلسين يتلى بعنوانه ويرقم برقم خاص · ثم يعطى للكاتب لكي يحيله الى اللجنة المختصة · فاذا تناقش فيه اعضاء اللجنة عرض الموافقون والمعارضون آراءهم فيه · وفي بعض الاحيان تستغرق المناقشة اسابيع واشهرا ·

تقديم لائحة في الكونجرس

ونظام اللجان في الكونجرس مقيد بل هو اكثر من مقيد في العمل فانه يوءدي الى تاليف جماعات من الخبيرين في المواضيع المختلفة التي تهم الحكومة · وحينما يعين عضو انتخب حديثا للكونجرس في لجنة المجلس المخصصة لموضوع العمل فمعرفته بالجانب الفني من ادارة العمل وعلمه بمشاكل النقابة والصناعة قد يكونان سطحيين وينقصهما التعمق بسمع كلام نوابه من جمعيات مختصة بالموضوع ، وكلام اصحاب اعمال ، وكلام زعماء عمال يتناقشون بالتفصيل حول عدةوجوه من المسألة، ويصغي الى شهادة مجلس غير متحيز من اشخاص اختصاصيين في علائق العمل ويدرس بكل عناية عشرات من الوثائق التي عرضت على لجنته لتفحصها ·

وبعد ان يسمع الكونجرس نص مشروع القانون عدة مرات في دورات متعددة يكون قد وقف على دراسات مختلفة في الموضوع في مناقشات مستوفاة توءهله لان يقدر تأثير التشريع في العمل ويكون مهيئاً لمعالجة الموضوع عند الاقتضاء ·

وبعـد ان ترد اللجنـة مشروع القـانـون الى المجلس يدرسه الاعضاء بمناقشه علنية ثـم يقترعون عليـه · وفي مجلس النواب حيث عدد الاعضاء كبير جدا تحدد اللجنـة المنافشة · واما في مجلس الشيوخ فتستمر المناقشة ما دام للاعضاء كلام · والاقتراع على المشروع يمكـن ان يجـيزه او يوءجـله ـ والتأجيـل يعني الرفض ـ او يعيـده الى اللجنـة · واذا اجـاز المجلس مشروع القانون ارسله الى المجلس الآخر للنظر فيه ·

وفي المجلس الثاني يمر المشروع في مثل ما مر به في المجلس الاول فيمكن هذا المجلس ان يجيزه او يرفضه · فاذا اجازه بعد تعديل وجب اعادته الى المجلس الاول الذي صدر منه لكي يطلع على التعديل · فاذا ابى ان يوافق على التعديل وجب ارساله الى «لجنة مداولة» توءلف من عددين متساويين من المجلسين · فاذا امكن لجنة المداولة إن تسوي الخلاف اعيد المشروع الى كل من المجلسين للموافقة عليه ·

وبعد موافقة المجلسين يرسل المشروع الى الرئيس·والدستور يشترط ان كـل مشروع يجتـاز مجلس النواب ومجلس الشيوخ يجب ان يقدم الى رئيس الولايات المتحدة قبل ان يصبح قانونا· والرئيس اما ان يوقع عليه او ان يرفض التوقيع · فاذا لم يوقعه في غضون عشرة ايام بعد ان يقدم اليه (لا تحسب ايام الاحاد) اصبحقانو نامن غير ان يوقع عليه·علىانه اذا ارفض الكونجرس في نفس المدة فلا يصبح قانونا ما لم يوقعه الرئيس في مدة الايام العشرة · هذه الطريقة لعدم صيرورة المشروع قانونا تعرف باسم «النقض الجيبي» ·

فاذا رفض الرئيس التوقيع على المشروع والكونجرس لا يزال مجتمعا فلا يصبح قانونا ما لم يوافق عليه كل مجلس باكثرية ثلثي الاعضاء متخطيا رفض الرئيس ·

ومن آلاف المشروعات التي تقدم في كل دورة للكونجرس لا يصبح قوانين منها الا عدد صغير نسبيا ·

سلطة الكونجرس في التحقيق

لكل مجلس من مجلسي الكونجرس سلطة التحقيق فاما ان تولى الامر احدى اللجان النظامية او ان تعين لجنة خاصة لاجل المهمة ٠ واحيانا يؤلف المجلسان معاً لجنة مشتركة من كل من المجلسين لهذا الغرض ٠

والغرض من هذه التحقيقات دراسة الاحوال الخاصة التي تدعو لسن القوانين الجديدة ٠ وقد يكون الغرض منها معرفة كيف يشتغل كل من اعضاء السلطتين التنفيذية والقضائية او قد يكون الغرض ابتداع منافع للشعب بالاصلاحات اللازمة ٠ واحيانا يتمادى الكونجرس بالتحقيق من وراء اعضائه بان يستخدم خبراء او يطلب من اشخاص من الرعايا معلومات ٠ فهذه التحقيقات تنفع الكونجرس اذ تجعله على اتصال حقيقي بالشعب ٠

ويدعى كل عضو من اعضاء الكونجرس للقيام بخدمته والعادة انه يجتهد ان يلازم منهاج حزبه السياسي لانه انما انتخب بمساعدة الحزب ٠ والذين انتخبوه ينتظرون ان يعمل لمصلحة المقاطعة او الولاية لانهم انتخبوه لكي يمثلهم وقد سلموا اليه السلطة لهذا القصد ٠ ولانه عضو في المجتمع الوطني لسن القوانين فقد انتدب لان يفكر ويهتم بسعادة جميع افراد الامة وحاجاتهم ٠

وهناك دائما جماعات خاصة تمثل مصلحة خاصة وتفرض مطالبها على ممثليها في الكونجرس ٠ والعمل الذي يقوم به من يسن القانون لمصلحة مقاطعته وولايته ولمصالح دائرته وامته على السواء ليس من الاعمال التي لا يؤبه لها ٠

الفصل الثامن

الرئاسة

المادة الثانية من الدستور الاتحادي تضع السلطة التنفيذية في يد الرئيس ولا تعطي نائب الرئيس او اعضاء وزارة الرئيس او اي موظف آخر اية سلطة تنفيذية · وقبل قبول الدستور كانت بعض الولايات تمنح سلطتها التنفيذية لمجالس مكونة من عدة موظفين ليست لواحد منهم سلطة اكثر من الاخر · وفي المؤتمر الدستوري امر بنيامين فرنكلن ان يجري هذا الترتيب بعينه · وكان عند الوفود نموذج في جمهورية سويسرا التي يحكمها مجلس تنفيذي عدة سنين·ولم ينس الوفود سلطة الملك البريطاني الفائقة · ومع ذلك قرر الوفود ان يعطوا كل السلطة التنفيذية لموظف واحد يعرف باسم رئيس الولايات المتحدة ·

وكذلك قرروا ان يعطى نائب الرئيس الذي ينتخب كما ينتخب الرئيس السلطة الوحيدة لرئاسة مجلس الشيوخ·وفي حالةاعتزال الرئيس منصب الرئاسة او في حالة وفاته او استقالته او عدم اهليته يرتقي نائبه الى كرسي الرئاسة·وبحكم الدستور يحق للكونجرس

ان يعين اي موظف آخر رئيسا اذا مات الرئيس ونائبه او وجب ان يستقيلا ٠

والرئيس يترأس هيئة تنفيذية كبيرة مشتملة على دوائر تنفيذية كل منها تحت رئاسة عضو من اعضاء الوزارة ، وعلى هيئات عديدة مستقلة ٠ وبهذه الدوائر ينفذ الرئيس شروط الدستور والقوانين التي سنها الكونجرس ويسير شوءون الحكومة لمصلحة الامة ٠ ويقيم الرئيس بوشنطون في منزل رسمي يدعى «البيت الابيض» وهناك مكاتبه التنفيذية وبيته ٠

والمرشحون للرئاسة يختارون في موءتمرات تعقدها الاحزاب السياسية الرئيسية ويختار كل حزب سياسي مدينة لعقد موءتمره٠ واوقات الموءتمرات تعيّن في اول الصيف من سنة الانتخاب ٠ ودائرة كل ولاية ترسل وفدا من قبلها ٠

وبعد ان ينتخب الموءتمر موظفيه ولجانه ويوافق على خطة الحزب يشرع في تعيين المرشحين للرئاسة ونيابة الرئاسة ٠ ويطلب خطيب الموءتمر ترشيح الولايات ٠ وكلما ذكر اسم ولاية يعلن وفود الولاية مرشحهم للرئاسة ٠ وبعد ان يسمي وفد كل ولاية مرشحه تصوت الوفود للمرشح ٠ والاسم الذي ينال اكثرية الاصوات يصبح مرشح الحزب للرئاسة في الانتخاب العام في نوفمبر التالي ٠

واعضاء الموءتمر الدستوري في فيلادلفيا لم يروا من الحكمة أن يصوت الشعب للرئيس رأسا اي مباشرة ٠ ولهذا كتبوا في الدستور «طريقة غير مباشرة» لانتخاب الرئيس ٠

وفي انتخاب نوفمبر ينتخب الناخبون من كل ولاية منتخبي الرئيس ويكون عددهم مساويا لعدد النواب والشيوخ لكل ولاية في الكونجرس ٠ وهوءلاء الناخبون تختارهم الاحزاب السياسية لمجرّد التصويت لمرشحي الحزب للرئاسة وللنيابة عن الرئيس

اي لهذا الغرض فقط · والناخبون من الـ ٤٨ ولاية يعرفون باسم «الكلية الانتخابية» ولكنهم لا يجتمعون فعلا البتة لان التعديل الثاني عشر للدستور يوعز بان الناخبين يجتمعون في ولاياتهم لكي يصوتوا هناك «والكلية الانتخابية» تنتخب الرئيس ونائب الرئيس · والناخبون في كل ولاية يصوتون للمرشحين اللذين حصلا على اكثرية الاصوات في ولايتهما ·

ويتولى الرئيس منصبه في ٢٠ ينساير الـذي يلي انتخابـه في نوفمبر في حفلة تسمى «حفلة التولية» او «المبايعة» والعادة ان يمضي الرئيس الى الكابتول اي دار الكونجرس لكي يحلف يمين المنصب وهي يمين يمليها عليه القاضي الاعلى للولايات المتحدة·

نص اليمين

«اني بكل وقار احلف (أو اوءكد) اني سانفذ بكل امانة واجبات منصب رئيس الولايات المتحدة · واني سأبذل كـل ما لي من قوة لاحـافظ واحمي واناضل عن دستور الولايات المتحدة ··»

والعادة ان يلقي الرئيس «خطاب التولية» الذي يبسط فيـه مجمل السياسة التي تلتزمها أدارته ·

سلطات الرئيس

ينص الدستور على ان القوة التنفيذيـة في الحكومـة توضع رسميا في يد رئيس الولايات المتحدة الاميركية وجميع الموظفين التنفيذيين الاخرين مسوءولون امامه ويستمـدون منه حق القيـام بواجباتهم التنفيذية ·

ومنصب رئيس الولايات المتحدة من اعظم واقوى المناصب

في العالم . فعلى الرئيس اولا ان «يعنى بتنفيذ القوانين بامانة» ، وان يدير المنظمة الكبرى التي تقوم بمهام الحكومة . ولكي يتحقق هذا قد منح الرئيس ليس حق ممارسة السلطة التنفيذية فقط بل التشريعية والقضائية ايضا .



القصر التنفيذي ـ «البيت الابيض»

وللرئيس حق رفض التوقيع على اي مشروع قانون اجازه الكونجرس والمشروع الذي يرفضه الرئيس لا يصير قانونا ما لم يتخط الكونجرس رفض الرئيس التوقيع ، الامر الذي يستوجب ان تكون الاكثرية في الاقتراع ثلثي الاعضاء في كل مجلس . ويمكن الرئيس ان يوءثر في الكونجرس بما له من الحق بجمع المجلسين معاً في اجتماع خاص لكي يبحثا ويقررا امرا في قضية يعتقد انها خطيرة . وفي خطبته او رسالته السنوية للكونجرس له ان يوصي بتقرير القوانين التي يعتقد ان الشعب في حاجة اليها . وكثيرا ما ينصح للكونجرس في خطبه العامة نصحا غير مباشر . والرئيس وهو الموظف الوحيد (ما عدا نائبه) الذي ينتخبه كل الشعب ، مسوءول لدى الامة عن منهاج عام يرمي الى تحسين احوال الشعب والبلاد . وكرئيس للحزب السياسي يمكنه ان يحث اعضاء حزبه في الكونجرس ان يوءيدوا منهاجه .

السلطة القضائية والسلطة التنفيذية

اذا شغرت مناصب يعين الرئيس لها قضاة اتحاديين ومن جملتهم قضاة المحكمة العليا على ان هذه التعيينات يجب ان يصادق عليها مجلس الشيوخ .

وللرئيس ان يعفو عفوا تاما او مقيدا عن اي شخص خالف قانونا اتحاديا الا اذا كان قد ادين . وله ان يخفض مدة الحبس

او الغرامةالتي جعلتعقوبة للجريمةويمكنه ان يوقف تنفيذ الحكم.
وسلطات الرئيس التنفيذية اكثر من ان تحصى ·
فهو ينفذ الدستور والقوانين التي يسنها الكونجرس ولهذا يجب ان يصدر لوائح وانظمة وتعليمات عديدة تسمى اوامر تنفيذية ·
وهو القائد الاعلى للجيش والبحرية والجند المحلي (المليشيا) لعدة ولايات عند الطلب للخدمة الفعلية في الولايات المتحدة مدة الحرب او حين خطر الحرب ·

السلطات في الشوءون الخارجية

على عاتق الرئيس مسوءولية العلائق بين الولايات المتحدة والدول الاجنبية · والدستور يخوله ان يعين السفراء والوزراء المفوضين والقناصل بموافقة مجلس الشيوخ ، وان يقبل سفراء اجانب ووزراء عموميين آخرين · وهو مع وزير الخارجية يتصل اتصالا رسميا بالحكومات الاجنبية · وعن يد وزارة الخارجية يرتب حماية الرعايا الاميركان حين ينتقلون خارج البلاد·ويحمي الاجانب المنتقلين في الولايات المتحدة · وبواسطة سلطته يمكنه ان يعترف باية امة جديدة او حكومة جديدة او ان يرفض الاعتراف بها · ويمكنه ان يفاوض حكومات اخرى في معاهدات تعقد معها بعد ان يوافق عليها ثلثا الشيوخ الحاضرين في المجلس · وفوق ذلك يمكنه ان يتفق مع حكومات اجنبية على «اتفاقات تنفيذية» لا تستلزم موافقة مجلس الشيوخ ·
وله ان يرسل جيش الولايات المتحدة وبحريتها الى اي بلد في العالم ·

سلطة التعيين

الرئيس يختار الوزراء المسوءولين عن اعمال الحكومة الرئيسية ويعين اشخاصا آخرين للوظائف الاتحادية المهمة ·
ولا يخفى ان الوفا من الذين يعملون في المصالح يختارون

بطريقة نظام الخدمة المدنية · وكيفية التعيين تستلزم ان يجتاز طالبو الوظائف الامتحان الدال على اهليتهم للوظائف التي يطلبونها ·

الرئيس

مدة الرئاسة ٤ سنين ·
المرتب ١٠٠٠٠٠ دولار بالسنة وعلاوات اخرى ·
الانتخاب في نوفمبر كل رابع سنة ·
المبايعة (حفلة التولية) في ٢٠ يناير بعد الانتخاب ·
التنصيب ينصبه الشعب بطريقة «الكلية الانتخابية» ·
المؤهلات يجب ان يكون مولودا في البلاد وعمره ٣٥ سنة على الاقل وقد اقام في الولايات المتحدة ١٤ سنة على الاقل ·
يخلفه في منصبه اذا خلا :
١ ـ نائب الرئيس
٢ ـ رئيس مجلس النواب
٣ ـ الرئيس الوقتي لمجلس الشيوخ
٤ ـ وزير الخارجية
٥ ـ وزير المالية
٦ ـ وزير الدفاع
٧ ـ المدعي العمومي
٨ ـ وزير البريد
٩ ـ وزير الداخلية
١٠ ـ وزير الزراعة
١١ ـ وزير التجارة
١٢ ـ وزير العمل
السلطة الرئيسية والواجبات ـ تنفيذ الدستور والقوانين التي سنها الكونجرس وتنفيذ المعاهدات ·

وهناك سلطات اخرى وهي : ـ

١ ـ رفض مشروعات القوانين
٢ ـ توصية الكونجرس ببعض الاجراءات
٣ ـ دعوة الكونجرس لاجتماع خاص
٤ ـ القاء رسالات (الرئيس) على الكونجرس
٥ ـ تعيين قضاة اتحاديين
٦ ـ تعيين ممثلين في البلاد الاجنبية
٧ ـ تعيين وزراء وملء الوظائف المهمة الاخرى
٨ ـ العفو عن المجرمين
٩ ـ التعامل مع الامم الاخرى في الشوءون المهمة
١٠ ـ القيادة العليا للقوات المسلحة

الفصل التاسع

وزارات الحكومة

لمساعدة الرئيس في تنفيذ القوانين الاتحادية وادارتها قد انشأ الكونجرس من وقت الى آخر دوائر تنفيذية او وزارات . وقد اشترط ان ينتخب الرئيس رؤساء هذه الدوائر ويوافق عليهم مجلس الشيوخ . ومن هؤلاء الرؤساء يتكون مجلس يسمى «وزارة الرئيس» .

اختار الرئيس الاول جورج وشنطون اربعة وزراء في بدء رئاسته ولما زادت اعمال الحكومة زادت الدوائر التي فوضها الكونجرس . وفي سنة ١٩٤٨ كان عدد الوزارات تسعاً كما يأتي :

الـوزارة	الوزير	سنة نشوئها القانوني
الخارجية	وزير الخارجية	١٧٨٩
المالية	وزير المالية	١٧٨٩
الدفاع (١)	وزير الدفاع	١٩٤٧
العدل	المدعي العمومي	١٧٨٩
البريد	مدير البريد العام	١٧٩٤
الداخلية	وزير الداخلية	١٨٤٩
الزراعة	وزير الزراعة	١٨٨٩
التجارة (٢)	وزير التجارة	١٩٠٣
العمل	وزير العمل	١٩١٣

(١) في يوليو ١٩٤٧ بمقتضى القانون العام رقم ٢٥٣ ادمج الكونجرس الثمانون وزارتي الحربية والبحرية بانشاء دائرة عسكرية اهلية. واقيم على رأس هذه الدائرة وزير الدفاع . وهذه الدائرة تشتمل على الجيش والبحرية والقوة الجوية (الطيران الحربي) ووكالات اخرى مختصة بالامن الاهلي .

(٢) وزارة التجارة والعمل انشئت سنة ١٩٠٣ ثم انشقت الى وزارتين منفصلتين سنة ١٩١٣ .

مجلس الوزراء

مجلس الوزراء هو مجلس مستشارين للرئيس . وكل عضو فيه هو رئيس لدائرة تنفيذية يعينه الرئيس . وهو مسؤول امامه والرئيس بدوره مسؤول امام الامة عن هؤلاء المعينين وعن عمل دوائرهم . ومدة وظائفهم تتوقف على ارادة الرئيس وهو يدعوهم للاجتماع متى شاء . وقد يستشير كلا منهم على حدة في شؤون دائرته الخصوصية . واجتماعات مجلس الوزراء تعتبر اجتماعات سرية ليست مباحة للجمهور .

والدستور لم يحدد شروطاً لمجلس وزراء الرئيس وانما ينص على ان للرئيس ان يطلب بالكتابة رأي الموظف الرئيسي في كل وزارة او دائرة تنفيذية عن اي موضوع ذي صلة باعمال وزارته. ولكن القانون يعين الوزارات ولا يصف واجباتها . ومجلس الوزراء يعتبر الآن كنوع من نظام الحكومة . والقانون لا يشترط مؤهلات خاصة لاعضاء مجلس الوزراء .

ولكل عضو في مجلس الوزراء سلطة خوله اياها الرئيس لكي يدير شؤون وزارته . وكموظف في الحكومة الاتحادية تمتد واجباته الى جميع اجزاء البلاد . وله عدة مساعدين ومستشارين ووزارته تقسم الى عدة اقسام ومكاتب او مصالح ، وفيها ينجز عمله . وفي الفرع التنفيذي مئات من هذه الاقسام . ونظرا لاختلاف تنظيم هذه الدوائر وواجباتها ، فمن الضروري ان نبحثها كلاً على حدة .

وزارة الخارجية

وزير الخارجية يعد كموظف تنفيذي تابع للرئيس ونائبه فهو مستشار للرئيس في الشؤون الخاصة بالسياسة الخارجية .

والاغراض الخاصة لوزارة الخارجية هي : ـ

الاحتفاظ بالعلاقات الودية بين الولايات المتحدة والدول الاجنبية .

تقوية العلاقات التجارية والصناعية مع الدول الاجنبية

وحماية الرعايا الاميركان واملاكهم في الخارج ·

وللقيام بهذه الاغراض العامة تشرف الوزارة على علاقات الولايات المتحدة الاجنبية التي تشمل السفراء والوزراء المفوضين وموظفي القنصليات · وعن يد هوءلاء تقوم الوزارة بالاتصال بالحكومات الاجنبية · وتساعد على حماية الرعايا الاميركيين ومصالحهم في الخارج ، وتعاون في وضع المعاهدات وغيرها من الاتفاقات مع الحكومات الاجنبية · وتصدر جوازات سفر لرعايا الولايات المتحدة الذين يبتغون السفر الى خارج البلاد وتدبر مراسيم استقبال الرئيس للسفراء والوزراء الاجانب ·

وتعاون في تقرير هل يجب على حكومة الولايات المتحدة ان تعترف بحكومة اجنبية جديدة ام لا ·

وتجمع معلومات عن الاحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد الاجنبية وتنشىء مكاتب للقنصليات الاميركية في البلاد الاجنبية · ويفحص موظفو القنصليات عرائض رعايا البلاد الاجنبية الذين يرغبون في المجيء الى الولايات المتحدة كمهاجرين او غير مهاجرين ·

واذا روئيت العرائض مقبولة بمقتضى قانون المهاجرة فالقنصل يصدر الاذن القانوني ·

وزد على هذه المهمات ان وزارة الخارجية تنظر في جميع القوانين الاتحادية والمعاهدات بين الولايات المتحدة والحكومات الاجنبية والاوراق الرسمية الاخرى ·

وزارة المالية

الاغراض الهامة لوزارة المالية هي :ـ

تدبير الشوءون المالية لحكومة الولايات المتحدة

حماية دخل الحكومة وزيادته

حماية قوة شراء العملة الاميركية وقيمة الثقة بمالية الحكومة الاميركية وجباية الضرائب للحكومة ·

اقتراض المال عند الضرورة (باوراق ذات فائدةوسندات تصدر خصوصا للرعايا الاميركان والموءسسات الاميركية لاجـل الانفـاق على الدفـاع والمساعدة الاجنبية وبرامج النفقات الاهلية) ·

ايفاء نفقات الحكومة وديونها كما ينص عليها القانون ·

ابلاغ الكونجرس والرئيس عن حالة مالية الحكومة ·

الاشراف على سك العملة وطبع اوراق العملة والسندات وطوابع البريد ·

خفارةالشواطىءبواسطةحرسالشواطىءلمنع التهريب وحماية النقل بالسفن والاشراف على اقتناء الحكومة املاكا ومهمات وتوزيعها ·

تنظيم بيع الكحول (السبرتو) والمخدرات في التجـارة الداخلية بين الولايات المتحدة وفي التجارة الاجنبية ·

الاشراف على الخدمة السرية ·

وزارة الدفاع

هذه الوزارة توحدت حديثا وهي مسوءولة عن سلامة الامة · وتحت امرتها اتحدت دائرتـا الجيش والبحريـة اللتـان كانتـا منفصلتين مستقلتين ثم ضمت اليها وزارة الطيران المستجدة · واي شأن للدفاع عن الوطن انما هـو من اختصاص هـذه الوزارة والقانون العام رقم ٢٥٣ ينطوي على مجمل واضح لمسؤوليات هذه الوزارة :

«··· بسط منهاج واف لمستقبل امن الولايات المتحدة · وضـع السياسات والاجراءات للوزارة والهيئـات ووظـائف الحكومة المختصة بالامن الاهلي ، اعداد ثلاثة اقسام لادارة الجيش والبحرية (متضمنة الطيران البحري وجيشالولايات المتحدة البحري) والطيران مع ما تعين لها من لوازم القتال والخدمة ، تنسيق سلطانهـا وادارتها المتحـدة تحت سيطرة

مدنية ولكن من غير ادماجها معاً ، اعداد الخطط الحربية الفعالة للقوات المسلحة ولعملياتها تحت سيطرة واحدة لتوحيدها في جماعة فعالة في البر والبحر والجو .»

وزارة الجيش

الرسالة الاولى للجيش كجزء من المهمة الحربية الاهلية هي تنظيم قوة عسكرية حربية للعمليات البريّة للدفاع عن الولايات المتحدة وممتلكاتها ، وتدريبها وتسليحها وتموينها . وتعبئة جيش نظامي في وقت السلم يكون على استعداد تام للدفاع عن الامة . وتجنيد فرق مدنيه في الجيش موءلفة من الضباط الاحتياطيين (الذين في الاستيداع) وفرق التدريب والحرس الاهلي وفرق الرديف الاحتياطي المنظم المعد للاستخدام فجأة في الحرب .

وظائف الجيش خمسة انواع ادارية وتموينية تجهيزية وفنية وستراتجية وخططية حربية . والوظيفتان الاخيرتان تشتملان ايضا على التدريب ورسم الخطط في وقت السلم . يضاف الى هذه الوظائف تبعات اخرى كتحسينات السلاح والتجهيز ووضع برامج الحرب وادارة الاكاديميةالحربيةفي وست بوينت بولاية نيويورك وكلية القيادة واركان الحرب في فورت ليفنورث بكنساس ومدارس الضباط والجنود الاخرى.واحتلال البلاد المفتوحةحربيا او التي سلمت وخضعت وادارتها حينما يوجهها رئيس الولايات المتحدة.وتنسيق النشاط السديد في البحرية والقوة الجوية طبقا للسياسة التي يفرضها وزير الدفاع .

كذلك تشرف وزارة الجيش على تحسين الانهر والموانىء وتنظيم استعمال المياه الصالحة للملاحة في الولايات المتحدة والاسكا وهاواي وبورتوريكو . وتعاون الاهالي في السيطرة على الفيضان وفي الاضطرابات الاهلية والازمات الاخرى وتدير حركة قناة بناما باشراف الحكومة على منطقة القناة .

وزارة البحرية

غرض وزارة البحرية الرئيسي هو المحافظة على السفن الحربية للدفاع عن الولايات المتحدة ويجب ان تكون دائما مستعدة لتنفيذ اوامر الرئيس القائد الاعلى . وهي مسوءولة ايضا عن حماية املاك الولايات المتحدة الخارجية وتجارة البلاد .

ولقيام هذه الوزارة بواجباتها عليها ان ـ

تنظم القوات البحرية وتدربها وتحرص وتحافظ عليها وتنشيء سفنا حربية وتجهزها وتقوم بانشاء الحياض والقواعد البحرية وتحافظ عليها .

وتحافظ على الاكاديمية البحرية في انابوليس في مريلاند وكليات الحرب البحرية في نيوبورت وروود ايلاند والمدارس الاخرى لتدريب الضباط والبحارة وتدير المناورات البحرية والتدريب المدفعي لتحسين حالة البحارة والسفن .

وتحرص على فرق بحرية مستعدة للخدمة في البر والبحر .

وتحرص على نظام المواصلات اللاسلكية بين جميع السفن في عرض البحر والمحطات البحرية الساحلية وتتولى التزويد بالخرائط والرسوم لمساعدة الملاحة بحرا وجواً وتدير المختبرات لتحسين المعدات البحرية .

وعليها أن تضع في المرصد البحري مقياسا للوقت في جميع البلاد وتمتحن ضبط الالات البحرية للسفن والطائرات

وزارة القوة الجوية

على وزارة القوة الجوية تنظيم قوات القتال الجوي وتدريبها وتجهيزها . واعداد القوة للخدمة المفاجئة والاستعداد لعمليات القتال في الجو ، وهي بوجه خاص مسوءولة عن الدفاع عن الولايات

المتحدة ضد الغارات الجوية ومهمتها هي ان تغنم التفوق الجوي العام وتفوز على قوات العدو الجوية وتسيطر على المناطق الحيوية. وعلى العموم تنشىء سيادة جوية محلية. وهي مسؤولة عن الخطط الفنية في الحرب الجوية .

وعليها ان تجهز نقل القوات العسكرية الجوي وتهيء معدات القتال والتموين الجوي لمساعدة الجيوش ومن جملتها النقل بالجو وعضد الحملات الجوية واعادة تموينها وعمليات التصوير الفوتوغرافي المسلسلة والاستطلاع التكنيكي وصد قوات العدو البرية ووقف مواصلاته . وان تخصص خدمة انقاذ جوية في جميع العالم .

والقوة الجوية مسؤولة ايضا عن وظائف معينة الى جنبها : فعليها ان تصد قوة العدو البحرية بعمليات جوية وان تشن حربا على الغواصات وتحمي الشحن بالسفن وعملية القاء الالغام من الهواء.

ووزارة الطيران تحافظ على جامعة الطيران ومعهد الهواء التكنولوجي، ومدرسة الطب الجوية وسائر المدارس الاخرى لتدريب الضباط والطيارين .

وزارة العدل

النائب العمومي هو رئيس وزارة العدل ولذلك هو الموظف الرئيسي للقانون في الحكومة فهو يمثل الولايات المتحدة في الشؤون القانونية عامة. ويقدم آراءه ونصائحه حين يطلبها الرئيس او الوزراء . وكثيرا ما يستعان بخدمات وزارة العدل لوضع تشريع جديد ولا سيما في القضايا الصعبة والجديدة .

والمحامي العمومي يساعد النائب العمومي ويعمل تحت ادارته. وهو يمثل الحكومة في المحكمة العليا . وتحت اشرافه جميع اعمال الاستئناف التي للحكومة شأن فيها. واي استئناف يرفع من ناحية الحكومة لاحدى محاكم الاستئناف او لمحكمة الولايات المتحدة العليا يجب ان يكون بناء على اذنه .

مكتب التحقيق الاتحادي هو فرع من دائرة هذا المكتب يحقق فيما يرتكب من الجرائم ضد القوانين الاتحادية ويبحث عن مرتكبيها ويقبض عليهم ·

والاغراض الرئيسية لوزارة العدل هي -

تنفيذ القانون الاتحادي تنفيذا فعالا ·

حماية حقوق الولايات المتحدة القانونية ·

التعاون مع الادارات المنفذة للقانون في البلاد ·

وللقيام بهذه الخدم تتولى هذه الوزارة القضايا نيابة عن الحكومة لدى المحكمة العليا في الولايات المتحدة وفي المحاكم الاخرى الاتحادية ·

وتشرف على المدعين العموميين في المقاطعات والولايات المتحدة وتدبر اعمالهم في جميع الولايات المتحدة ·

تحقق وترفع الدعاوى في حالات المخالفات للقوانين الاتحادية

تشرف على السجون وسائر اماكن العقوبات الاخرى ·

تحقق وتقدم تقاريرها الى الرئيس عن العرائض بشأن تعهدات التائبين ووقف تنفيذ العقوبات والعفو عن المحكوم عليهم

تساعد في سن قوانين اجراءات المحاكم ·

تقدم للرئيس او لرؤساء الدوائر التنفيذية آراءها في المسائل القانونية عندما يطلب منها ذلك ·

تاخذ على عاتقها حماية افراد الامة في استعمال الحقوق المدنية التي كفلها لهم الدستور وقوانين الولايات المتحدة ·

تنفذ قوانين المهاجرة والجنسية في الولايات المتحدة ·

وزارة البريد

الغرض الرئيسي من دائرة البريد هو ان تحرص على وسائل المواصلات الفعالة في الخدمة البريدية بلا اسراف · ومدير البريد العام هو رئيسها · ومعه عدد كبير من الاعوان والمساعدين · وهذه الوزارة -

تجمع الرسائل وتوزعها في الولايات المتحدة ·
تشرف على جميع منظمات البريد واشغالها في جميع الولايات المتحدة ·
تحافظ على الخدمات الاخرى للجمهور كصناديق التوفير والرسائل المسجلة وطرود البريد والحوالات المالية ·
تعقد اتفاقيات بريدية مع الحكومات الاجنبية بموافقة الرئيس

وزارة الداخلية

الغرض الرئيسي من وزارة الداخلية هو تحسين الرفاهية الاهلية ورعاية مصادر الثروة الاهلية وتنميتها ، وهذه تشمل المصادر الطبيعية وعددا معينا من المرافق البشرية · ولقضاء هذه الاغراض تقوم وزارة الداخلية بما يأتي :-

الاشراف على ارض الولايات المتحدة العمومية · ومن جملتها اراضي الكلأ المخصصة لمراعي المواشي ·

دراسة المصادر الطبيعية وحاصلات الولايات المتحدة واتصالها بمحصول الزيت والغاز الطبيعي والفحم وقوة مساقط المياه والمعادن ·

الاشراف على دراسة الاراضي المروية ومصادر الماء المستعمل لهذه الاراضي وتوجيه انفاق المال الذي تيسّره قوانين استطلاع الاراضي لانشاء مشاريع الري والعمل فيها ·

التحقيق في اسباب حوادث الاصابات في المناجم ودراسة الوسائل لاستدراك هذه الحوادث وتلافي التبذير ·

الاشراف على صحة الـ ٤٠٠ الف هندي من الرعايا الاميركان ورفاهتهم وتثقيفهم ·

تطبيق القوانين الاتحادية التي تنظم الصيد البري وصيد السمك (سواء كان الصيد للارتزاق او للتسلية)

وحمايـة السمـك الاهلي · وحمايـة الحيوانات البريـة والطيور البحرية ·

الاشراف على حدائق الولايات المتحدة العمومية وصيانة جمالها الطبيعي وجعلها صالحة كاراض للهو والتسلية للشعب الاميركي ·

هذه الوزارة مسوءولة عن ادارة حكومة بورتوريكو وجزر فرجين · ومباشرة السلطات لمقاطعات هاواي والاسكا وتشغيل سكة حديد الاسكا الحكومية ·

وزارة الزراعة

مسئوليات هذه الوزارة تنحصر في انتاج الغذاء للبلاد وحاصلات المزارع عموما ورخاء العيش للفلاح · ثم انها تتولى تنفيذ قوانين الكونجرس التي يراد بها موازنة حاصل الغلة للمطلوب منه · وفي سبيل القيام بالواجب تكون واجبات هذه الوزارة كما ياتي :

تشجيع اصلاح التربة وانتاج الغلة الدوري بحيث تزداد خصوبة المزارع الاهلية ·

تربية افضل المواشي واجودها وتزويد الامة باجود اللحوم والالبان ومنتجاتها ·

نصح الفلاح في مسألة تصريف الماء في الاراضي · وفي البناء وفي استعمال الالات والارواء ·

اصدار تقارير عـن توريد الانتـاج الزراعي وحركاتـه واسعاره مما يساعد المزارع على بيع حاصلاته بادراك ·

مكافحـة امراض الحيـوانات وامراض النبـات وافنـاء الحشرات

انماء الغابات وتموين البلاد بالخشب ·

اعداد نظام تـام للاعتمادات المالية للزراعـة وتسهيل التسليف للتسويق والشراء والعمل التجاري التعاوني لمنظماته ·

عقد قروض لتمويل النظام الكهربائي الزراعي ·

وزارة التجارة

واجبات هذه الوزارة ترقية تجـارة الامـة الاهليه والاجنبية وتوسيعها وترقيـة التعدين والصناعـة والشحن والصيـد البحري ونظام النقل في جميع الولايات المتحدة ٠ وتوءدي المكاتب الرسمية والوكالات في هذه الوزارة خدمات جليلة كثيرة التنوع ٠

مكتب التجارة الاهلية والاجنبية يدرس انتاج البضائـع وتوزيعها ٠ ويشجع التجارة ويوسعها في البلاد وفي الخارج ٠ وله مكاتب فرعية في النقط المهمة بالولايات لكي يمون اصحاب الاشغال بالمعلومات التجارية الحديثة ٠ هذا المكتب يمثل رجل العمل لدى الحكومة ٠

ادارة معاينة الشواطىء والمسح الجغرافي تقوم بالمسح وباعداد الخرائط للشواطىء الاميركية ومجاري المد والجزر وتبلغ عن تياراتها لاجل سلامة السفن والشحن ٠

ومكتب الاحصاء يحصي عدد السكان في البلاد كل عشر سنين ٠ وهو دائمامشغول في جمع الاحصاءات المتنوعة ٠ وضبط الاحصاءات عن الصناعة والمواضيع الاخرى التي هي ذات قيمة تجارية ٠

ومكتب تسجيل الاختراعـات ونحوهـا يصدر بيانـات بالاختراعات التي تسجل ويسجل المعلومـات التجاريـة وبطاقات العنوانات التي تلصق على المواد المسجلة ٠

والمكتب الاهلي للمقاييس ينشىء اوزانـا رسمية واقية ومكاييل لكي يطمئن الشاري انه حاصل على الوزن الحقيقي والمقياس الحقيقي ولكي يحمى من الغش ٠ هذا المكتب يمتحن عدة عينات لكي يحدد المنتجات وخواصها ولكي يوءكد للناس انهم حاصلون على لوازمهم حسب الانموذجات المعروفة ٠

ومنظمة الطرق المائية الداخلية تحسن وسائل النقل في داخل البلاد وتدير خطوط النقل الخاصة بالحكومة في نهر المسيسبي ·

ومكتب الطقس بواسطة مكاتب عديدة منتشرة في جميع البلاد يذيع تقارير عن الطقس والعواصف ولفحات البزد والثلج وعن احتراق الغابات وعن انذارات الفيضان · فهذه الاذاعات اليومية مهمة جدا للاشغال والصناعات والجمهور عموما · وادارة الطيران المدني تشجع وترعى تطوّر الطيران المدني والتجارة الجوية وتتحوط للسيطرة على حركة النقل الجوّي وحمايتها ·

وزارة العمل

القصد من وزارة العمل رعاية العمال كاسبي الاجور في الولايات المتحدة وتشجيعهم وتنمية رفاهتهم وتحسين احوال شغلهم وترقية فرص الكسب الوافر من استخدامهم· ولاجل ذلك تفعل الوزارة ما ياتي : ـ

تجمع معلومات عن المسائل الخاصة بالعمل ولا سيما علاقة العامل بصاحب العمل وبالاجور وساعات العمل وكيفية تحسين رفاهية العامل ـ ولا سيما فيما يخصّ العمل الدائم·

تسوي الخلافات بين العمال واصحاب الاعمال ·

تعطي تقارير عن الشئون المتعلقة برفاهية النساءفيالمعامل·

تعاون في خلق ظروف افضل للعمل في جميع البلاد وحماية صحة العمال وسلامتهم ·

تضع قواعد لساعات العمل والماهيات والاجور ولظروف العمل التي تصنعبموجبها انواع كثيرة من حاجات الحكومة ·

تنفذ الحدود القانونية ضدّ الاجور المنخفضة وساعات العمل الطويلة ·

الفصل العاشر

الهيئات المستقلة

علاوة على الوزارات توجد وحدات حكومية ولتيت قسما من العمل لتنفيذ قوانين الدولة. وهذه تدعى وتعرف بالهيئات المستقلة او «المكاتب المستقلة» لانها ليست فروعا من الوزارات ولا هي مسوءولة لها . وقد نظم بعضها كوحدات مستقلة لان العمل يوزع عليها بقانون يختلف اختلافا كليا عن العمل في اي وزارة . وبعضها تشبه المحاكم (وقد جعلت لكي تفسر بعض القوانين الخاصة وتطبقها او لكي تكتشف نوعا خاصا من الوقائع وتقدم تقريرا عنها) وبعضها تنجز نوعا من العمل لجميع الوزارات. وهذه الهيئات تقوم بخدمات متنوعة عديدة. ولاجل الايضاح نسرد الامثلة التالية:

لجنة الخدمة المدنية ـ انشئت منذ ٦٥ سنة لكي تخرج اشغالا حكومية عن السيطرة السياسية وتنشيء نظاما محمودا لخدمة الحكومة. تقوم بامتحان مباريات للاستعانة بها في اختيار العمال الاكفاء في نحو ١٧٠٠ نوع من الوظائف . وهذه الامتحانات تجري في مئات من الاماكن المناسبة في الولايات المتحدة وعدد

الوظائف الحكومية التي تدخل في اختصاص الخدمة المدنية في زيادة مستمرة، الامر الذي يراد به ان الموظفين يجب ان يبرهنوا على كفاءتهم بالامتحان قبل ان يعينوا في وظائف الحكومة . وحالة الخدمة المدنية الراهنة تهيء ضمانا للنجاح يشجع الاشخاص الاكفاء على الدخول في خدمة الحكومة .

مكتب الحسابات العام ـ هذا المكتب هو تحت رئاسة مراقب الحسابات العام في الولايات المتحدة وهو يبت في المسائل ويوفق فيها بين اجزائها مستقلا عن الوزارات في جميع الطلبات والمطالبات من جانب الحكومة الاتحادية او ضدها وجميع الحسابات التي للحكومة شأن فيها . وهو يراجع دفتر الحسابات الجارية لجميع نفقات الحكومة ومكاتب الجباية لكي يحقق ان اموال الدولة قد انفقت قانونيا .

لجنة التجارة الداخلية ـ تنظم اسعار ووسائل التجارة الداخلية ووسائل النقل العامة كالسكك الحديدية والسفن والاوتوبيسات ومركبات النقل وانابيب نقل الزيت. وتشرف على الطرق التي تتبعها هيئات النقل في جمع المال ببيع الاسهم وتنفيذ قوانين السلامة بالسكك الحديدية .

لجنة التجارة الاتحادية ـ تتولى تحقيق وضع المساوىء التجارية واساليب العمل المذمومة وتقدم الشكاوى وتسمع ما يقدمه اليها الاهالي من انتقاد .

ادارة المحاربين القدماء ـ مسؤولة عن بناء مستشفيات للجنود العاجزين وادارتها وعن عدة انواع من الاعانة . ومساعدة المحاربين القدماء واراملهم والذين كانوا يعولونهم . وتتولى امر المعاشات والمنافع الثقافية والتأمين على اخطار الحرب وتتولى ايضا المصلحة الاهلية للتأمين على الحياة وتتدبر امر التعويضات وسائر المنافع المالية الاخرى للمحاربين القدماء .

لجنة التأمينات والبورصة (او سوق الاوراق المالية) ـ انشئت هذه اللجنة لكي تحمي مستثمري الاموال بالاسهم والسندات .

والقوانين التي تنفذها تطلب الى الشركات التي تعتزم ان تجمع مالاً ببيع ما لديها من الكفالات (وهي الاسهم والسندات) ان توافي اللجنة ببيانات صادقة عن هذه الكفالات وعن الشركة صاحبة الشأن • ولهذه اللجنة منع الغش في بيع الكفالات ومعاقبة مرتكبي ذلك الغش • ولها ان تنظم سوق الاوراق المالية حيث تباع وتشترى الاسهم والسندات وتمنع الغش بين المتعاملين فيها بيعا وشراء : وهم الذين يجعلون المعاملة فيها حرفة لهم •

لجنة الملاحة ـ هذه اللجنة مسوءولة عن تحسين توسيع نطاق الاسطول التجاري في الولايات المتحدة والاحتفاظ به قويا وترقية الطرق الممكنة للملاحة التجارية في البلاد• وعليها ايضا ان تتأكد ان الاسطول التجاري مستعد للخدمة كملحق للقوة البحرية في زمن الحرب •

هيئة التأمين الاتحادية ـ هي هيئة اشرافية توجه عمل عدة وحدات تتصل بالرفاهية العامة • وعلى العموم ان القصد من هذه الهيئة هو ترقية التأمين الاجتماعي والاقتصادي وزيادة الفرص الثقافية والمحافظة على صحة الشعب• فمصلحة الثقافة في الولايات المتحدة مثلا تقوم بتحقيقات خاصة وبدراسة الشوءون الثقافية في البلاد وفي الخارج• وهي توزع تقارير كثيرة ذات قيمة كبيرة ونشرات بنصائح لموظفي المدارس في كل ولاية عن التطورات الجديدة وعن تحسين الوسائل في ادارة المدارس وتثقيف الامة وهي ترتب دفع الحكومة الاتحادية المال لمساعدة حكومات الولايات التي تعاون في تحسين التعليم

مصلحة الصحة العمومية ـ تدير عدة مستشفيات وتنفذ عدة قوانين صحية وانظمة الحجر الصحي وتكافح الامراض المعدية • وتنظم بيع الامصال واللقاحات• وتفحص الاجانب الطالبين الدخول للولايات المتحدة • وتنشر تقارير ونشرات بالشؤون الصحية وتقوم بعدة خدم لتحري صحة الامة وتحرص على تحسينها•

ادارة التأمين الاجتماعي ـ تعمل على تأمين الشيخوخة للعمال

في المتاجر والمصانع· وتعاون الولايات في تعويض العاطلين · وتشرف على الاسعاف العمومي للمسنين وللعميان المحتاجين وللاطفال الذين لا عائل لهم · وتعين رواتب شهرية للعمال المؤمّنين الذين كانوا يتعيشون من اجورهم والذين تقاعدوا بحسب مشروع التأمين الاجتماعي،ورواتب لاراملهم ولاطفالهم،او لوالديهم الذين هم عالة عليهم · وتدفع ايضا قسما من النفقات التي سببتها الولاية بدفع تعويض البطالة الاسبوعي ·

ادارة الطعام والدواء ـ تفحص جميع انواع الطعام لتحمي الامة من المواد غير النقية والخطرة وعلاوة على هذا توجد هيئات اخرى تقوم باعمال جوهرية ذات فوائد للشعب ·

الفصل الحادي عشر

القضاء الاتحادي

القضاء هو الفرع الثالث للحكومة الاتحادية وهو يتألف من المحاكم الاتحادية ومهمته تفسير القوانين الاتحادية وتأويلها وشرحها والحكم في القضايا بين رعايا الولايات المختلفة ومعاقبة مخالفي القانون ·

عند تحرير قانون يمكن الكونجرس ان يشرح الغرض من ذلك القانون · ولكن تطبيق المواد على الاحوال الخاصة لا يكون دائما واضحا · وعليه فلكي يطبق القانون يجب ان يفسر ويشرح· وهذا الشرح ينشأ عادة من قضية يوءتى بها كامتحان الى محكمة اتحادية حيث يكون حكم القاضي رئيس الجلسة اهم من مجرد حكم في قضية معينة ، ففي مثل هذه الحال يكون القاضي قائما بالدور المهم في القضاء في الحكومة اي دور تفسير القانون · واختصاصات المحاكم في التفسير تمتد الى المعاهدات والاتفاقات مع الدول الاجنبية بل الى القانون الاعلى نفسه اي الدستور ·

وعلى المحاكم الاتحادية عدة واجبات اخرى ·

حينما يتهم اي شخص في الولايات المتحدة بالاعتداء على القانون الاتحادي يوءتى به الى احدى المحاكم الاتحادية لكي يحكم في هل هو مجرم ام بريء من التهمة · فحكم كهذا يستدعي

دراسة المحكمة لوقائع القضية وكيف يجب تطبيق القانون بمعناه الصحيح على الوقائع كما تثبت الادلة . وهذا يتفق مع مبدأ «العدالة للكل بالتساوي» .

والولايات تبتغي من المحاكم الاتحادية ان تكون حكما ، تتقدم اليها للبت فيما بينها من خلاف. واذا كان لاحد الرعايا في احدى الولايات خلاف مع آخر فانه يستطيع ان ينتصف منه في المحكمة الاتحادية .

والدستور يلقي على عاتق السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة الاتحادية عدة واجبات . والمحاكم تعمل كرادع لكلتا السلطتين لتقرير ايهما تحاول ان تستعمل سلطة اكثر مما يبيحه لها الشعب بمقتضى الدستور الاتحادي . ثم ان الدستور يخول الحكومة سلطات معينة ويحفظ السلطات الاخرى للولايات ويطلب من القضاء في بعض الاحوال ان يفصل في هل الحكومة الاهلية او حكومة الولاية قد تجاوزت سلطتها القانونية .

المحكمة العليا

المحكمة العليا في الولايات المتحدة هي المحكمة الاتحادية الوحيدة التي عينها الدستور نفسه . ولا يمكن الغاؤها الا بتعديل الدستور . وهي اعلى محكمة في البلاد واحكامها نهائية . وليس ثمة محكمة اخرى تستأنف اليها الاحكام . ومع ان الكونجرس لم ينشىء المحكمة العليا فان له ان يجيز قوانين مختلفة بشأن نظامها وعملها . والكونجرس يقرر من حين الى آخر كم يكون عدد من فيها من قضاة وكم تكون رواتبهم . والرئيس يختار القضاة حين يخلو كرسي في المحكمة . ومجلس الشيوخ يوافق.



وفي حدود معينة يقرر الكونجرس ما هى القضايا التي تحكم فيها

المحكمة العليا · ومع ذلك فلا يمكن الكونجرس ان يغير شيئا من السلطات التي منحها الدستور ·

المحاكم الاتحادية الصغرى

قد ترك الدستور للكونجرس سلطة كبيرة على المحاكم الاتحادية الاخرى · ففي وسعه ان ينشيء محاكم اخرى وقضاة · ويعين القضايا التي يجب ان ينظر فيها كل نوع من المحاكم · ويمكنه ان يلغي او يغير اي محكمة اتحادية ما عدا المحكمة العليا

وقد انشأ الكونجرس نوعين من المحاكم الاتحادية وظيفتهما الفصل في اقصى عدد من القضايا بحيث يخففان العبء عن المحكمة العليا · وفي البلاد عشر دوائر قضائية وفي كل دائرة محكمة استئناف وهي اعلى المحكمتين في الدائرة · وفيها عدد من المحاكم المركزية وعدد هذه نحو مئة · وفي مقاطعة كولمبيا التي تحسب مقاطعة قضائية توجد محكمة استئناف ·

واكثر القضايا او المحاكمات تنظر اولا بحكم القانون في محاكم المقاطعة · وفي ظروف خاصة اذا لم يرض الخصوم بحكم المحكمة المدنية يستأنفون الى محكمة اتحادية اعلى · وفي بعض الاحوال يرفع الاستئناف رأسا الى المحكمة العليا · وفي احوال اخرى تستأنف القضية الى محكمة الاستئناف في الدائرة نهائيا ·

وقد اسس الكونجرس في اوقات مختلفة عددا من المحاكم الخاصة · وفي سنة ١٨٥٥ انشئت «محكمة المطالبات» وقبل ان تعطى هذه المحكمة السلطة لم تكن توجد محكمة يستطيع الفرد فيها ان يطالب الحكومة بمبلغ من المال وهذه المحكمة فوّضت ان تنظر في هذا النوع من المفاوضات دون سواه · وهناك محكمة خاصة في الولايات المتحدة هي محكمة الجمرك · انشئت في سنة ١٩٢٦ وهي تفصل في الخلاف على قيمة الرسم الجمركي على البضائع التي استوردت الى البلاد · وهناك ايضا محكمة تسجيل الاختراعات واستئناف القضايا الجمركية · واختصاصها استئناف

قضايا الجمارك وقضايا الاختراعات حين يرى المخترع ان اختراعه رفض في دائرة التجارة · وهناك محاكم اخرى خاصة للنظر في قضايا يكون موضوع الخلاف فيها ونص القانون الذي يشملها فنيا جدا ·

القضاة الاتحاديون

القضاة الاتحاديون يعينهم الرئيس ويوافق مجلس الشيوخ على تعيينهم وهم يبقون في مناصبهم ما دام عملهم مرضيا · فاذا ارتكب احدهم مخالفة مهمة وهو قائم باداء وظيفته يتهم لدى مجلس النواب بمثل الطريقة التي يتهم بها رئيس الولايات المتحدة او اي موظف مدني · وللكونجرس ان يقرر مقدار الراتب الذي يستحقه القضاة الاتحاديون · ولكن الدستور يشترط ان لا تنقص مرتبات القضاة طوال وجودهم في مناصبهم ·

وقد كانت المحكمة العليا في الولايات المتحدة مدة اكثر من سبعين سنة توءلف من رئيس وثمانية قضاة مساعدين · رئيس المحكمة يرأس الجلسة وسائر القضاة يجلسون كهيئة المحكمة (الا اذا كان ثمة عذر لاحد منهم) · وجميع احكام المحكمة تصدر باغلبية اصوات القضاة الذين اشتركوا في النظر في القضية·

ويحرر احد اعضاء الاغلبية الرأي الرسمي او قرار المحكمة ويقدمه · ولاي عضو مخالف للاكثرية ان يكتب وثيقة مخالفة رسمية وآراء المحكمة العليا يتبعها بتدقيق جميع قضاة المحاكم (كمبدأ قانوني) والنظريات والمبادىء التي تنطوي عليها يستشهد بها في مناقشات المحاكم الاخرى ولها تأثير كبير في القضاء ·

الفصل الثاني عشر

حكومة الولاية

ان وحدة الولاية تشغل مكانا خاصا في الانموذج الحكومي في الولايـات المتحـدة · والوفـود الى الموءتمر الـدستوري والناس الـذين كانوا ممثلين فيـه ادُوا ولاءهـم الاول لولايتهـم والوحدات الاقليمية ، اي الولايـات تمتعت بتفـوق اداري · لان الولايات الثلاث عشرة الاولى كـانت تتمتع بـذلك التفوق طوال بعض السنين بمقتضى دساتير مكتوبـة قبـل ان ينشأ الـدستور الاتحادي وتنتظم الحكومة الاتحاديـة الحاليـان · وعنـد وضع الدستور كان الوفود حريصين كل الحرص على ان يحافظوا على الامتيازات التي كانت لحكومات الولايات ·

والخط الفـاصل بين سلطات الحكومة الاتحاديـة وحكومـات الولايات المختلفة يقع عند خط حدودها · وقد كان مفهوما ضمنا ان المسائل الواقعة داخل نطاق الولاية تخص حكومة الولايـة وحدها دون غيرها · وهذا التحديد الذي كان كافيا بعد انتهاء الحكم الاستعماري الى درجة كبيرة لا يزال قائمـا · والتطور

الاجتماعي والاقتصادي في الولايات المتحدة قد الزم حكومة الولاية والحكومة الاتحادية ان تشتركا في عدة مجالات٠ ولكن حتى مع ازدياد سلطة الحكومة الاتحادية بقيت كل ولاية من الولايات متمسكة بالكثير من سيادتها ٠ والشعب الاميركي يحرص اشد الحرص على ما للولايات من حقوق وسيادة ٠

ان وظائف حكومة الولاية مختصة في الدرجة الاولى بالاشراف على حاجيات السكان اليومية، ومن جملتها المواصلات الداخلية، واللوائح الخاصة بالاملاك والصناعة والاعمال والمنافع العامة والقانون الجنائي ، وشروط العمل داخل الولاية وغير ذلك مما هو من اختصاص الولاية ، وكذلك كثير من المسائل الخاصة مباشرة بالافراد المقيمين في الولاية ٠ والامر الوحيد الذي يفرضه الدستور الاتحادي على الولايات هو ان تكون حكوماتها جمهورية الشكل وان لا تتخذ لانفسها قوانين مناقضة للدستور او لقوانين الحكومة الاتحادية ومعاهداتها او مناقضة لها٠ والولايات الجديدة التي تبتغي الاعتراف بها يجب ان تنال موافقة الكونجرس الاهلي على دستورها المقترح ٠



الولايات تسيطر على
المواصلات الداخلية

ودساتير الولايات تختلف في بعض التفاصيل ، ولكنها على العموم على طراز واحد ، والديباجة تبسط عادة اغراض الحكومة وهي الحرص على السلام ، والتعاون مع حكومات الولايات الاخرى على هذا الغرض واغراض اخرى ، وحقوق الافراد مكفولة وسوء استعمالها فيما يضر بالاخرين محظور بتاتا ٠

ومجمل دستور الولاية يشتمل عادة على ما يلي : ـ

بيان عن حقوق الشعب المقيم بالولاية
خطة عامة تبين كيف يجب ان تنظم حكومة الولاية

بيان عن الجرائم وعقوباتها في الولاية
الشروط العمومية التي بمقتضاها تسير المنافع العمومية وشركات الاشغال التعاونية ومصارف الولاية والمعاهد الخيرية وهيئات اخرى ·
وهناك فصل ينص على الطرق التي يمكن بمقتضاها ان ينقح دستور الولاية ·
وفي كل دستور من دساتير الولايات يشترط ان تكون السلطة العليا للشعب وان ترجع الى الشعب ·

ودستور كل ولاية ينص على غاية الشعب من اقامة حكومته · وكل منها ينص على ان العلائق بين هيئات حكومة الولاية وعدة هيئات اخرى تنظم تحت سيطرة الولاية · وكل منها يعلن بعض المبادىء والقواعد التي قد اتخذها شعب الولاية كاساس لحكومته

الخدمات التي تقوم بها حكومات الولايات

ان قيام حكومة الولاية بكثير من التزاماتها للشعب قد افضى بها الى جملة من ضروب النشاط ففي كثير من الاحوال تعمل حكومة الولاية مع حكومات ولايات اخرى واحيانا تعمل وحدها مستقلة ·

مثال ذلك ان الولاية تنشط في وقاية صحة الشعب وتهتم بتثقيف الشعب وتحمي حياته واملاكه وتحسن وسائل النقل وتعنى بمن يحتاجون الى المساعدة ، وتصون غابات الولاية ومناجم معادنها وتربة مزارعها ، وتنظم انواعا كثيرة من الاعمال وتحسن ظروف العمل والمعيشة ·

الولاية والصحة العمومية - في كل من الولايات الثماني والاربعين هيئة او هيئات وظيفتها ان تصون صحة الشعب بمقتضى سلطة دستور الولاية وقوانينها · وهذه الهيئات تمتحن الاطباء والممرضات والصيادلة حتى اذا كانت راضية عن كفاءاتهم منحتهم اذنا يخولهم تعاطي مهنتهم ·

وقانون الولاية يشترط ان يتلقى الاطباء والممرضات قدرا معينا من العلم لـكي يمارسوا عملهم في الولاية ·


مدرسة في الارياف

والولايـات تنشىء مستشفيـات للمرضى والمجانين وموظفو الولايـة يفحصون انواعا كثيرة من الاطعمـة والادويـة ليعلموا هـل هي صالحـة للاستعمال · وعليهم ان يحولوا بالوسائل الاخرى المختلفـة دون انتشـار الامراض ، ويقومـوا بفحص صحي منظـم لـلاولاد في المدارس · وللولايات ايضا قوانين توجب تفتيش الماشية حتى اذا وجدوا في بعضها جرثومة السل او جراثيم مرضية اخرى خطيرة اتلفوها حالا ·

الولاية والتعليم ـ وحكومة الولايـة تستطيـع ان تعمل كثيرا لاعداد وسائل النقل لرعاياها · فقد انشئت عدة مدارس عامة ينفق عليها من الضرائب ، ونظام المدارس الاهليـة التي تعتمـد على الضرائب هو عنصر مهم جدا في تقويم طريقة المعيشة الاميركية · وفي وسع الولايات ان تسن قوانين لابقاء الاولاد في المدرسة ·

ومن واجبات موظفي الولاية ان يقرروا المناهج التي يجب ان تدرس في الفصول المختلفة بالمدارس العامة ويطلب منهم في بعض الاحوال ان يعينوا الكتب المدرسية التي تستعمل · وفي بعض الاحوال لهم ان يخصصوا جانبا من اموال الولايات للمناطق الفقيرة التي لا تستطيع ان تجمع مالا كافيا لانشاء مدارس حسنة · وهم يبنون مدارس وكليات لتعليم المعلمين · وفي اكثر الولايات جامعات وفي غيرها كليات · وفي بعض الاحيان تنشىء الولايات مدارس خاصة او فرقـا في المدارس لتعليم ربات البيوت تدبير المنزل ومدارس لاصحاب الاعمال يتعلمون فيها التجـارة والصنـاعات · ويتعلم الزراع فنـون الزراعـة ، وكثيرا مـا ينشئون مراكز للاختبـار والتجارب لاستنباط افضل الاساليب لتثقيف الشعب وحمايته ·

الولاية تحمي الحياة والاملاك ـ والولايـة تحتفظ بقـوة من الجنود المتمرنين يعرفون باسم الدرك او الميليشيا او الحرس الوطني وهذا الحرس يستدعى للعون حين الحاجـة ٠ وحاكـم الولاية هو قائده ٠ فيمكنه ان يرسله الى اي مكان في الولاية حين يرى ان الموظفين المحليين غير قادرين على حفظ السلام والنظام ٠ وهذا النظام العسكري يضمن للشعب حماية اضافية من العدوان على الحياة والاملاك ٠ ولبعض الولايات شرطـة لحراسة الطرق الرئيسية الريفية ولصيانـة الأمن العـام ٠

خدمات الصحة

الولاية والنقـل الميكانيكي ـ في الولايـات المتحـدة نحو ٤٠ مليون مركبة مختلفة ٠ والسيارات مستعملة في كل مكان كوسائل للنقل ، واطنان ضخمة من البضائع تنقل على العربات الضخمة الامر الذي يقتضي وجود شبكة واسعة من الطرق المعبَّدة ٠ وقد بذلت الولايات مجهودا كبيرا في تحسين الطرق وانظمتها وانفقت مئات الملايـين من الدولارات في هـذا المجهود ٠ ونظـام الطرق في الولايات المتحدة يعد من اعظم الانظمة في العالم وافضلها ٠ وهو يرجع الى جهاد الولايات في هـذا السبيل ٠ وكثيرا ما تـكون نفقـات انشاء الطرق والترميـم عبئـا باهظـا عـلى عواتـق اكثر الحكومات المحلية ، ولذلك تلتمس المساعدة من الولاية ٠ زد على ذلك ان هناك نظام طرق رئيسية ينفق عليه من اموال الولاية ٠ وحكومة الولاية تشترك مع الحكومة الاتحاديـة في الانفاق على الشرايين التي تربط ما بين اقسام البلاد المختلفة ٠

والولاية تصدر رخصا لمركبات النقل ٠ وفي كثير من الاحوال تفتش هذه المركبات لاثبات ان حالتها الميكانيكية صالحة للاستعمال ٠ والولاية تمتحن وتختبر السائقين العتيدين وتستوثق من مقدرتهم وكفاءتهم لسوق المركبات او العربات وتمنحهم شهادات

بكفاءتهم · والولاية تهتم بسلامة الطريق الرئيسي وصلاحيته · وتعين حدود السرعة · وتقيم علامات تحذير في المنعطفات والانحناءات والبوابات والانوار المرشدة لتقاطع الخطوط الحديدية

اعانة الولاية للمحتاجين ـ وحكومات الولايات تعين الرعايا غير القادرين على العناية بانفسهم· وكثيرا ما تنشيء ملاجيء لليتامى والاطفال والعرج والعجزة ومعاهد خاصة لتعليم العمي والصم· وفي اثناء البطالة يجب على الولاية ان تعني برعاياها المحتاجين·

الولايات تحافظ على مصادرها الطبيعية ـ كان شعب الولايات المتحدة خلال زمن مديد يتلف الغابات وخصب الارض والثروة المعدنية· واليوم تشترك قوات الحكومة الاهلية وحكومات الولايات في تدارك هذا الاتلاف · ومن جملة الامور التي تتعاون عليها ما يأتي : ـ

تخصيص اراض للغابات والاحراج او بيعها للولاية· وسن قوانين لقطع الاشجار ·

تشجير الاراضي للتعويض عما يقطع من الشجر او ما تنسفه الزوابع او ما يحرق·

تلافي تآكل التربة وتفتتها· وانشاء حدائق للولاية · وحدائق اهلية وحماية الحيوانات ·

الاحتفاظ بخصب التربة بتعليم الفلاحين كيف يزرعون المحصولات ومتى يزرعونها وكيف يستعملون السماد ·

الاحتياط اللازم لاستخدام قوة الماء في الانهر والمجاري بحكمة ·

السيطرة على استعمال الزيت (البترول) والفحم والرواسب المعدنية ·

زيادة المساحة الزراعية بانشاء نظام للري في الاراضي البور ·

تعليم الشعب كيف يستفيد من المصادر الطبيعية ويشترك في

الحرص عليها وصيانتها ٠

الولاية تصون الاعمال وتنظمها ـ حين يعزم بعض الاشخاص ان يوءلفوا شركة خاصة للقيام بالعمل يجب ان يستصدروا اذنا من الولاية يرسمون بمقتضاه خطتهم الرئيسية وهذا الاذن يخول الشركة ان تجعل مركزها الرئيسي في الولاية، ومن حين الى آخر يطلب من الشركات ان تقدم تقارير عن حالة اعمالها ٠ ولحكومات الولايات عادة الحق في ان تشرف على الاحوال الجارية في المناجم والمصانع والاماكن الاخرى حيث يشتغل العمال من الرعايا ولها ان تفتش ايضا٠ وللولايات ان تنظم خطوط النقل ضمن حدودها ٠ وتنظم المواصلات والتلغراف والتلفون والغاز والماء وشركات الكهرباء الى غير هذا مما يخدم الشعب ٠ وكذلك المصارف وشركات التأمين التي يوءمنها الجمهور على اموالهم ٠ والغرض من هذه القوانين هو حماية الرعايا الذين يعاملون الشركات والرعايا الذين يستثمرون اموالهم فيها٠

الولاية تنظم المعيشة وشروط العمل ـ الولاية تسن عدة قوانين لهناء شعبها بمقتضى ما لها من سلطة بوليسية٠ ومعنى هذا ان السلطة التي يخولها الرعايا للولاية تصون حياتهم وصحتهم وادبياتهم وتعد الوسائل لسلامتهم وراحتهم ٠ وتستعمل الولايات قوات بوليسها عندما تسن القوانين لمنع القمار «واليانصيب» او حين تمنع او تنظم بيع الخمور٠وتصدر الولايات احيانا بمقتضىسلطتها البوليسية قوانين لتحديد ساعات العمل للنساء والاولاد ولحماية العمال من الاخطار ٠ هذه القوانين تشمل لوائح المصانع التي تستلزم تهوية مناسبة وتنويرا كافيا وتسهيلات في المراحيض وحماية من الحريق ومنالالات الخطرة ٠وفي حالة اصابةعاملبضررفياثناءالعملتوجد في عدة ولايات قوانين توجب ان يدفع له تعويض عن الضرر الذي لحق به ٠ وكثيرا ما تنشيء الولايات هيئات خاصة لمصلحة العمال واصحاب العمل بحيث تسوى خلافاتهم وديا ٠

الفصل الثالث عشر

تنظيم حكومات الولايات

كتب دستور كل ولاية لكي يواجه القضايا الخاصة بها . فبعضها عناه ان ينظر في كيف توءلف الولاية حكومات للمدن الكبرى وجميعها راعى ما يتعلق باقامة حكومات للمدن الصغرى والمقاطعات وحكومات محلية .

والثمانى والاربعون ولاية تختلف بعضها عن بعض اختلافات كبيرة فهي تختلف في عدد السكان وفي المساحات. فمساحة ولاية رود ايلاند مثلا لا تزيد كثيرا على ١٢٠٠ ميل مربع بينما مساحة تكساس ٢٦٦٠٠٠ ميل مربع. وبعض الولايات زراعية وبعضها صناعية . وقد عنيت حكومات الولايات بوجه خاص بحاجات اهلها من غير اختلاف كبير في شكل نظام الحكومات .

لحكومات الولايات، كما للحكومة الاهلية الاتحادية، ثلاث سلطات مستقلة هي التشريعية والتنفيذية والقضائية. والسلطة التشريعية في جميع حكومات الولايات ما عدا ولاية نبراسكا تشتمل على مجلسين احدهما مجلس شيوخ والاخر مجلس نواب ولنبراسكا مجلس تشريعي واحد فقط. وفي اكثر الولايات يكون مجلس

تشابه النظام الحكومي في الامة وفي الولايات وفي المدن

حكومة ...	لكل فرع تشريعي يسن القوانين	لكل فرع تنفيذي ينفذ القوانين	لكل سلطة قضائية تفسر القانون وتطبقه
الامة	الكونجرس : مجلس الشيوخ ومجلس النواب	الرئيس ونائب الرئيس والوزراء والهيئآت التنفيذية الاخرى	محاكم اتحادية
الولاية	مجلس الولاية التشريعي (مجلسان في كل ولاية ما عدا نبراسكا)	الحاكم وروساء الدوائر التنفيذية	محاكم الولاية
المدينة	المجلس البلدي او القومسيون	العمدة او المدير او مجلس القومسيون	محاكم المدينة

النواب اكبر جدا من مجلس الشيوخ·

ومع ان الاقليم او المقاطعة الصغيرة هو عادة اساس التمثيل النيابي في كلا المجلسين فالشيوخ ينتخبون في بعض الولايات من المراكز المؤلفة مجموعة اقاليم صغيرة او بتقسيم اقليم كبير كثير السكان الى مركزين او اكثر· وفي اكثر الولايات يخدم الشيوخ اربع سنين والنواب سنتين وان كان الفريقان معا يخدمان سنتين في بعض الولايات ·

وفي اكثر الولايات يعقد المجلسان في عاصمة الولاية دورة تشريعية كل سنتين وفيولايات قليلة يجتمعون مرة كل سنة · وفي الاباما يجتمعـان مرة كل اربع سنين وعلى كل حال يمكن الحاكم ان يدعو المجلسين لاجتماع خاص حين يرى ضرورة لذلك

انتخاب مجلس الولايات التشريعي

تقسم الولايات الى مراكز واهل كل مركز ينتخبون شيخا واحدا (للولايـة) ونائبـا واحـدا او اكثر ويشترط تقريبـا في المرشحين لهذه المناصب ان يكونوا قد اقاموا سنة واحدة في مراكزهم قبل ان يصبحوا اهلا للانتخاب· واحيانا تجد حكومة الولاية صعوبة كبيرة في تقسيم الولاية الى مراكز بحيث ان اهل المدينة والاقليم يحصلون على تمثيلين متساويين في المجلس التشريعي ·

وفي السبع والاربعين ولاية التي تقسم الهيئة التشريعية فيها الى مجلسين تسن القوانين بطريقة واحدة · فاي عضو من المجلسين يمكن ان يقدم اقتراحا يريد جعله قانونا ، وبعـد ان يقـدم المشروع الى احد المجلسين يحول الى لجنة خاصة لدراسته ·

ومعظم العمـل التشريعي تقوم به لجان · وللنظر في مشروعات القوانين المهمـة تعقد اللجـان اجتماعـات عامة حيث يستطيع الاشخاص الموافقون او المعارضون ان يفسروا اسبابهم ويحضوا المجلس على ان يجيز المشروع المطلوب او يرفضه· فاذا قررت اللجنة ان يصير المشروع قانونا قدمت تقريرا للمجلس تشرح به

الخير الذي يرجى منه ولماذا يجب ان يجاز. وفي حالة كثير من مشروعات القوانين لا تستطيع اللجنة قبولها او الاتفاق عليها وفي هذه الحالة لا تقدم عنها تقريرا. فمثل هذه المشروعات لا ينظر فيها المجلس ما لم يقنع الاعضاء الذين يريدونها اكثرية المجلس بان يقترعوا عليها من غير صدور تقرير عن اللجنة.

وبعد ان تضع اللجنة تقريرها بالموافقة على مشروع القانون يناقش الاعضاء في المجلس قبل الاقتراح. فالاعضاء يبسطون في المجلس صفات المشروع كما يرون. وعند اخذ الاصوات يجب على الاكثرية ان تكون قد بسطت آراءها في استحسان المشروع والا حبط المشروع. وقد تدخل اللجنة تغييرات على المشروع حتى بعد ان تكون اللجنة اوصت بقبوله فان بعض الاعضاء يقترحون تعديلات اخرى لكي يقترع عليها زملاؤهم.

وبعد ان يجيز احد المجلسين المشروع يرسله الى المجلس الاخر وهنا يعامل بنفس المعاملة اذ يحول الى لجنة لتدرسه وتقدم تقريرا عنه. فاذا اعيد الى المجلس بتقرير استحسان ابيح عرضه للمناقشة ثانية في هذا المجلس قبل ان يقترع عليه. فاذا ادخل المجلس الثاني عليه تغييرا ارسل الى لجنة اخرى موءلفة من المجلسين تسمى «لجنة المفاوضة» ويمكن ان تصوغه هذه اللجنة المزدوجة صياغة ثانية او تعدله او تنقحه بحيث تظن انه قد صار مرضيا لكلا المجلسين. فاذا نجح هذا الاجراء طرح مشروع القانون على المجلسين لكي يوافقا عليه وبعد ذلك يرسل الى الحاكم. فاذا وقع عليه صار قانونا.

وفي كل ولاية الا في ولاية نورث كارولينا يجوز للحاكم الا يوافق على مشروع اي قانون وهذا ما يسمى فيتو او حق النقض. ومع ذلك فلمجلسي التشريع الحق ان يقترعا معا على مشروع القانون مرة اخرى مجتمعين معاً لكي يقررا هل يصير قانونا من غير موافقة الحاكم. وفي بعض الولايات تستطيع الاكثرية في كلا المجلسين ان تجيز قانونا على الرغم من «الفيتو» وفي بعضها يجب

ان يحصل مشروع القانون على ثلثي الاصوات في كل مجلس لكي يجاز بالرغم من الفيتو· وعلى العموم ان قوانين الولاية تتعلق بمسئوليات الولاية·والساطة التشريعيةمحدودة بالدستور الاتحادي الذي يحرم على هيئة الولاية ان تسن قانونا يغاير الدستور الاهلي العام او قوانين الكونجرس او المعاهدات مع الدول الاجنبية ·

السلطة التنفيذية في حكومة الولاية

المنفذ الرئيسي في الولاية هو الحاكم وهو ينتخب بالاقتراع العام، ومدة حكمه في نصف الولايات تقريبا سنتان، وفي نصفها الآخر اربع سنين ·

وسلطة الحاكم مجملة في دستور الولاية فيمكنه ان يساعد في سن القوانين بنصح المجلس التشريعي في شأن القوانين الجديدة التي يظنها ضرورية · ويمكنه ان يدعو المجلس لاجتماعات خاصة لكي يبحث في قوانين كهذه · وهو يعين اعضاء كثير من المكاتب واللجان· وفي بعض الولايات يجب ان يوافق مجلس شيوخ الامة عاى تعييناته الرئيسية · وهو رئيس الحرس الاهلي في ولايته · ويمكنه ان يستخدمه لتاييد النظام حين يظن ان الامن مهدد · ويمكنه ان يعفو عن الاشخاص الذين حكم عليهم في محاكم الولاية او يخفض العقوبات· وينتخب مع الحاكم نائب حاكم واجبه ان يترأس مجلس شيوخ الولاية · ويرتقي الى منصب حاكم اذا مات الحاكم او عزل·

والسلطة التنفيذية في حكومة الولاية تشتمل على عدة موظفين تنفيذيين فهناك سكرتير الولاية او كاتم سرها الذي يحفظ جميع وثائق الولاية الرسمية وهو يطبع وينشر القوانين ويرسل مذكرات عن الانتخابات · والعادة انه يضع التقرير النهائي عن نتيجة اي انتخاب في الولاية · والنائب العام هو الموظف القضائي الاول للولاية · وهو يذهب الى المحاكم او يرسل شخصا او اكثر من اعوانه اليها لكي يمثل الولاية امام محكمة الولاية في القضايا

التي لمصالح الشعب فيها شأن ٠ وهو يعاون الحاكم والموظفين الاخرين في تفسير القوانين وتطبيقها ٠

مراجع حسابات الولاية يفحص جميع حسابات الولاية ٠ فان وجدها خلوا من الخطأ اصدر اذنا الى امين صندوق الولاية بان يدفع القيمة ٠ ويجب ان يقيد بكل عناية جميع الاموال التي تدفع للخزينة وجميع الاموال التي تدفع منها والتي يقرر المجلس التشريعي انفاقها ٠ وهذا الموظف يفحص الحسابات التي يقدمها موظفو الاقليم والمدينة والقرية الذين يجبون الاموال للولاية وفي اكثر الاحوال ينتخب الشعب مراقب الحسابات هذا ٠

وامين خزانة الولاية يعني بامر الاموال التي ترد الى خزانة الولاية من الضرائب والتراخيص والرسوم ٠ وحين تقدم اليه مستندات رسمية يجب ان يدفع حالا ٠

وهناك ايضا دوائر اخرى ولجان ٠ وفي اكثر الولايات موظف يدعى وكيل العمل او مدير مكتب العمل ٠ وهو مسئول عن احوال العمل في الولاية ٠ وتوجد عادة لجنة مالية مهمتها فحص الطريقة التي تجري عليها مصارف الولاية في اعمالها ٠ ويوجد ايضا مكتب صحة ينفذ المنهاج الذي يوضع لتحسين صحة الرعايا ٠ كما ان هنالك لجنة مهمتها انشاء الطرق والعناية بها ٠

واهم موظفي الولاية التنفيذيين ينتخبهم الشعب ٠ وفي بعض الولايات للحاكم سيطرة قليلة على عمل موظفي الولاية الاخرين ٠ وفي الولايات الاخرى لا سيطرة له على الاطلاق ٠

ولبعض الولايات نظام «خدمة مدنية» مشابه لنظام الحكومة الاتحادية الخاص باختيار المستخدمين لمناصب الولاية ٠ فالاشخاص الذين يرغبون في خدمة حكومة الولاية يتقدمون للامتحان لكي يبرهنوا على كفاءاتهم للعمل في وظائف الحكومة والمراد من هذه الطريقة اختيار مساعدي الموظفين الذين انتخبهم الشعب وتقليد مناصب الحكومة لعمال اكفاء ليسوا تحت تأثير السيطرة السياسية وغير قابلين للابدال، ومع ذلك فان في بعض

الولايات عددا غير قليل من الوظائف لا يطلب من «الخدمة المدنية» ان تمتحن الذين يطلبونها ·

وعلى السلطة القضائية في نظام محاكم الولايات ان تفسر قوانين الولاية وتبسط كيفية تطبيق هذه القوانين في القضايا التي يرفعها الى المحاكم الاشخاص والشركات او الولاية نفسها بطلب معاقبة المجرمين· وقضاة المحكمة يفضون النزاع الذي يدخل فيه اشخاص وجماعات والولاية والحكومة وينظرون في قضايا الحقوق الشخصية والاملاك ويقررون الادانة او البراءة للاشخاص المتهمين بمخالفة القوانين ويحددون العقوبة ·

ومحكمة الولاية العليا يمكنها ان تعلن ان اي قانون في الولاية غير متفق مع دستور الولاية او دستور الولايات المتحدة يعتبر ملغى لانه غير دستوري ·

وظيفة محاكم الولاية

لمحاكم الولاية صلاحية للنظر في القضايا الجنائية والمدنية ·

ولكل شخص حق في الحرية والملكية والحياة · فاذا اعتدى احد على هذا الحق امكن ان يقاضيه في المحكمة الشخص الذي وقع عليه الاعتداء· وقد وكل الى المحكمة ان تسمع طرفي القضية لحسم النزاع وتقدير الضرر· والقضية التي بين شخصين والتي لا شأن للجمهور بها تدعى قضية مدنية · واذا كان الضرر يؤذي الجمهور ويخالف القانون الذي يحمي الشعب فالفعل يعتبر جريمة والولاية ترفع قضية جنائية على الشخص الذي خالف القانون· ومن الجرائم الرئيسية القتل والسطو والسرقة والرشوة وشهادة الزور ·

وابسط محكمة في الولاية يرأسها قاضي صلح ، وهذه المحكمة تنظر في القضايا التي يكون الخلاف فيها على قدر قليل من المال او التي يكون الاعتداء فيها على القانون بسيطا زهيدا، وفي المدن الكبيرة تقوم بهذا العمل محكمة الشرطة (البوليس) او محاكم

بلدية معينة لهذا الغرض ·

والقضايا ذات المشاكل المهمة تتولاها محاكم اخرى تسمى عادة «محاكم مراكز» او محاكم عالية او محاكم دورية · وفي اكثر الاحوال يفوض الى هذه المحاكم ان تنظر في القضايا المدنية والجنائية ·

واعلى محكمة في الولاية هي «المحكمة العليا» وهذه المحكمة تنظر في عدة قضايا نظر فيها و نوقشت وحكم فيها في محاكم دنيا· ولكن قد يظن خاسر القضية ان الحكم غير عادل فيرفعها الى المحكمة العليا · ومعظم عمل المحكمة العليا هو النظر في هذه القضايا المستانفة· وقد اعطيت المحكمة العليا سلطة مراجعة احكام المحاكم الدنيا لكي تحمي جميع المتقاضين من الغبن الممكن· والحق في طلب اعادة النظر في القضية يسمى «حق الاستئناف» ·

وفي بعض الولايات يوجد عدد اكبر من المحاكم الخاصة · فمحكمة المواريث مثلا تساعد في توزيع تركة شخص قد مات · وهناك محاكم احداث لمحاكمة اولاد خالفوا القانون · ومحاكم عائلية لفض الخلاف بين الازواج · ومحاكم دعاوى صغرى لسماع قضايا ديون باقل ما يمكن من النفقة ·

وجميع المحاكمات يتولاها قضاة قد انتخبهم الشعب، على انه في بعض الولايات يعينهم الحاكم والمجلس التشريعي· وفي المحاكم العليا تختلف مدة صلاحية القاضي من ست سنوات الى خمس عشرة سنة· اما في المحاكم السفلى فالمدة اقل ·

المرافعات والمحلفون

كثير من اجراءات المحاكم في الولايات المتحدة مصدرها المحاكم الانكليزية فللاشخاص المتهمين جنائيا في الولايات المتحدة الحق في ان يحاكموا امام محلفين· ولا يعاقب متهم مرتين لاجل نفس الجريمة ·

وهنالك ضربـان من مجالس المحلفين وهمـا المجلس الاكبر والمجلس الاصغر · ويستدعى المجلس الاكبر لكي يقرر هـل المتهم ملزم بان يدافع عن نفسه في المحكمة · فاذا وجدت اكثرية المجلس ان هنالك ادلة كافية لاستدعاء المتهم للمحاكمة تحرر تهمة رسمية تسمى «دعوى الاتهام» ثم تجري المحاكمة لتقرير هل المتهم مجرم ام بريء· لهذا الغرض يختار مجلس محلفين صغير يوءلف من ١٢ عضوا من الرعايا ويسمعون الادلة ثم يحكمون بان المتهم مجرم او غير مجرم· وفي اكثر الولايات يجب ان يكون حكم المحلفين بالاجمـاع · وعلى القاضي ان يفسر القانون للمحلفين لكي يسهل لهم الاتفاق على حكم واذا كان المتهم لا يستطيع دفع النفقات فالولاية تدفع نفقات محام يدافع عنه ويثبت براءته اذا كان هذا ممكنا· والمدعي العام يبسط ادلة القضاء لكي يثبت جريمة المتهم ·

الفصل الرابع عشر

حكومة المدينة

ان العلاقات بين حكومة الولاية والوحدات الحكومية المحلية تشبه من عدة وجوه العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية. فحكومات المدن تستمد دستورها من نظام الولاية حيث الاغراض البلدية معروفة والسلطات معينة. ومع ذلك فان حكومة المدينة لا تكون خاضعة للولاية ، وفي كثير من مجال النشاط والادارة تكون حكومة مستقلة .

ولما كان مجال الوحدة الحاكمة قد تقلص فقد اصبح نشاط الادارة (الحكومية) اكثر مطابقة لمطالب الجماعة. فحكومة المدينة توجه نشاطها لمواجهة الحاجات التي تنشأ من مطالب الحياة العمومية اكثر مما توجهها الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية . فانه بسبب سير تطور الولايات المتحدة الاقتصادي والاجتماعي الذي قد اسفر عن نشوء المدن ترى ان حكومات بعض المدن في الولايات المتحدة تخدم سكانا اكثر من سكان عدة ولايات. ومن الثماني والاربعين ولاية لم يكن ثمة سوى ثلاث ولايات يزيد عدد سكانها على عدد سكان مدينة نيويورك وقد كانوا ٠٠٠ر٤٠٠ر٧ سنة ١٩٤٠ وفي سنة ١٩٤٠ كان عدد سكان شيكاغو اكثر من سكان كل ولاية من ٣٨ ولاية .

ان ازدحام عدد كبير من الناس ضمن حدود مدينة واحدة ينشىء مشاكل ادارية اكثر تعقيدا واجهادا مما تواجهه الوحدات الحكومية في المدن الاقل زحاما • وهنالك قول سائر وهو ان محافظ مدينة نيويورك يلي رئيس الولايات المتحدة في مزاولة اصعب منصب اداري في البلاد كلها • وفي هذا القول قدر من الحقيقة فان نصف سكان الولايات المتحدة يسكنون في المدن• وهذه الحقيقة تشف عما للوحدة الادارية البلدية في الولايات المتحدة من شأن بالنسبة لطابع الحكم الاهلي •

الغرض من حكومة المدينة

يقال على وجه الاجمال ان غرض حكومة المدينة هو تهيئة مكان صالح لجماعة معيّنة تعيش فيه وتعمل• وتحقيق هذا الغرض يوجه الادارة البلدية الى عدة نواح من النشاط في الاشراف والعمل • ان الآلة الحكومية لخدمة مئات الالوف من الافراد انما هي مهمة كبيرة ومعقدة • مثال ذلك انشاء مصلحة لتجهيز الماء النقي واجرائه الى المدينة


المدن والبلدان تدير شؤونها المحلية

في انابيب ودفعه الى كل منزل وبناء في المدينة انما هو مهمة عظيمة ملقاة على عاتق ادارة البلدية•وتقوم بهذا المشروع الضخم مصلحة خاصة في المدينة تشتمل على ميكانيكيين فنيين ومهندسين يبنون محطات مضخات الماء ويشغلونها ويشرفون على ترشيح الماء وتهويته ووضع شبكة انابيب الماء تحت الارض ورسم الخطط للحصول على الماء في المستقبل •

الصحة والشؤون الصحية ـ الحياة الصحية في المدينة ضرورية كضرورة الماء ولهذه الغاية تعين حكومة كل مدينة قوة تحمي المستهلك من اللحم المتعفن والطعام الفاسد والحليب المغشوش

وتفتش المطاعم والمقاهي والافران وغيرها من اماكن الاطعمة والاشربة المعدة للبيع للتأكد من انها مطابقة لمقاييس النظافة المقرّرة ٠

وفي معظم المدن مستشفيات عامة ومستوصفات لفحص اولاد المدارس وللتحقق من حسن صحتهم وسلامة اسنانهم ، مع استخدام ممرضات خصوصيات في المدارس لمراقبة صحة الاولاد ٠ وهذه المستشفيات والمستوصفات تعالج مجانا الاشخاص الفقراء الذين لا يستطيعون ان يدفعوا اجرة العلاج وثمن الدواء ٠

ولاجل المحافظة على صحة الشعب تجد في حكومة كل مدينة دائرة صحية خاصة ٠ ومن اهم واجبات موظفي هذه الدائرة ان يحولوا دون انتشار الاوبئة ويحجروا على الاماكن التي فيها الوباء ويعالجوا الاشخاص لكي يمنعوا انتقال المرض اليهم ويطهروا الاماكن التي يحتمل ان يدخلها المرض ٠ زد على ذلك ان على جميع اطباء المدينة ان يبلغوا مكتب الصحة جميع حالات العدوى وحوادثها ٠ وموظفو الصحة يسجلون حوادث الولادة والوفاة في المدينة ويدرسون اسباب ظهور الامراض واسباب الوفيات ٠ واحيانا باكتشاف سبب وفاة يتدارك الاطباء ظهور وافدة وبائية ٠ وحكومة المدينة تعنى عناية تامة بنقل القمامات والنفايات والفضلات بالاجمال٠وهذا العمل ضروري جدا للاحتراز من حدوث الامراض والاوبئة٠والمدينة تنشيء المجاري الكاسحة وتتعهدها بالاصلاح والترميم ٠ والخبراء المدنيون يعلمون ان عددا كبيرا من السكان لا يمكن ان يقيموا معا في مدينة ويحافظوا على صحتهم ما لم يكن عندهم نظام تصريف السوائل والمياه الوسخة في مجار عمومية ٠ ولكي تكون المدينة نظيفة دائماوصحية وهادئة تجتهد حكومتها في ان تخفف الغبار والدخان والضوضاء ٠

دائرة الطرق الرئيسية ـ على عاتق هذه الدائرة مسوءولية الاشراف على شوارع المدينة الصالحة ٠ فهي تحفظ الشوارع

نظيفة وتتعهد ارصفتها وتواظب على اصلاح ما تنقب منها وعليها فتح شوارع جديدة وتحسين سواها . واكثر هذه الدوائر تقدما تحسن باستمرار في نماذج وسائل النقل والمرور وتجعل الحركة في المدينة اسهل واسلم عاقبة .

دائرة الشرطة - ان قوة الشرطة هي اهم وحدة ادارية في بلدية المدينة واهم وظيفة للشرطة حفظ النظام واكتشاف المخلين بالقانون والقبض عليهم ، وحماية الرعايا المعتصمين بالقانون من اولئك الذين من طبعهم الاجرام . وفي معظم تنظيمات الشرطة تقسم المدينة الى مناطق ، في كل منها عدد معين من الشرطة وفي المنطقة مركز للشرطة تحت سيطرة ادارة المدينة المركزية . والشرطة وضباطهم بالاثواب الرسمية يحرسون منطقتهم على اقدامهم . وفي كثير من الاحوال تعززهم سيارات مجهزة براديو للارسال والاستقبال . وفي المنطقة ايضا فرقة من المخبرين السريين او شرطة بالثوب المدني العادي .

وفي المدن الكبيرة تستخدم دائرة الشرطة الرئيسية فرقة من الشرطة السريين قد تمرنوا تمرينا خاصا وحصلوا على خبرة واسعة في نوع خاص من العمل . وكما ان معرفة شرطي المنطقة باسرار منطقته تساعده على القيام بواجباته كذلك معرفة الشرطة السريين الخصوصيين بمختلف انواع الجرائم ذات مزية عظيمة في قياد المجرمين الى دار العدالة وكثيرا ما تؤدي الى منع ارتكاب الجريمة . والشرطة بملابسهم الرسمية يوجهون السابلة في سبيلهم ايضا ويقومون باعمال اخرى خاصة كثيرة ذات شأن .

واكثر دوائر الشرطة تطلب من انفارها ان يكونوا على اتم صحة حتى يمكن ان يواجهوا طبيعة عملهم ويجب ان يجتازوا الامتحان في القوانين التي عليهم ان ينفذوها .

مصلحة المطافىء - بسبب تلاصق الابنية كثيرا ما يكون شبوب النار خطرا عظيما في المدن . واكثر حكومات المدن تشن حربا

مزدوجة على اخطار النار · واحد وجهي هذه الحرب دفاعي · فقبل ان يبني انسان بناء عليه ان يحصل على اذن من حكومة المدينة ولا يعطى الاذن ما لم يثبت ان تصميم البناء المطلوب ورسومه الهندسية مطابقة للوصف الذي يقتضيه قانون البناء · ومواد هذا القانون تحظر بعض انواع مواد البناء القابلة للالتهاب · والاسلاك الكهربائية يجب ان تركّب وتغلف بمادة حاجبة عازلة بحيث تقل جدا احتمالات اشتعال النار · ويجب ايضا ان توجد في العمارة وسائل لاخماد النار · وزد على ذلك انه يجب ان توضع خطط البناء بحيث توجد منافذ متسعة للخروج ووسائل اخرى للسلامة ·

ويجب ان تفتش الابنية القائمة بانتظام وان تفحص الاسلاك واجهزة الحرارة والمداخن · وعلى المفتشين ان يفحصوا مخازن المواد القابلة للالتهاب كالغازولين والزيت وجميع المواد القابلة للانفجار · وكثير من المدن تشفع هذا الاشراف بالرجاء من الافراد ان ينظفوا بانفسهم مساكنهم من القمامات والنفايات والخرق ومثلها من المواد القابلة للاشتعال ·

زد على ذلك ان حكومات المدن تستخدم قوة مدربة من رجال المطافىء لكي يجاهدوا في اطفاء الحريق اذا حدث · وهذا التنظيم يشابه نظام دائرة الشرطة او له وحدات من المجندين توزع في منطقة المدينة وتكون متيقظة مدة ٢٤ ساعة في نوبتها ·

المدينة تشرف على الثقافة والتعليم ـ لكل مدينة نظام للمدارس · وهذا النظام يقتضي بناء ابنية للمدارس الابتدائية والعليا ومدارس خصوصية للبالغين والغالب ان نظام المدارس يشمل برامج لتعليم الحرف والمهن وفرقا خاصة بالصم والخرس وغيرهم من ذوي العاهات · وحكومات المدن تساعد على نشر الثقافة ايضا بانشاء مكتبات للمطالعة واندية للمحاضرات ومدارس لتعليم المعلمين ·

المدينة تعنى بالمرضى والمحتاجين ـ ان من واجبات المجتمع ان يُعنى بالمرضى والمسنين والعجزة ممن لا يستطيعون ان يعنوا

بانفسهم . وعلى المجتمع ايضا ان يعنى بالمجانين وضعاف العقول واليتامى والمصابين بالفقر . وقد نهجت مدن كثيرة مناهج خاصة لمحاربة اجرام الاحداث .

خطط المستقبل - كثير من المدن القديمة نشأت وتقدمت ولم تضع خططا لمستقبلها على ان الناس قد فطنوا في السنين الاخيرة الى ضرورة وضع الخطط المعقولة للتطور في المستقبل. والدوائر التي تعنى بوضع الخطط للمستقبل تنظر في جميع الشؤون الخاصة بالاهالي ومنها موارد الماء ومصابّ المجاري وتخطيط الطرق وانشاء المحطات والمطارات وتصميم الابنية - كل هذه من شوءون تلك الدوائر . والقائمون بتخطيط المدن من غير استثناء تقريبا قد وسعوا قواعد لتحديد المناطق بحيث تخصص مساحات معينة من المدينة لابنية السكن ومساحات اخرى للصناعةوالتجارة والغرض من هذا زيادة الانتفاع من مساحات المدينة وتسهيل ذلك الانتفاع في الحال والاستقبال .

المدينة توفر وسائل التسلية - ان ازدحام المدن بكثرةالسكان وارتفاع اثمان الاراضي فيها قد اضطر الاهالي الى عمل جماعي شامل لتيسير وجود الوسائل الرياضية الاساسية والمدنية العصرية في الولايات المتحدة .

ومدن الولايات المتحدة الحديثة تنشيء الحدائق ضمنحدودها لكي يتنزه فيها اهلها وتنشيء ايضا ساحات للعب وبركاً للسباحة مجانا . وكثير من بلديات المدن تنشيء ساحات للعبة الجولف وساحات للعبة التنس وفي جميع المدن تقريبا مكتبات مجانية للمطالعة ومتاحف مختلفة الانواع واروقة للفنون الجميلة .

مرافق عمومية تهمّ المدن - في بعض المدن شركات للمنافع العمومية تمد المدينة بالغاز والكهرباء والتلفون ومركبات الترام والاوتوبيس الخاص . والمدينة تراقب اعمال هذه الشركات الخاصة لكي تتحقق ان الشعب حاصل على خدمة حسنة باجور معقولة.وبعض المدنتمالك منافعها العمومية وتديرهابنفسها.

الفصل الخامس عشر

تنظيم
حكومة المدينة

لمدن الولايات المتحدة ضروب مختلفة من شكل الحكم · ولكن يوجد نوع واحد تقريبا من المجالس المركزية موءلف من نواب مختارين لادارة اعمال المدينة · ويوجد محافظ او مدير يعمل كأنه رئيس للادارة ثم ان هناك روءساء الدوائر المهمة الذين يقسم العمل بينهم ومعهم عدد كبير من المستخدمين ممن يعملون تحت امرتهم ·

وهناك ثلاثة انظمة عامة لحكومة المدينة · ففي بعض المدن يختار المنتخبون كبير الموظفين ويسمى المحافظ ومجمعاً لسن القوانين يسمى المجلس واعضاوءه يسمون عادة شيوخ البلد وينتخبون من اقسام المدينة وتسمى احياء · ومع ذلك ففي بعض المدن ينتخب ناخبو المدينة جميع شيوخ البلد·وفي البعض الاخر ينتخبون الموظفين الذين تتالف منهم هيئة حكومية تسمى القومسيون· وفي مدن اخرى ينتخب الناخبون فئة صغيرة من المندوبين لكي يسنوا قوانين المدينة · ولكن هوءلاء يمنحون حق اختيار محافظ المدينة او مديرها ليعمل كرئيس تنفيذي لحكومة المدينة · فهذه

الضروب الثلاثة للحكومة توصف بما يأتي : ـ

نظام مجلس المحافظ

نظام اللجان الحكومية

نظام مدير المدينة

نظام مجلس المحافظ

منذ نحو ٥٠ سنة كان نظام مجلس المحافظ معروفا في كل المدن الاميركية تقريبا ٠ فهو اقدم شكل لحكومة المدينة في الولايات المتحدة ٠ وهو في اكثر الاحوال يشبه نظام الحكومة الاهلية العليا وحكومة الولاية ٠ فالمحافظ ينتخبه الشعب وكثيرا ما يعطى سلطة عظيمة ٠ وهو عادة يعين روءساء دوائر حكومة المدينة وغيرهم من الموظفين الاخرين ٠ على ان لمجلس المدينة احيانا السلطة بان يوافق على قوانين المدينة او يرفضها ٠ وعليه ان ينفذ هذه القوانين ومعه موظفون يساعدونه وفي بعض الاحيان يطلب منه ان يحضر الميزانية التي يوصى بها للمجلس وهي عبارة عن كيفية جباية المال لخزانة المدينة ووجوه إنفاقه والمجلس هو الهيئة التشريعية في نظام الحكومة هذا ٠ وهو يجيز قوانين المدينة ٠ ولكن ليس له ان يجيز قانونا معارضا او ناقضا لدستور المدينة او قوانين الولايه او الدساتير الاهلية ٠ وللمجلس ان يقرر الضرائب التي تجبى من الشعب ٠ وهو يقرر بتوصية من المحافظ مبلغ المال الذي يمكن ان تنفقه كل من دوائر المدينة مع تعيين الاغراض التي ينفق لاجلها ٠

نظام اللجان الحكومية

هذا النظام احدث من نظام مجلس المحافظ وبمقتضاه ينتخب الناخبون ثلاثة مندوبين يمثلونهم ٠ هوءلاء المندوبون ينتخبون عادة من كل المدينة لا من بعض مناطقها ٠ وهم يمنحون حق سن القوانين وتنفيذها في المدينة ويقررون الضرائب وقدرها على

المدينة وكيف يجب ان تنفق · ويصدرون رخصا للشركات المختلفة التي يجب ان يكون عمالها موضع تفتيش الحكومة · وينتخب احد المندوبين لكي يترأس القومسيون ويدعى عادة الرئيس او المحافظ وان كان في كثير من الاحوال لا يمارس سلطة اكثر من سلطة سائر المندوبين ·

وتوزع اعمال المدينة على عدة دوائر وهي تتعلق عادة بالامن العام والتحسينات والمالية والحدائق والاملاك العامة · ويشرف كل مندوب على عمل دائرة او اكثر ويكون مسوءولا عنه ·

نظام مدير المدينة

نظام مدير المدينة عرف اولا في ستونتن في ولاية فرجينيا سنة ١٩٠٨ ومنذ ذلك الوقت اقتبسته عدة مدن · وبمقتضى هذا النظام ينتخب الشعب مجلساً يسن القوانين للمدينة ويقرر مشروعات عامة والشعب يفرض على المجلس واجبا مهماً وهو ان يستأجر رئيسا لنظام المدينة مديرا خبيرا ذا موءهلات واختبارات · ويفرض الشعب على المجلس ان ينتقى افضل مدير يمكنه الحصول عليه سواء اكان يقيم بمدينتهم ام لا · وهذا المدير يعين روءساء الدوائر وبعض موظفيها · وهو مسوءول عن تنفيذ القوانين التي يجيزها المجلس ويبلغ للمجلس حاجات المدينة ويشير بمشروعات عن كيفية انفاق اموال المدينةوعنالتحسينات اللازمة· وفي اكثر الاحوال يبقى في الوظيفة ما دام المجلس راضيا عن عمله ·

والشعب يحرص على السيطرة على حكومة مدينته لان المجلس يمكنه ان يعزل المدير في اي وقت شاء·علاوة على ذلك ان اعضاء المجلس في بعض المدن عرضة لاسترجاع الناخبين لهم · وبالطبع يقترع على خروجهم من الوظيفة في الانتخاب القانوني التالي اذا كان الشعب لا يريدهم ·

محاكم المدينة

لكل مدينة نظام محاكمها · فاحياناً ينتخب ناخبو المدينة قضاة هذه المحاكم واحيانا يعينهم مجلس المدينة او وكالة المدينة او حاكم الولاية او اي شخص آخر او مجمع يكلفه الشعب بهذه المهمة · وللمدن الكبرى ضروب من المحاكم لمعالجة القضايا المدنية والقضايا الجنائية الصغرى ·

سلطة سن قوانين المدينة

هناك عدة انواع من قوانين المدينة يتعلق بعضها بكيفية تنظيم حكومة المدينة ويختص بعضها بجمع المال وانفاقه وبناء الابنية وانشاء الحدائق وشوارع المدينة وبمشروعات اخرى كمصلحة المياه والمجاري والصحة العمومية والأمن وحياة افراد الشعب · وبوجه الاجمال تتعلق تلك القوانين بالشركات الخصوصية التي تمون الشعب بالغاز والكهرباء والنوروالتلفون ومركبات الشوارع الكبرى والعربات الصغرى - جميع هذه الشركات يطلب منها ان تحصل على اذن من الحكومة ينص على ان لها حقا وسلطة بان تعمل عملها ·

الفصل السادس عشر

حكومات محلية اخرى

في الايام القديمة حين كان الناس في الولايات المتحدة يسكنون متفرقين ولم يكونوا كثيرين كانت اكثر الاعمال التي تقوم بها الآن هيئات الحكومة يقوم بها الافراد او جماعات صغرى منهم . وفي زمن المستعمرات الثلاث عشرة كان عدد الشرطة مثلا قليلا جدا او لم يكن شرطي واحد في البلدة . وكان الرعايا يراقبون ويحرسون بيوتهم واملاكهم بانفسهم . ولم تنصب حكومة المدينة مصابيح في الشوارع ولم تستخدم كناسين فيها . وبالاجمال كان الناس يعملون بانفسهم ما يشعرون انهم في حاجة الى عمله .

واما اليوم فحتى القرى الصغيرة يطالب سكانها من الحكومة ان تخدمهم مئات الخدمات . وهم يفضلون ان يدفعوا ضرائب لاجل هذه الخدمات على ان يقوموا بها هم انفسهم ويريدون من حكومتهم ان تنصب مصابيح الشوارع وتهيىء الارصفة وتنظف الازقة وتعين عددا كافيا من رجال الشحنة لكي يحرسوا منازلهم . ويريدون

ايضا تعيين رجال يقبضون على المجرمين الذين يخالفون القانون وان تعمل الحكومة ما يحتاجون اليه من الامور الاخرى لكي تعد لهم موطنا منظما يعيشون فيه ·

هذه الخدمات المتنوعة تقوم بها حكومات المقاطعة والمدينة والقرية · والمقاطعة فرع من الولاية يشتمل عادة على مدينتين او اكثر وعلى عدد من القرى والهيئات الحكومية في المدن · والقرى على العموم اصغر الهيئات ·

والوحدة الحكومية تقوم بعدة من الخدم · مثال ذلك ان المقاطعة تقوم بعملية الانتخاب المحلي وتعاون الولاية في انتخاباتها وفي الانتخابات الاهلية العليا ·

وتنشىء المحاكم التي يناقش فيها في القوانين وتقرّر ويحاكم المجرمون ، ومحاكم ايضا للنظر في وصايا الميراث وفي جميع الامور الخاصة بالاملاك وتقرر مقدار اموال الضرائب اللازمة لاجل نفقاتها وتجبيها · وتعمل ايضا كوكيل لجباية الضرائب لوحدات الحكومة الاخرى وتبني المدارس وفي اغاب الاحوال تستعين بالولاية لهذا الغرض ·

وتحفظ عندها سجلا رسميا للمواليد والوفيات وعقود الزواج التي تتم ضمن حدودها ·

وتحفظ نسخا من وثائق الشعب المهمة وهذه الوثائق تشمل الحجج واوراق الملكية التي تدل على صاحب الملك والرهنيات التي تثبت الديون وتحفظ حقوق الدائنين واحكام محاكم القانون وتعنى عادة بفقرائها وعجزتها ويتاماها وتعنى عناية شديدة بالصحة والاجراءات الصحية وتصدر بعض الرخص وتقوم بنصيبها من بناء الابنية واصلاح الطرق والممرات والجسور ضمن حدودها ·

وعادة تبني مكانا للمحكمة وسجنا وتعاون في تشييد

الابنية العمومية ·

وفي كل مقاطعة بلد يعرف بانه «مقر المقاطعة» الذي هو مركز الادارات لحكومة المقاطعة · وموظفو المقاطعة الرسميون تكون مراكزهم في مقر المقاطعة في بنايتها اي في دار الحكومة ·

وعادة يكون فيها مجلس وكلاء او مراقبين للاشراف على حكومة المقاطعة · وقد يكون المجلس كبيرا او صغيرا فان كان صغيرا فانه يوءلف من اعضاء ينتخبهم الناخبون من جميع اهل المقاطعة · وان كان كبيرا اشتمل ايضا على نواب المدينة في المقاطعةوبعض الموظفين ينتخبون احيانا · واحيانا يعينون لكي يعاونوا المجلس في اعماله وسلطتهم وواجباتهم تقرر في القانون ·

النواب العموميون ومأمورو الاحكام المدنية

مأمور التحقيق الجنائي ـ مهمة احد كبار موظفي المقاطعة وهو النائب العام هي ان ينفذ القانون فهو يعاون في اعداد التهم على من اشتبه بانه خالف القانون ، وفي استصدار احكام بالادانة ويرافع في قضايا الامة لدى المحكمة ·

والقضايا التي هي اقل شأنا ترفع الى قاضي الصلح وهو عادة موظف منتخب وهناك موظف آخر مهم في المقاطعة هو مأمور الاحكام المدنية فهو رئيس الشرطة وعليه حفظ النظام · يتعقب المجرمين ويعتقلهم · وهو المشرف على سجن المقاطعة ويعلن الشهود والمحلفين للحضور الى المحكمة · وعليه ان يبيع الملك حين يبلغه القاضي ان المالك لم يدفع الضريبة · وله ان يدعو اي شخص من الاهالي لكي يعاونه في ذلك ·

وفي هذه الحالات ، ولا سيما حالة الاضطراب الشديد ، يستطيع الحاكم ان يرسل جنود حرس الولاية (ويسمى الحرس الاهلي) الى اية مقاطعة لرد النظام الى نصابه وان يتولى مهمة الشرطة المحلية ·

والموظف المحقق في اسباب الجنايات له حق التحقيق في اسباب الموت المفاجيء او الاغتيال الذي يحدث في ظروف تدعو الى الشبهة . وله ان يدعو محلفين من الاهالي ليساعدوه في استقصاء الحقيقة في اسباب هذه الاغتيالات .

امين خزانة الحكومة ومراقب الحسابات والمثمن - ان امين خزانة الحكومة يودع مال المقاطعة في الخزانة ويحرسه ويدفعه وفي بعض الاحوال يعاونه في عمله جباة . وهو يحول الى موظفي الولاية والمدينة والبلدة اجزاء من هذه الاموال التي يجب ان تحول اليهم ويستعمل الباقي من ضرائب المقاطعة لسدّ نفقات حكومة المقاطعة .

ويوجد غالباً مراقب حسابات للمقاطعة واجبه ان يفحص الحسابات النقدية التي لدى موظفي المقاطعة الاخرين .

ولبعض المقاطعات مثمنون او مقدرون لكي يدرسوا ويقدروا قيمة الاملاك التي تضرب عليها الضرائب وبعد تحديد قيمة الاملاك يعاونون مجلس المقاطعة وامين الخزانة لكي يقدر كم يجب ان يجبى من الرسوم والضرائب من مختلف الاملاك .

والغالب ان مجلساً خاصا او جماعة من الموظفين يسمعون شكاوى دافعي الرسوم الذين يظنون ان المقدر او المثمن قدر لاملاكهم قيما عالية جدا . وللمجلس ان يخفض التقدير وان يتفق مع المثمن المقدر على خفض الرقم الذي وضعه او على رفعه .

وللمقاطعة كاتب يقيد المواليد والوفيات وعقود الزواج ويحفظ نسخا من الوثائق والصكوك والرهنيات ونسخا من جميع وصايا الميراث التي تقدم اليه لكي تحفظ كبيانات رسمية في المقاطعة . وهذه البيانات تصبح سجلات رسمية بحيث ان اي شخص يمكنه ان يستخرج الحقيقة عن ملكية المالك .

وفي اكثر المقاطعات يوجد ناظر للمدارس لمراقبة التعليم ولاختيار المعلمين ويشترك مع ناظر مدارس الولاية وفيها موظفون

صحيون وملاحظون على الفقراء للاشراف على العناية بهم · وفيها وكلاء طرق مسوءولون عن تعبيد الطرق واصلاحها · ولبعض المقاطعات موظفون آخرون غير من تقدم ذكرهم ·


محكمة المنطقة

ولكل مقاطعة محكمة واحدة على الاقل والموظفون القضائيون اللازمون لها ولها دار محكمة خاصة وان كان القضاة الذين يقضون لا يسكنون في نفس المقاطعة وانما هم من اهل نظام الولاية القضائي ، وقد يقضون في محاكم مقاطعات اخرى · وفي كثير من الولايات ُجمع قضاوءها في مقاطعات قضائية او دوائر قضائية لكل منها قاضٍ او اكثر · وفي بعض الولايات يعين الحاكم هوءلاء القضاة تعيينا او ان المجلس التشريعي يعينهم · وفي ولايات اخرى ينتخبون انتخابا·

خطة مدير المقاطعة

في السنين الاخيرة غيرت بعض المقاطعات نظام حكوماتها · فالناخبون ينتخبون مجلس الوكلاء الصغير وهذا يستأجر مدير المقاطعة · وهذا المجلس يختار رئيس الحسابات والنائب العام وتقريبا جميع الموظفين يختارهم المدير · وهو مسوءول عن شغلهم وعن ادارة حكومة المقاطعة ·

حكومات البلاد والقرى

يجتمع الناخبون في بعض بلاد نيوانجلند مرة في السنة على الاقل ويسنون قوانينهم الخاصة بشأن طرقهم المحلية وجسورهم وشوارعهم ومدارسهم وسائر شوءونهم · وهم يفرضون مقدار الضريبة ويقررون كيف تجبى وينتخبون الموظفين الذين ينفذون القوانين· وهذا هو نموذج جميل للديموقراطية المباشرة وبدون نواب ·

في المـدن الاخرى في نيوانجلنـد وفي سائر البـلاد ينتخب الموظفون قضاة الامن والشرطة الاقوياء ومراقبي الطرق ويخولهم الناخبون السلطة لكي يتولوا مصالح البلد ·

وفي بعض الولايات لا غاية من المقاطعات سوى تحديد الدوائر الانتخابية · والقرية او البلدة مدينة صغيرة كلتاهما تلتمس من حكومة الولاية سلطة لكي تقيم حكومة قرية او حكومة بلدة وحين تمنح هذه السلطة تصبح الجماعة في قرية او بلدة متحدة كشركة·

وحكومة القرية او البلدة تعالج الضروريات المحلية التالية : ـ

تعبّـد الطرق وتضيئها وتعنى بمـاء الشرب وتجهز قـوة الشرطة للحراسة وتحمي البلد من الحريق · وتضع الانظمـة الصحية وتنظم تصريف المياه في مجار وعزل فضلات اللحوم والنفايات الاخرى · وتتعاون مع الولاية والمقاطعة وموظفي مدارسها في الحصول على مدارس جيدة·وتقرر معدل ضريبة خاصة لايفاء نفقات هذه الخدمات ·

وحكومة البلدة او القرية تكون في يد مجلس البلدة او القرية· ويعرف هذا المجلس احيانا باسم «مجلس الامناء» والشعب ينتخب اعضـاءه · وبعض القرى او البلـدان تنتخب رئيسا او محـافظـا وتمنحه سلطات خاصة · وللقرية او البلـدة عادة كاتب وموظف صحي وضباط شرطة · وهوءلاء الموظفون يخدمون شعب قراهم وبلدانهم في حكومتهم المحلية المستقلة ·

الفصل السابع عشر

خدمات الحكومة تعني فرض ضرائب

ان الخدمات الكثيرة التي تنهض بها الوحدات الحكومية المختلفة سواء كانت خاصة بالاتحاد او بالولاية او المدينة او الاقليم او البلد او القرية ، تنطوي على انفاق مقادير كبيرة من المال ، فالحكومة الاتحادية تستخدم من العمال الذين يعملون كل الوقت في تصريف الشؤون التي عهد الشعب بها اليها ، ما يزيد عددهم على مليوني عامل ، وتستخدم حكومة الولاية وحكومة المدينة والحكومات المحلية مئات الالوف . وهناك ابواب اخرى كابواب التعليم والبطالة والتأمين من الشيخوخة والمساعدات التي تمنح للحيلولة دون حدوث تقلقل مفرط في اسعار السلع الزراعية والاشغال العمومية ومشروعات الاصلاح والطرق الرئيسية والقوات المسلحة ومكافئات المحاربين القدامى وسواها من الوان النشاط . جميع هذه تقتضي انفاق مقادير ضخمة من الاموال .

ولا معدى عن ان يضاف الى هذه النفقات الكبيرة، نفقات الايفاء بديون الحكومة المترتبة على الحرب العالمية الثانية والنفقات الباهظة التي تحملها الامة طبقا لالتزاماتها الاجنبية لمعاونة شعوب اخرى على ان تساعد نفسها بنفسها .

ويعتزم الاتحاد في ميزانية الرئيس عن السنة المالية التي تبدأ في اول يوليو ١٩٤٩ ، ان ينفق ما مجموعه ٤٢ الف مليون دولار ،

ومع ان هناك انواعا كثيرة من الضرائب المفروضة يقصد بها جباية الاموال اللازمة ، فان مورد المال لا يتغير ، الا وهو شعب الولايات المتحـدة ٠

ودفع الضرائب يعد منذ البدء واجبا اليماً ٠ وشعب الولايـات المتحدة اذ يحس بألم من التغيير في الضرائب التي يدفعها ، انما ينسج في هذا على منوال دافعي الضرائب في جميع ربوع العالم ٠ لقد كانت ضريبة الشاي ، تلك التي امر التاج البريطاني بان تدفعها المستعمرات ، سبب انبعاث شرارة الثورة الاميركية لما تبـين للولايات المتحدة انها غير عادلة ؛ وشعب الولايات المتحدة ، بامعانه في التنقيب في جيوبه الآن لمواجهة اعلى نفقـات عرفتهـا الادارة (الحكومة) الاميركية في التاريخ ، وبدفعه نصيبا كبيرا من النفقات الهائلة لانعاش العالم انما يـدل على مـدى ايمـان ذلك الشعب بالحكم الذاتي ، ويميط اللثام عن رغبته في السعي لاتاحة فرص لشعوب حرة في جميع البلدان لتقرر بنفسها مصيرها الخـاص ٠

وان مشكلة جباية الاموال لتمويل الالتزامات الاجنبية لشعب الاميركي بدون اثقال كاهل فريق معين من السكان وبدون قتل الطاقة الشرائية او بث روح الخمول في دور الاعمال ، هي من المشكلات العسيرة التي تواجه الشعب٠ وتعالج وحدات حكومته المختلفة هذه المشكلة بوسائل الميزانية ٠ والرئيس التنفيذي يظفر مـن مديري كل ادارة من اداراته (او وزارته) بتقدير وضع حسابه بكل تدقيق عن حاجاتهم في العـام المقبل ٠ ثم يفحص الرئيس التنفيذي (وقد يكون رئيسا للولايات المتحدة او حاكما لولاية او محافظا) هذه الطلبات المالية ، وتحال في العادة الى المستشارين الماليين لمراجعتهـا والاطمئنـان الى انهـا لا تنطوي على تبذير في ما

تفرض ضريبة الدخل

لا ضرورة له· ثم يعد الرئيس التنفيذي تقديرا لمجموع الاموال المطلوبة والمصادر التي تستقى منها، وتقدم الميزانية - اذا كانت متعلقة بالحكومة الاتحادية - الى الكونجرس لاقرارها، ويعاد من جديد التدقيق في بحث اعتمادات الوزارات والاموال المرصودة لشتى المشروعات ·

وفي الكونجرس الوطني ، تستمع لجنة الاعتمادات الملحقة بمجلس النواب الى آراء كثيرة في كل موضوع كبير او صغير متعلق بابواب الانفاق، ثم تحيل اللجنة توصياتها الى مجلس النواب وهو كما سبق ان قلنا الهيئه الوحيدة التي لها سلطة صوغ مشروعات القوانين لجمع ايرادات الدولة· اما في ما يتعلق بالمراتب الحكومية التي تقل مستوى عن الحكومة الاتحادية، فان شؤون الميزانية يعالجها حاكم الولاية ومجلسها التشريعي ومحافظ المدينة او مديرها بمساعدة مجلس خاص من الموظفين ومجلس الاقليم او البلد ·

موارد المال الحكومية

تستقي الحكومة الاتحادية ايرادها باساليب منوعة منها الضرائب واكبر دخل يرد من :

ضريبة الدخل - وهي تجبى على دخل الافراد ودور الاعمال وتزيد نسبتها حسب نسبة الدخل· ويراعى ان تكون قيمة هذه الضريبة مطابقة لقدرة الفرد او دار العمل على الدفع· وحتى لا تكون الضرائب مبعث ضيق يسمح بخفضها لمواجهة العجز او النفقات الاضافية او الخسارة ·

ضريبة الميراث - وتجبى من الورثة والمنتفعين بالاملاك ، كما ان الهبات الكبيرة من المال او الممتلكات التي يمنحها فرد لاخر تخضع لهذا الضرب من الضرائب ·

ضرائب الانتاج - وتفرض على المنتجات المصنوعة ولا سيما المشروبات والسجاير وورق اللعب والامتعة والمصابيح

الكهربائية ٠

الرسوم الجمركية ـ وتفرض على السلع المستوردة الى البلاد من الخارج

ضريبة الشركات ـ وتجبى من الشركاتعلى اساس راس المال ٠

ضرائب الملاهي والكماليات ـ وتضاف الى اثمان تذاكر دخول الملاهي والى اسعار السلع الكمالية كالفراء والجواهر والعطور ٠

ضرائب التحويل ـ وتفرض على بيع السندات والاوراق المالية او تداولها

ضرائب لاغراض خاصة ـ دخل يرصد لغرض معين، مثل ضريبة الأمن الاجتماعي التي توءخذ من مرتب الموظف ٠ وهذه الضريبة المفروضة على الموظف تضاف الى ضريبة على مرتبات الموظفين يدفعها اصحاب الاعمال لتوفير اموال توءدى منها دفعات للعمال في اثناء تعطلهم عن العمل، او عند شيخوختهم

والضرائب هي المصدر الرئيسي لاموال الحكومة وان كانت هناك انواع شتى من موارد دخل الاتحاد٠ فالرسوم التي تدفعها السفن عند عبورها قناة بناما مثلا تذهب الى الخزانة ٠ وتتلقى الحكومة ضرائب عن استغلال الغابات والرعي في الاراضي العامة٠ وعقب الحرب العالمية الثانية ظفرت الحكومة باموال وفيرة من بيعها الفائض من السلع الحربية ٠

ابواب الدخل للولاية

تجمع الولايات الاموال اللازمة لتنفيذ التزاماتها الادارية وخدماتها بوسائل شتى ٠ وتختلف نظم الضرائب في الولايات حسب الطابع الاقليمي لكل منها والاحوال المالية لحكومة الولاية، وتسعى حكومات الاتحاد والولاية والبلدية

والاقليم والمدينة الى اجتناب إزدواج الضريبة على مصدر واحد ٠ غير ان الضرورات الملحة لم تهيء للحكومات بانواعها المختلفة ان تتجنب شيئا من الازدواج ٠

وتشتمل الضرائب العامة والانتاجية للولاية :

ضـرائب الممتلكـات ـ وتفرض على الارض والبنـاء والمعدات ٠

ضرائب الميراث ـ تكاد جميع الولايات تتقاضى ضريبـة على الاملاك التي يخلفها المواطنون عند وفاتهم ٠

ضرائب الدخل ـ ونسبتها تنخفض كثيرا عن نسبة ضريبة دخل الاتحاد ٠

ضريبة الاعمال ـ على ارباح الشركات والمنشئات داخل الولاية ٠

ضرائب التخليص ـ وتفرض على دور الاعمـال التي يمتلكها الافراد والتي تحتم عليها اعمالها الاكثار مـن استخدام الاملاك والتسهيلات العامة ، كالطرق الرئيسية مثلا٠

ضرائب الغازولين ـ وكثيرا ما تفرض لجمع اموال ينفق منها على صون الطرق ٠

ضريبة المبيعات ـ وهي ضريبة عامة تلجأ اليها بعض الولايات فتفرض على جميع المبيعات بالتجزئة ٠

رسوم خاصة ـ وهي تدفع لاعمال الرصف او المجاري وما ماثلها من مشروعات الاصلاح ، ويوءدي هذه الرسوم اصحاب الاراضي او الاملاك الذين ارتفعت قيمة ممتلكاتهم نتيجة لهذه الاصلاحات ٠

انواع شتى من الضرائب والمكوس والغرامات ـ وتشمل الرسوم الصغيرة التي توءدى عن تسجيل الوثائق واستخدام القنوات والجسور والمعديات، والغرامات التي توقع على الذين يحكم عليهم بمخالفة القانون ٠

والى جانب هذه الموارد يتلقى عدد كبير من الولايـات

مساعدات من الحكومة الاتحادية ومقادير من المال تنفق في اغراض خاصة ٠

دخل الحكومات المحلية

ان الملكيات في حدود اختصاص الوحدات الحكومية المحلية ، تعد المورد الرئيسي لايرادات الضرائب٠ وفي حالات معينة يقتسم الايراد المستقى من هذه الممتلكات مع الولاية ، وفي مقابل ذلك قد تعرض الولاية مساعدة مالية مباشرة على المدينة او الاقليم او المنطقة لمباشرة اعمال التعليم ومد الطرق وما شابه ذلك من مشروعات ٠

ومن موارد الضرائب الاخرى للحكومات المحلية ما يلي ـ

ضريبة الانتاج المفروضة على الشركات المحلية التي تنهض بالخدمات العامة ٠

ضرائب المبيعات وتفرض على الشراء بالتجزئة ٠

ضرائب المعاملات الكبيرة، وتفرض على المعاملات العامة والمالية ٠

رسوم خاصة لمشروعات الاصلاح ٠

ضرائب الملاهي وهي مماثلة لما تفرضه الحكومة الاتحادية

رسوم الرخص وتدفع مقابل الرخص التي تمنح للزواج ورخص السيارات ورخص حيازة الكلاب ، ورخص للصيد وصيد السمك وبيع الخمر والسجاير وسواها من السلع ورخص ادارة دور اللهو ٠

فكل اميركي يشترك بطريقة مباشرة او غير مباشرة في النهوض بنفقات الحكومة٠فمن قيم الايجارات التي يدفعها مستأجرو الاملاك يوءخذ جزء كضريبة للاملاك ولا بد في النهاية من ان تصل نسبة مئوية من كل ما يشتريه المستهلك الى جامع الضرائب ٠ وكاسب الاجر يستطيع عند دفع جزء من اجره الاسبوعي ان يساعد على دفع الضرائب المتعلقة بالامن الاجتماعي والتعويض عن البطالة ٠

ويمكن وصف هذه المدفوعات وصفا صحيحا بالقول انها اقساط في قسائم تأمين عوضا عن وصفها بانها ضرائب ·

وكلما زادت مطالب الشعب الاميركي من الحكومة للظفر بخدمات واعمال ادارية زادت النفقات الحكومية· ولكن يمكن ان يقال من جميع النواحي العملية ان قانون ضرائب النظام الدمقراطي الذي يعيش فيه المواطن الاميركي يساعد على تنشيط مصالح الافراد. في البرامج الحكومية سواء الداخلية منها او الخارجية ويجعلهم يحسون بأنها برامجهم الخاصة والضرائب هي التي تذكر الاميركي على الدوام بأنه يجب ان يوءدي الثمن لتحقيق هذه الامور ·

الفصل الثامن عشر

المبادىء التي تنهض عليها الحكومة الديموقراطية

تستند مهمة ادارة نظام الحكم الذاتي في الولايات المتحدة الى طائفة من المبادىء الاساسية، ينشأ بعضها من الطابع النظامي للامة، وينشأ البعض الاخر من تطبيق القواعد الاساسية المعرب عنها في ديباجة الدستور ·

فالمساواة بين الافراد وعدم انتهاك حقوقهم المختلفة هما مقدمة لانشاء دعائم العدالة والانتفاع بخيرات الحرية· ومن العوامل الضرورية لتحقيق هذه الاهداف اعطاء القانون سلطانا معلى ، فلا يحق لفرد او لطائفة مهما يكن مدى ثرائها او قوتها او احوالها، ان يتحدى هذا القانون ، كما انه لا ينكر على احد حق تمتعه بحماية القانون مهما يكن السبب ·

وعرض هذه القواعد الاساسية وسواها في قالب صالح عملي للحكم الذاتي بدون اجحاف بحريات الفرد الجوهرية وبدون الحد من القوة الاساسية للاقتراع قد اقتضى وضع عدد من المبادىء العملية التطبيقية · فسعة البلاد وكثرة عدد سكانها يجعلان تنفيذ نظام الحكم الذاتي ضربا من المستحيل لذلك استعيض عنه

بنظام عملي هو وضع مبدأ الحكومة التمثيلية .
فيختار الناخبون طائفة من المرشحين للمناصب العامة باعتبارهم ممثليهم في الحكومة. وتفوض لهؤلاء الموظفين المنتخبين سلطة معينـة، وتفوض السلطة كذلك للمديرين الـذين يعينهم هؤلاء الموظفون المنتخبون تفويضا غير مباشر .
والمفوض العام انما يباشر السلطة المخولة له من قبل الشعب ما دام الشعب راضيا عن مسلكه في منصبه، هذا من الناحيتين النظرية والعملية . وعند الشعب طائفة من الوسائل يستطيع بها ان يباشر اشرافه على ممثليه وتذكيرهم بانهم خدام عموميون كما انهم زعماء .

والمجال الرسمي للتعبير عن هذا الاشراف هو الانتخاب نفسه. فكل ساع الى منصب يتقدم عادة الى الناخبين الذين ينشد تأييدهم ويبسط لهم برنامجه الذي يجعل موقفه من مشكلات الساعة ، وان موظفا يشن حملة لاعادة انتخابه يحتمل ان يتبع هذا الاجراء عينه، ويراعي بالاضافة الى ذلك ما سبق له ان اسداه من خدمات وهو في منصبه. ولا يسع الموظفين في مدة شغلهم للمناصب ان ينسوا انهم سيواجهون في الانتخابات التالية مطالبة بالحساب، وهذا الترقب يكيف تصرفاتهم .

وان الامتحان الدوري للانتخابات ابعد من ان يكون المذكر الوحيد للموظف بانه يشغل منصبا برضى الناخب، فالمواطن العادي يعرف كيف ينقل آراءه الشخصية الى ممثله في الموضوعات السياسية او الادارية ، ومن المألوف ان يتلقى النائب او الشيخ الاميركي في يوم واحد مئات من الرسائل من دائرته الانتخابية تتعلق بقانون معروض على الكونجرس لبحثه .

ومن المألوف كذلك ان تذهب وفود من الناخبين الى موظفين حكوميين لتعرب لهم شخصيا عن وجهات نظرها في الموضوعات الجارية او التي ينتظر اثارتها . وهذه الوفود تمثل هيئات او

جماعات من المدينة او الولاية او من اتحادات العمال او سواها من الوحدات التي تعنى بالشوءون العامة. ويحتمل ان يزور افراد الموظفين ليعرب كل منهم عن رأيه الخاص . وقل ان يخفق هوءلاء في اسماع صوتهم .

وحين لا يكون المجلس التشريعي معقودا، وحين يكون الموظف في حل من الاصغاء لاقواله والنهوض بتبعات التحقيق، فحينئذ قد يعكس الموظف الاية ويطوف بولايته او بمنطقته ليقف على آراء الناخبين ورغباتهم .

وبسبب العلاقة الماثلة بين الصحف والاذاعة والناخبين، تساعد وسائل نقل الانباء والآراء في التأثير في تصرفات الموظفين لسببين. فمع ان رأي اي جريدة من الجرائد او سياستها تكون عادة من صوغ صاحبها او ناشرها، فان حياة هذه الجريدة تتوقف على مدى رواجها وتداولها، والرواج معناه اقبال الافراد من المواطنين على شراء هذه الصحيفة وتلاوتها او في حالة الراديو على الاصغاء لاذاعاته. ولذلك يمكن القول الى حد ما ان الصحف والمجلات والاذاعات شديدة الحساسية تجاه آراء القراء والسامعين ورغباتهم وبسبب هذا يعنى بها الموظفون الحكوميون عناية مباشرة وفي الوقت ذاته تعد النشرات والاذاعات وسيلة من وسائل نقل المعلومات والانباء، ولمعظمها تأثير في الناخب وفي تكوين آرائه، لذلك يرى الموظف الحكومي في الصحافة والاذاعة صديقين يخطب مودتهما او عدوين خطيرين ، وهو يوءدي عمله بهدى ذلك

ومع ان الحكومة في الولايات المتحدة اصبحت اداة متسعة الاطراف معقدة الاجراءات، فان الناخب يستطيع بوساطة هذه الوسائل المنوعة ان يوءمن نفسه من الادارة التي لا تستجيب له، وان يشدد النكير على القائمين بشوءون السلطة .

والدمقراطية في كيان الولايات المتحدة باسرها جزء من اجزاء

السلطة قد حسب له حسابه جيدا وهذا مبدأ من المبادىء الحيوية التي يستند اليها نظام الحكم الاميركي ·


العاصمة

وفروع الحكومة الثلاثة ـ وهي السلطـات التشريعيـة والتنفيذيـة والقضائية تكاد كل منها كما سبق ان بيّنا تكون مستقلة استقلالا تاما، غير ان كل فرع منها يمنح شيئا من السلطـان على الاخر، فالسلطـة التنفيذيـة قد تستخدم حق النقض (الفيتو) في خذل مشروع قانون اقره الكونجرس· والسلطـة القضائيةقد تبين ان قانونا ماهو قانون غير دستوري والكونجرس يؤثر بدوره تأثيرا كبيرا في الفرعين الآخرين بما له من اشراف على مفاتيح خزانة الحكومة، وبما يشترط طبقا للدستور من موافقة مجلس الشيوخ على التعيينات في المناصب القضائية والتنفيذية ·

وهذا المبدأ يسري في تنظيم الكونجرس نفسه · فلكل مجلس من مجلسيه سلطاته الخاصة التي لا يشاركه فيها الاخر، ولكل منهما امتياز تعديل الاجراءات التي يتخذها الاخر· ولتقسيم السلطة هذا مثيـل في الوحـدات الحكوميـة للاتحاد والولاية والحكومات المحلية، وحق النظام الانتخابي ينسج على هذا المنوال فعضو مجلس النواب مدته عامان، ومدة رئيس الولايات المتحدة اربعة اعوام ومدة الشيخ ستة· وقد نظمت مدة العضويـة في مجلس الشيوخ بحيث ينتخب ثلث اعضاء المجلس في الوقت الذي يذهب فيه السكان الى مراكز الانتخاب مرة كل عامين لانتخاب جميع اعضاء مجلس النواب الجديد· وكل اربع سنين يتم في وقت واحد انتخاب رئيس الولايات المتحدة وانتخاب مجلس النواب الجديد

وهذا النظام ـ نظام التوازن ـ يحقق المآرب التي يعتقد شعب الولايات المتحدة ان لها شأنا حيويا في الحكم الذاتي الطيب الفعال، وان استقلال القضاء معناه استقلال المحاكم وتحررها من

كل ضغط سياسي او اقتصادي او اجتماعي وبهذا يتم وضع النظام القضائي على اسس صالحة للنهوض برسالته وهي تفسير القانون وتنفيذه· ومن شأن توزيع السلطة ان يكفل عدم تركيز السلطان بغير وجه حق في فرع واحد من فروع الحكومة او في منسوب واحد من مناسيبها ، وهذا تحول كان الشعب الاميركي ينفر منه منذ ايام الاستعمار لانه يحول دون الاسراع في اقرار المشروعات والسياسات ·

وانتقد بعض الدوائر هذه الصفة الاخيرة لانها تسبب البطء والعجز في الاداة الحكومية لا موجب لها· ولكن تبين للاميركيين من التجربة ان القرارات التي تتخذها الحكومة بسرعة يغلب ان تكون وليدة فجاجة في البحث ، وان في الطاقة الظفر بنتائج اطيب لو منح هذا الموضوع فسحة من الوقت للتدقيق في بحثه وانتقاده واجراء مناقشات مفصلة بشأنه مع طوائف شتى في داخل الحكومة وخارجها · اضف الى ذلك ان نظام التوازن لم يحل في الماضي دون اتخاذ اجراءات سريعة فعالة من جانب الحكومة عند اقتضاء الضرورة ·

والمقياس الصحيح للحكومة هو في سجلات ادارتها، وفي كيفية اداء الخدمات للمحكومين ونوع الخدمات في جميع الظروف والاحوال· وبناء على هذا المقياس استطاع نظام الحكم الذاتي في الولايات المتحدة ان يبلغ مرتبة رفيعة، ودل نطاقه على انه قادر على استيعاب دلائل التوسع في الاراضي والسكان والقوة العسكرية والاقتصادية · واستطاع ان يواجه الضائقات التي اعترضت في سبيل امة ناشئة مفتقرة الى التجربة، سواء في الداخل او في الخارج واستطاع ان يخرج سالما من حرب اهلية قامت حول مشكلة الحرية الفردية· واستطاع ان يمحو الاعاصير الاقتصادية المترتبة على احداث العنف الشديدة، وان يضع حدا لاساءة استخدام الحقوق واستطاع ان يعيد الى الاقتصاد هدوءه بعدما استبانت المثالب التي اماطت الاعاصير عنها اللثام وافلح في

الذود عن مبادىء الحرية والحكم الذاتي ووقايتها من كل اعتداء من جانب سلطة معادية ·

ولكن قليلين من مواطني الولايات المتحدة هم الذين يرضون ان يدافعوا عن هذا السجل باعتباره مكتملا من جميع النواحي · واذ يدير المرء بصره الى الماضي ويراجع احداث الاضطراب التي اجتازها تاريخ البلاد يرى الخطأ في التصرفات والقصور في العمل الاسباب التي اخرت نهضة الامة ·

وشعب الولايات المتحدة وهو يعي هذه الحقائق جميعا، يعرف انه ربما وقعت في المستقبل اغلاط اكثر ·ولكن الامر الذي يهمه دون سواه هو ان يطمئن الى ان عنده حكومة تمثله، وانها قد استطاعت بمرور السنين ان تصون له حرياته وحقوقه الثمينة ·

ومراجعة هذه الاحداث من ناحية الواقع تدل على ان المواطن يحتفظ بحق انتقاد الحكومة، ويوجه دفتها لتواجه الاحوال الجديدة، ويصلح امورها حين ترى الكثرة ان الحاجة تدعو الى اصلاح طيب ·

وان الامعان في مراجعة التاريخ يدل على ان رسالة الحكومة التي قررتها ديباجة الدستور لا تزال منفذة ، وهي ان الاتحاد قوي والسلام الداخلي مستتب والعناية المطردة توجه الى المصالح العامة وضروريات الدفاع تواجه دائما ·

وان المستقبل لينطوي على مشكلات تمتحن سلطة الحكومة الشعبية، ولكن هناك ايمانا بين مواطني الولايات المتحدة بأن ما وصفه لهم المحرر الاعظم ابراهام لنكولن بانه «حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب» سيضمن لهم النجاح في المستقبل كما فعل في الماضي ·

ديباجة اعلان الاستقلال

في الكونجرس ٤ يوليو سنة ١٧٧٦

الاعلان الاجماعي للولايات المتحدة الاميركية الثلاث عشرة

حين يتعين في سياق الاحداث ان يحل احد الشعوب الصلات التي تربطه بشعب آخر ، وان يتخذ بين دول الارض موقف الانفصال والتساوي الذي تؤهله له سنن الطبيعة واله الطبيعة ، فان الاحترام الحق لأراء الانسانية يقتضي ان يعلن هذا الشعب الاسباب التي تحمله على الانفصال •

ونحن نرى ان الحقائق التالية هي من البديهيات ، وهي ان جميع الناس خلقوا متساوين ، وان الخالق قد شملهم بحقوق معينة لا تنتزع ، ومن هذه الحقوق الحياة والحرية والسعي لبلوغ السعادة • والحكومات انما تنشأ بين الناس لتحقق هذه الحقوق، فتستمد سلطانها العادل من رضى المحكومين وموافقتهم ، وكلما اصبح نوع من انواع الحكم خطرا على هذه الغايات ، حق على الشعب ان يعدله او يلغيه، وان ينشيء حكومة جديدة تنهض على اسس من المباديء والانظمة التي تبدو اوفى من سواها بضمان أمن الشعب وسعادته • ولا مشاحة في ان الفطنة تحتم عدم تغيير الحكومات المنشأة من قديم لاسباب واهية عابرة • وقد دلّت جميع التجارب على ان الانسانية تكون اميل الى المعاناة ما دامت المفاسد محتملة من ان تصحح موقفها متوسلة الى ذلك بالغاء النظم التي ألفتها • ولكن حين يتكرر سوء استخدام السلطة واغتصابها ، ويتبين ان الغرض الذي تتطلع اليه الحكومة من ذلك هو اخضاع الشعب للاستبداد المطلق فمن حق الشعب ، بل الواجب عليه ان يسقط مثل هذه الحكومة ، ويهيىء ضمانات جديدة تكفل امنه في المستقبل - كذا كانت المعاناة التي تحملتها بصبر هذه المستعمرات ، وكذا تبدو اليوم تلك الضرورة التي ترغمها على تعديل نظم حكمها السابقة • فتاريخ ملك بريطانيا العظمى الحالي حافل بالاضرار والاغتصاب ، وبغيته من كل ذلك تحقيق مأرب مباشر هو فرض حكم استبدادي مطلق على هذه الولايات وللبرهان على هذا دعوا الحقائق تعرض على عالم صريح •

دستور الولايات المتحدة الاميركية

ديباجه

نحن ، شعب الولايات المتحدة ، رغبة منا في تاليف اتحاد اكمل ، وفي اقامة العدالة ، وكفالة الطمأنينة الداخلية ، وتهيئة وسائل الدفاع المشتركة ، ورعاية الخير العام ، وضمان بركات الحرية ، لنا ولذريتنا ، رسمنا وقررنا هذا الدستور للولايات المتحدة الاميركية •

المادة الاولى

الفقرة الاولى • جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا ، تخول لكونجرس للولايات المتحدة يتاًلف من مجلس للشيوخ وآخر للنواب •

الفقرة الثانية • يتاًلف مجلس النواب من اعضاء ينتخبون كل عامين من قبل اهالي الولايات المختلفة ، ويتمتع الناخبون في كل ولاية بالموًهلات التي يجب توافرها في ناخبي اكثر الفروع التشريعية عددا •

ولا يصبح احد نائباً ما لم يكن قد بلغ سن الخامسة والعشرين ، وما لم يكن مواطنا بالولايات المتحدة سبع سنين ، وما لم يكن ، عند انتخابه ، ساكنا في الولاية التي ينتخب فيها • وعدد النواب والضرائب المباشرة يوزع بين الولايات المختلفة التي قد تنضم الى الاتحاد بنسبة عدد سكان كل منها • وسيقدر بان يضاف الى مجموع عدد السكان الاحرار (ومنهم الذين ينتظر ان ينتظموا في سلك الخدمة مدة من السنين مع استثناء الهنود غير الخاضعين للضرائب) ثلاثة اخماس مجموع من عداهم من الاشخاص • وسيتم الاحصاء الفعلي في غضون ثلاث سنين بعد عقد الاجتماع الاول لكونجرس الولايات المتحدة ، ثم في غضون كل عشر سنوات لاحقة بالكيفية التي يقررها القانون • ولا يزيد عدد النواب على نائب واحد لكل ثلاثين الف نسمة ، ولكن يجب ان يكون لكل ولاية نائب واحد على الاقل ، والى ان يتم مثل هذا الاحصاء ، يحق لولاية نيوهامشير ان تختار ثلاثة نواب ، وولاية ماساتشوستس ثمانية ، وورود آيلند وبروفيدنس بلانتيشنز واحدا ، وكانكتيكت خمسة ، ونيويورك ستة ، ونيوجيرسي اربعة ، وبنسلفانيا ثمانية ، وديلاوير واحدا ، وميريلند ستة ، وفرجينيا عشرة ، ونورث كارولينا خمسة ، وسوث كارولينا خمسة ،

وجورجيا ثلاثة .

واذا خلا مقعد لنائب من نواب ولاية ما ، تصدر السلطة التنفيذية للولاية اعلانا بالانتخاب لملء هذا الفراغ .

ويختار مجلس النواب رئيسه ، وسائر موظفيه ، وتكون له وحده سلطة المحاكمة البرلمانية .

الفقرة الثالثة . يتألف مجلس الشيوخ الاميركي من شيخين عن كل ولاية تختارهما هيئتها التشريعية لمدة ست سنين ، ويكون لكل شيخ صوت واحد .

وعقب اجتماع الشيوخ مباشرة بعد الانتخاب الاول ، يقسمون بالتساوي على قدر المستطاع الى ثلاث فئات ، فمقاعد شيوخ الفئة الاولى تخلى من شاغليها بعد مضي العام الثاني ، ومقاعد شيوخ الفئة الثانية تخلو بعد انتهاء السنة الرابعة ، ومقاعد الفئة الثالثة تخلو عقب انتهاء السنة السادسة ، بحيث يمكن انتخاب ثلث الاعضاء كل عامين . واذا خلا مقعد بسبب استقالة او سواها من الاسباب في اثناء عطلة الهيئة التشريعية لولاية ما ، جاز للسلطة التنفيذية في الولاية ان تجري تعيينا موقتا ريثما يعقد الاجتماع التالي للمجلس التشريعي فتملأ هذه المقاعد الشاغرة .

ولا يغدو احد شيخا ما لم يكن قد بلغ الثلاثين من عمره ، وامضى تسع سنين مواطنا للولايات المتحدة ، وما لم يكن ، عند انتخابه ، من اهل الولاية التي تختاره . ويكون نائب رئيس الولايات المتحدة رئيسا لمجلس الشيوخ ، ولكن لا صوت له الا اذا تعادلت كفتا المقترعين .

ويختار مجلس الشيوخ موظفيه الاخرين ، كما يختار رئيسا وقتيا يخلف نائب رئيس الجمهورية في منصبه عند غيابه او عند مباشرته لمهام رئيس الولايات المتحدة .

ولمجلس الشيوخ السلطة الوحيدة للمحاكمة في جميع الاتهامات الخاصة بعدم الولاء وعند اجتماعه لهذا الغرض يجب ان يقسم اعضاؤه اليمين او التوكيد . وعندما يحاكم رئيس الولايات المتحدة يرأس الجلسة كبير القضاة ، ولا يدان احد بدون موافقة ثلثي الاعضاء الحاضرين .

والاحكام التي تصدر في الاتهامات الخاصة بعدم الولاء لا ينبغي ان تتجاوز حدّ الاقصاء عن المنصب وتقرير عدم الاهلية لتولي منصب رفيع او للتمتع به بمنصب يقتضي ثقة او يدر ربحا في الولايات المتحدة ، ولكن الشخص المدان يكون الى جانب ذلك عرضة للاتهام فالمحاكمة فالحكم ثم العقاب طبقا للقانون .

الفقرة الرابعة . مواعيد اجراء انتخابات الشيوخ والنواب ومكانها واساليبها تضع قواعدها في كل ولاية هيئتها التشريعية ، ولكن الكونجرس يستطيع في اي وقت ان يصدر قانوناً يعدل هذه النظم ، الا في ما يتعلق بدوائر اختيار الشيوخ .

ويجتمع الكونجرس مرة واحدة على الاقل كل عام ، ويكون هذا الاجتماع في يوم الاثنين الاول من شهر ديسمبر ، الا اذا صدر قانون بتعيين يوم آخر .

الفقرة الخامسة . كل من المجلسين صاحب الحكم في انتخابات اعضائه و نتائجها

وفي موهلاتهم • والاغلبية في كل من المجلسين تعد النصاب القانوني الذي يمكن المجلس من مباشرة عمله • ولكن ، اذا كان عدد الحاضرين صغيرا ، فقد يرجأ الاجتماع يوما بعد يوم ، وقد يخول كل من المجلسين حق اكراه الاعضاء المتغيبين على الحضور متوسلا بالوسيلة اللازمة ، ومتخذا العقوبات التي يراها •

ولكل من المجلسين ان يقرر لائحة اجراءاته ، ويقرر معاقبة اعضائه على سلوكهم غير النظامي ، وله عند الظفر باغلبية الثلثين ان يقصي عضوا عن عضويته •

ويحتفظ كل من المجلسين بمضابط مناقشاته ، على ان تنشر من حين الى آخر باستثناء الاجزاء التي يرى انها تقتضي الكتمان • كما ان اجابة اعضاء كل من المجلسين موافقة او مخالفة في اي مسألة يمكن بناء على رغبة خمس عدد الحاضرين ادراجها في المضابط •

لا يحق لمجلس من المجلسين في اثناء دورة الكونجرس ان يعمد بدون موافقة المجلس الاخر الى ارجاء جلساته الى ما يزيد على ثلاثة ايام ، او الى الانتقال الى مكان عدا الذي يلتئم فيه المجلسان •

الفقرة السادسة • يتقاضى الشيوخ والنواب مكافأة عن خدماتهم يوءكدها القانون وتدفع لهم من خزانة الولايات المتحدة • ولهم في جميع الاحوال ـ الا في حالات الخيانة والجنايات الكبرى وخرق السلام ـ ان يتمتعوا بامتياز عدم اعتقالهم سواء في اثناء حضورهم اجتماعات المجلس الذي يمثلون فيه ، او في الذهاب الى المجلس والعودة منه ، كما ان كل خطبة او مناقشة في اي من المجلسين لا يسألون عنها في اي مكان آخر •

لا يحل لشيخ او لنائب في الفترة التي انتخب لها ان يعين في منصب مدني خاضع لسلطان الولايات المتحدة يكون قد انشيء ، او يكون مرتب ذلك المنصب قد زيد ذلك الوقت • كما انه لا يحل لاحد يشغل منصبا خاضعا لسلطان الولايات المتحدة ان يكون عضوا في اي من المجلسين ما دام شاغلا لمنصبه •

الفقرة السابعة • جميع مشروعات القوانين الخاصة بتحصيل الايراد تصدر من مجلس النواب ، ولكن لمجلس الشيوخ ان يقترح ادخال تعديلات كما في سائر مشروعات القوانين ، وله ان يوافق على هذه التعديلات •

وكل مشروع قانون يصدق عليه مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، يجب قبل ان يصبح قانونا ان يقدم الى رئيس الولايات المتحدة ، فاذا اقره امضاه ، واذا لم يقره ، اعاده مع اعتراضاته الى المجلس الذي صدر منه ، وعلى المجلس ان يدرج هذه الاعتراضات بجملتها في مضابطه ، ثم يباشر اعادة بحث المشروع ـ واذا حدث بعد اعادة البحث ان ثلثي اعضاء المجلس وافقوا على المشروع ارسل المشروع مع الاعتراضات الى المجلس الاخر حيث يعاد بحثه ، فاذا اقره ثلثا الاعضاء اصبح قانونا • ولكن في جميع هذه الاحوال يجب ان تتخذ الاصوات في كل من المجلسين بلا ونعم ، وتدرج اسماء المؤيدين للمشروع والمعارضين له في مضابط كل من المجلسين على حدة • واذا لم يعد الرئيس مشروع قانون في غضون عشرة ايام من تقديمه له (مع استثناء ايام الاحد) اصبح المشروع قانونا

كما لو كان امضاه ، الا اذا حالت عطلة الكونجرس دون هذه الاعادة ، فحينئذ لا يغدو المشروع قانوناً •

وكل امر او قرار او اقتراع يقتضي موافقة مجلس الشيوخ ومجلس النواب (باستثناء موضوع ارجاء الجلسات) يجب ان يقدم لرئيس الولايات المتحدة، ويجب موافقة الرئيس عليه قبل ان يصبح نافذا • اما اذا لم يوافق الرئيس عليه ، فتتعيّن اعادة اقراره من جانب ثلثي اعضاء مجلسي الشيوخ والنواب طبقا للقواعد والقيود الخاصة بمشروعات القوانين •

الفقرة الثامنة • للكونجرس سلطة فرض الضرائب والغرامات والرسوم والمكوس وجبايتها وعليه ان يدفع الديون وان يتاءهب للدفاع العام ولصون المصلحة العامة للولايات المتحدة • ولكن جميع الغرامات والرسوم والمكوس يجب ان تكون على نمط واحد في جميع انحاء الولايات المتحدة •

وللكونجرس ان يقترض مالا لحساب الولايات المتحدة •

وان ينظم التجارة مع الامم الاجنبية ، وبين جميع الولايات ومع قبائل الهنود، وان يضع قاعدة موحدة للتجنس ، وان يسن قوانين متسقة بشأن موضوع التفليسات في جميع انحاء الولايات المتحدة • وان يسك النقود ، ويحدد قيمها بقيم العملات الاجنبية ، ويعين قواعد الموازين والمقاييس •

وان يسنّ المعاقبة على التزوير في الودائع والعملات المتداولة في الولايات المتحدة • وان ينشيء مكاتب وطرقا للبريد •

وان يعمل على ترقية العلوم والفنون النافعة بان يحفظ مدة معينة جميع حقوق المؤلفين والمخترعين في ما يوءلفونه ويكتشفونه •

وان ينشيء محاكم تقل في مرتبتها عن المحكمة العليا

وان يعرّف جرائم القرصنة والجنايات المرتكبة في عرض البحر والجرائم الموجهة ضد قوانين الشعوب ، مع المعاقبة عليها •

وان يشهر الحرب ، ويفوض في رد الاعتداء على السفن او الاخذ بالثأر ويضع القواعد الخاصة بالاستيلاء في الارض وفي البحر •

وان يوءلف الجيوش ويتكفل بها ، ولكن الاعتمادات المالية التي ترصد لهذا الغرض يجب ان لا تزيد فترتها على عامين •

وان ينشيء عمارة بحرية ويتكفل بها وان يضع قواعد لادارة القوات البرية والبحرية وتنظيمها •

وان يدعو الميليشيا لتنفيذ قوانين الاتحاد ، وقمع الفتن ورد الغزوات وان يراعي تنظيم وتسليح وتدريب الميليشيا ، وادارة اقسامها التي قد تكون عاملة في خدمة الولايات المتحدة ، مع الاحتفاظ لكل ولاية على حدة بحق تعيين الضباط وتدريب الميليشيا طبقا للنظام الذي يضعه الكونجرس •

وان يستأثر وحده بحق التشريع في جميع الاحوال في منطقة لا تتجاوز مساحتها عشرة اميال مربعة التي قد تتنازل عنها ولايات معينة بموافقة الكونجرس لتصبح مقرا لحكومة الولايات المتحدة • وان يباشر مثل هذه السلطة

على جميع البقاع التي تشترى بموافقة المجلس التشريعي للولاية لكي تقام في الولاية نفسها الحصون ومخازن السلاح والترسانات واحواض السفن والمنشآت التي تدعو الضرورة اليها •

وان يسن جميع القوانين الضرورية الصالحة لكي توضع موضع التنفيذ السلطات السالفة الذكر وجميع السلطات الاخرى التي يحق لها هذا الدستور لحكومة الولايات المتحدة او لاي نظارة او موظف رسمي تابع لها •

الفقرة التاسعة • لا يحظر الكونجرس قبل عام الف وثمانمائة وثمانية هجرة اشخاص او وفودهم اذا ارتأت ولاية من الولايات الحالية السماح بذلك ، ولكن يمكن فرض ضريبة على مثل هذه الوفود بحيث لا تزيد القيمة على عشرة دولارات عن الشخص الواحد •

لا يوقف امتياز الاعلام القضائي بالتحقيق قبل السجن الا اذا اقتضى الامن العام ذلك في حالات العصيان او الغزو •

لا يسن قانون للادانة او الاعدام او التجريد من الحقوق المدنية استنادا الى مخالفات لشرائع سابقة او مخالفة سابقة لشريعة لاحقة •

لا تفرض ضرائب شخصية او سواها من الضرائب المباشرة الا بنسبة الاحصاء او التعداد الذي سلف النص على ضرورة اجرائه •

لا تفرض ضريبة او رسم على مواد صادرة من ولاية ما •

لا تمنح افضلية ، سواء بنظم تجارية او متعلقة بالدخل لميناء ولاية على موانىء ولاية اخرى ، ولا تكره سفينة قاصدة ولاية ، او قادمة منها على ان تدخل ولاية اخرى او تفرغ حمولتها فيها او تدفع رسما لها •

لا تسحب اموال من الخزانة الا بناء على اعتمادات تصدر بقانون وينشر من حين الى حين بيان دوري عن حساب الدخل والخرج لجميع الاموال العامة •

لا تمنح الولايات المتحدة لقباً من القاب النبلاء ، ولا يحل لاحد يشغل منصبا يدر ربحا او يقتضي ثقة في الولايات المتحدة ان يقبل هدية او راتبا او منصبا او لقبا من اي نوع كان من اي ملك او امير في دولة اجنبية بدون موافقة الكونجرس •

الفقرة العاشرة • لا تشترك ولاية ما في معاهدة او حلف او اتحاد ما • ولا يحل لها ان تفوض بالاعتداء على السفن او باخذ الثأر ، او ان تسك نقودا او ان تصدر رخصا مالية ، او ان تتخذ قاعدة لدفع الديون غير قاعدة العملة الذهبية والفضية او ان تجيز مشروعا بالتجريد من الحقوق المدنية واعتبار المحكوم عليه ميتاً قبل تنفيذ حكم الاعدام فيه او قانونا يشمل الماضي او قانونا يسيء الى التزامات العقود ، او ان تمنح لقبا من القاب النبلاء •

لا تفرض ولاية ما بدون موافقة الكونجرس رسوما او ضرائب على الواردات او الصادرات ، الا ما كانت الضرورة القصوى تدعو اليه لتنفيذ قوانين التفتيش ، والايراد الصافي من جمع الضرائب او الرسوم التي تفرضها ولاية ما على الواردات او الصادرات تكون لمنفعة خزانة الولايات المتحدة ، وجميع امثال هذه القوانين

تكون خاضعة لتعديل الكونجرس واشرافه •

لا تفرض ولاية بدون موافقة الكونجرس ضريبة ما على حمولة السفن او تحتفظ بالجند او بالسفن الحربية في اثناء السلام ، ولا تعقد اتفاقا او عهدا مع ولاية اخرى او مع دولة اخرى او تشترك في حرب الا اذا غزيت فعلا او اذا كان هناك خطر ملح لا يسمح بالتأجيل والتسويف •

المادة الثانية

الفقرة الاولى • تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الاميركية وهو يشغل منصبه مدة اربع سنين ، وينتخب مع نائب الرئيس الذي يختار للمدة عينها طبقا للنظام التالي •

تعين كل ولاية بالكيفية التي يشير بها نظامها التشريعي عددا من الناخبين معادلا لمجموع عدد الشيوخ والنواب الذين يحق للولاية ان يمثلوها في الكونجرس ، ولكن لا يعين ناخبا احد من الشيوخ او النواب - او من الذين يشغلون مناصب تقتضي الثقة او تدر ربحا في الولايات المتحدة •

ويجتمع الناخبون في ولاياتهم الخاصة ويقترعون بالاقتراع السري لانتخاب اثنين يكون احدهما على الاقل غير ساكن في الولاية نفسها معهم • وهم يعدون قائمة باسماء جميع الذين اقترع لهم ، وبعدد الاصوات التي ظفر بها كل منهم ، ثم تمضى القائمة بعد التثبت منها ، وترسل مختومة الى مقر حكومة الولايات المتحدة بعنوان رئيس مجلس الشيوخ ، وبمشهد من اعضاء مجلسي الشيوخ والنواب يفض رئيس مجلس الشيوخ جميع القوائم ، ثم يحصى عدد الاصوات والشخص الذي يظفر باكبر عدد من الاصوات يصبح رئيس الولايات المتحدة• هذا اذا كان عدد الاصوات اغلبية لعدد جميع الناخبين المعينين • واذا كان هناك غير واحد ظفروا باغلبية ولهم عدد متعادل من الاصوات ، فحينئذ يبادر مجلس النواب الى ان يختار بالاقتراع السري واحدا منهم رئيسا • واذا لم يظفر احد بالاغلبية ، يختار مجلس النواب الرئيس بالكيفية عينها ، من الخمسة الفائزين باكبر عدد من الاصوات في القائمة • ولكن عند اختيار الرئيس ، تؤخذ الاصوات بحسب الولايات على ان يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد ، ويتألف النصاب القانوني اللازم لهذا الغرض من عضو او من اعضاء عن ثلثي الولايات واغلبيةجميع الولايات ضرورية للاختيار•وبعد اختيارالرئيسعادة يصبح الشخص الذي يظفر باكبر عدد من اصوات الناخبين نائبا للرئيس • ولكن اذا اصبح لاثنين او اكثر عدد متساو من الاصوات ، تعيّن على مجلس الشيوخ ان يختار منهم نائب الرئيس بالاقتراع السري •

وللكونجرس ان يقرر موعد اختيار الناخبين ، ويعين اليوم الذي فيه يقترعون وهو يوم يجب ان يكون واحدا في جميع الولايات المتحدة •

ولا يحل لاحد ان يشغل منصب الرئيس الا اذا كان مواطنا مولودا فيالولايات المتحدة ، او كان عند اقرار هذا الدستور مواطنا للبلاد • ولا يحل لاحد ان

يشغل هذا المنصب ما لم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين من عمره ، وما لم يكن قد اقام بالولايات المتحدة اربعة عشر عاما •

وفي حالة نقل الرئيس من منصبه او في حالة وفاته او استقالته او عجزه عن النهوض بسلطات منصبه وتبعاته ، ينتقل تصريف هذه الامور الى نائب الرئيس وللكونجرس ان يصدر قانونا ينص على الاحوال الخاصة بنقل الرئيس ونائبه او وفاتهما او استقالتهما او عجزهما ، ثم يقرر من من الموظفين يعمل حينذاك رئيسا • ولهذا الموظف ان يتصرف تصرف الرئيس حتى يزول العجز او ينتخب رئيس آخر .

وللرئيس ان يتقاضى في مواعيد معينة مكافأة لقاء خدماته لا تزاد ولا تنقص في اثناء الفترة التي ينتخب لها ، ولا يتلقى في اثناء هذه الفترة مرتبا آخر من الولايات المتحدة او من اية ولاية من الولايات •

وقبل ان يشرع في تقلد منصبه ، يجب عليه ان يقسم القسم التالي او يؤكده «اقسم جازما (او اؤكد) انني سأنفذ باخلاص تبعات منصب رئيس الولايات المتحدة ، وسأعمل غاية جهدي لاصون دستور الولايات المتحدة واحميه واذود عنه» •

الفقرة الثانية • يكون الرئيس قائدا اعلى لجيش الولايات المتحدة وبحريتها ولميليشيا جميع الولايات المتحدة عند دعوتها الى العمل في خدمة الولايات المتحدة • وله ان يطلب كتابة رأي الموظف الرئيسي في كل من الادارات (النظارات) التنفيذية في كل موضوع يتعلق بالمهام الخاصة بنظارة كل منهم • وتكون له سلطة تنفيذ الاحكام واصدار عفو عام عن الجرائم المقترفة في حق الولايات المتحدة الا في حالات الاتهام بعدم الولاء •

وتكون له السلطة ، مستعينا بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته ، في ان يعقد معاهدات بشرط ان يوافق عليها ثلثا عدد الشيوخ الحاضرين ، وله ان يرشح، ثم ان يعين ، مستعينا بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته ، سفراء ووزراء عموميين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا ، وجميع الموظفين الاخرين في الولايات المتحدة الذين لم ترد في هذا الدستور نصوص خاصة بتعيينهم ، على ان يقرر ذلك بقانون ، ولكن للكونجرس ان يستعين بقانون على جعل حق تعيين مثل هؤلاء الموظفين المرؤوسين مخولا اما للرئيس وحده او للمحاكم ، او لمديري الادارات (النظار) حسبما يتراءى له •

وتكون للرئيس سلطة شغل جميع المناصب الشاغرة في اثناء عطلة مجلس الشيوخ بان يمنح تفويضات تنتهي في ختام الدورة التالية •

الفقرة الثالثة • للرئيس من وقت لاخر ان يبلغ الكونجرس معلومات عن حالة الاتحاد ويوصيه بان يبحث الاجراءات التي يراها ضرورية ناجعة • وله في ظروف استثنائية ان يعقد المجلسين او احدهما ، واذا نشب بينهما خلاف في ما يتعلق بموعد ارجاء الجلسات ، فله ان يرجئها الى الموعد الذي يراه ملائما • وله ان يستقبل السفراء وسواهم من الوزراء العموميين ، وان يراعي تنفيذ القوانين تنفيذا

صادقا وان يشمل بتكليفه جميع موظفي الولايات المتحدة •

الفقرة الرابعة • يُعزل الرئيس ونائب الرئيس وجميع الموظفين المدنيين للولايات المتحدة من مناصبهم عند اتهامهم وادانتهم بعدم الولاء او الخيانة او الرشوة او سواهما من الجنايات والجنح الخطيرة •

المادة الثالثة

الفقرة الاولى • تودع السلطة القضائية للولايات المتحدة في محكمة عليا واحدة ، وفي محاكم تقل عنها مرتبة قد يأمر الكونجرس من وقت الى آخر بانشائها • والقضاة ، سواء في المحكمة العليا ، او في المحاكم الاخرى ، يشغلون مناصبهم ما داموا حسني السلوك ، وهم يتقاضون في مواعيد معينة لقاء خدماتهم مكافآت لا تنقص في اثناء استمرارهم في مناصبهم •

الفقرة الثانية • تشمل السلطة القضائية جميع الاحوال المتعلقة بالقانون والعدل الناشئة بمقتضى هذا الدستور ، وقوانين الولايات المتحدة ، والمعاهدات المبرمة او التي ستبرم تحت سلطانها ، وتشمل كذلك جميع الاحوال المتعلقة بالسفراء والوزراء العموميين الاخرين والقناصل ، وجميع الاحوال الداخلة في اختصاص الاميرالية والبحرية والمنازعات التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها ، والمنازعات التي تنشب بين ولايتين او اكثر ، وبين ولاية ومواطني ولاية اخرى وبين مواطنين لولايات مختلفة ، وبين مواطنين في نفس الولاية يدعون ملكية اراض بموجب منح من ولايات مختلفة ، وبين ولاية او مواطنيها وولايات اجنبية او مواطنين اجانب او رعويات اجنبية •

وفي جميع الحالات المتعلقة بالسفراء والوزراء العموميين الاخرين والقناصل والمتعلقة باهل ولاية تعد فريقا في النزاع ، فان الاختصاص الرئيسي يكون للمحكمة العليا • وفي جميع الاحوال الاخرى التي سلفت الاشارة اليها يكون للمحكمة العليا اختصاص الاستئناف سواء من ناحية القانون او من ناحية الواقع، مع مراعاة ما قد يبديه الكونجرس من استثناءات او قواعد •

تنظر جميع الجرائم باستثناء حالات الاتهام بعدم الولاء ، امام المحلفين وتجري مثل هذه المحاكمات في الولاية التي اقترفت فيها تلك الجريمة ، ولكن حين لا تقترف الجريمة في ولاية ما ، فللكونجرس ان يعين المكان او الاماكن التي تجري فيها مثل هذه المحاكمة •

الفقرة الثالثة • خيانة الولايات المتحدة تكون بمجرد شن حرب عليها ، او بالانضمام الى صفوف اعدائها، او بتقديم مساعدة او تسهيلات لهم • ولا يدان احد بتهمة الخيانة الا بشهادة شاهدين رأيا اقتراف هذا الجرم العلني ، او بناء على اعتراف في محكمة علنية •

وللكونجرس سلطة اعلان العقاب على الخيانة ، ولكن لا يجوز الاقتصاص من النسل او الاقارب، ولا يجوز مصادرة الاملاك او اسقاط حقوق المتهم الا في اثناء حياته•

المادة الرابعة

الفقرة الاولى • تثق كل ولاية ثقة تامة وتقدر تقديرا كاملا القوانين العامة والسجلات والاجراءات القضائية لكل ولاية اخرى • وللكونجرس ان يعين بمقتضى القوانين العامة ، الكيفية التي بها يمكن اثبات تلك القوانين والسجلات والاجراءات مع نتائجها •

الفقرة الثانية • يحق لمواطني كل ولاية ان يتمتعوا بجميع المزايا والحصانات التي يتمتع بها المواطنون في الولايات الاخرى •

وكل من يتهم في ولاية ما بالخيانة او باقتراف جناية كبيرة او جريمة اخرى، ويفر من وجه العدالة ، ثم يهتدى اليه في ولاية اخرى ، يجب بناء على طلب السلطة التنفيذية للولاية التي فر منها ، ان يُسلَّم ليحال الى الولاية ذات الاختصاص في محاسبته على جرمه •

ولا يجوز لشخص عامل مُلزم بالخدمة او الشغل في ولاية او ناهض باشغال بمقتضى قوانينها ان يعفى ، اذا فر الى ولاية اخرى ، من عمله او شغله تطبيقا لقوانين الولاية الاخرى او نظمها ، بل يجب تسليمه بناء على طلب الولاية الى الجانب الذي يجب ان يؤدي فيه عمله او شغله •

الفقرة الثالثة • يسمح الكونجرس لولاية اخرى بالانضمام الى الاتحاد ، ولكن لا تؤلف او تنشأ ولاية جديدة في داخل حدود ولاية اخرى، ولا تؤلف ولاية ما بادماج ولايتين او اكثر او يضم اجزاء من ولايات بدون موافقة المجالس التشريعية للولايات صاحبة الشأن وكذلك موافقة الكونجرس •

وتكون للكونجرس سلطة التصرف في اراضي الولايات المتحدة والممتلكات الاخرى التابعة لها واصدار جميع القواعد الضرورية والنظم الخاصة بصونها ، ولا يفسّر نص في هذا الدستور بكيفية تؤثر في حقوق الولايات المتحدة او اي ولاية معينة •

الفقرة الرابعة • تضمن الولايات المتحدة لكل ولاية في هذا الاتحاد نظاما جمهوريا للحكومة ، وتحمي كلا منها من الاعتداء ، وتلجأ عند طلب المجلس التشريعي او عند طلب السلطة التنفيذية (حين يتعذر عقد المجلس التشريعي) لمقاومة العنف المحلي •

المادة الخامسة

للكونجرس ان يقترح ، كلما رأى ثلثا اعضاء المجلسين ضرورة لذلك تعديل هذا الدستور او أن يدعو بناء على رغبة ثلثي المجالس التشريعية للولايات المختلفة الى عقد مؤتمر لاقتراح تعديلات تصبح في كلتا الحالتين جزءا قانونيا من هذا الدستور ، من حيث جميع الاهداف والغايات ، عندما توافق عليها المجالس التشريعية لثلاثة ارباع الولايات المختلفة، او عندما يوافق عليها مؤتمرات

عقدت في ثلاثة ارباع الولايات، ايا كانت وسيلة التعديل التي يقترحها الكونجرس، بشرط ان لا يتم قبل عام الف وثمنمائة وثمانية تعديل يوءثر بكيفية ما في العبارتين الاولى والرابعة من الفقرة التاسعة من المادة الاولى، ويشترط ان لا تحرم اية ولاية حقها في المساواة في الاقتراع في مجلس الشيوخ بدون موافقتها •

المادة السادسة

جميع القروض المعقودة او الارتباطات المبرمة قبل اقرار هذا الدستور، تكون قانونية، امام الولايات المتحدة طبقا لهذا الدستور، كما هي قانونية طبقا للاتحاد (كونفدريشن) •

وهذا الدستور، وقوانين الولايات المتحدة التي ستصدر في ما بعد طبقا له، وجميع المعاهدات المبرمة او التي ستبرم تحت سلطة الولايات المتحدة، ستكون القانون الاعلى في البلاد وسيكون القضاة في كل ولاية ملزمين بها، ولا تقوم قائمة لما يرد في دستور اية ولاية من الولايات او في قانون من قوانينها مناقضا لذلك• والشيوخ والنواب الذين سلفت الاشارة اليهم ، واعضاء المجالس التشريعية لمختلف الولايات، وجميع الموظفين التنفيذيين والقضائيين سواء في الولايات المتحدة او في مختلف الولايات سيكونون ملزمين بمقتضى القسم او تأكيده بأن يوءيدوا الدستور، ولكن لا يطلب اجراء امتحان ديني ما، باعتباره ضرورة حتمية لشغل منصب عام او ذي مسوءولية في الولايات المتحدة •

المادة السابعة

ان موافقة تسع ولايات تكفي لاقامة هذا الدستور بين الولايات التي تقره • وقد تم وضع هذا الدستور بالموافقة الاجماعية للولايات المشتركة في الاجتماع في السابع من شهر سبتمبر من عام الف وسبعمائة وثمانية وسبعين للميلاد وفي السنة الثانية عشرة لاعلان استقلال الولايات المتحدة • وقد مهرنا اسماءنا هنا شاهدين على ذلك •

جورج وشنطن
الرئيس، والنائب عن ولاية فرجينيا

شهود

وليم جاكسون ـ سكرتير

ولاية نيوهامشير

جون لانجدون — نيكولاس جيلمان

ولاية ماساتشوستس

ناثانيل جورهام — روفوس كنج

ولاية كونكتيكت

وليم صموئيل جونس — روجر شرمان

ولاية نيويورك

الكسندر هملتون

ولاية نيوجيرزي

وليم لفنجستون — وليم باترسن

دافيد بريلي — يوناثان دايتون

ولاية بنسلفانيا

ب. فرانكلن — توماس فيتزسيمونز

توماس ميفلن — جارد انجرول

روبرت موريس — جيمس ولسن

جورج كليمر — جوف. موريس

ولاية ديلاوير

جورج ريد — ريتشارد باست

جننج بدفورد الصغير — جيكوب بروم

جون ديكنسون

ولاية ميريلند

جيمس ماكهنري — دانيال كارول

دان اوف سانت توماس جنيفر

ولاية فرجينيا

جون بلير — جيمس نلديسن الصغير

ولاية نورث كارولينا

وليم بلونت — هو وليمسن

ريتشارد دوبزبيت

ولاية سوث كارولينا

ج. روتلدج — تشارلس بنكني

تشارلس كونسويرث بنكني — بيرس بتلر

ولاية جورجيا

وليم فينو — ابر بولدوين

تعديلات

المادة الاولى

لا يصدر الكونجرس قانونا يتعلق بنشأة دين من الاديان ، او يمنع حرية ممارسته ، او يحد من حرية الخطابة او الصحافة او يحد من حرية الناس في عقد اجتماعات سلمية وفي مطالبة الحكومة بالنصفة من الاجحاف

المادة الثانية

بما ان من الضروري لصون أمن كل ولاية حرة اعداد ميليشيا منظمة تنظيما جيدا ، فان حق الشعب في الاحتفاظ بالاسلحة يجب ان لا يُنقض .

المادة الثالثة

لا يحلّ لجندي في ايام السلم ان يستقر في دار بدون موافقة صاحبها ولا يحق له ذلك في زمن الحرب الا بالكيفية التي يعينها القانون .

المادة الرابعة

يجب عدم انتهاك حرمة الشعب في ان يكون مأمونا في اشخاصه ودياره واوراقه وتصرفاته من كل تفتيش او اعتقال غير معقول، ولا يصدر امر باعتقال احد الا اذا كان هناك سبب معقول يؤيده قسم او ما يؤكده، مع اشتراط تعيين المكان الذي يفتش بالضبط والاشخاص او الاشياء التي تضبط

المادة الخامسة

لا يستجوب احد في جريمة كبيرة أو شائنة الا بمشهد او اتهام من المحلفين الكبار باستثناء القضايا التي تثار في القوات البرية او البحرية او الميليشيا في اثناء العمل الفعلي في حالة الحرب او حالة وجود خطر عام. ولا يكون احد هدفا لاتهام معين مرتين في قضية واحدة فتتعرض حياته او اعضاؤه لخطر. ولا يكره احد في قضية جنائية على ان يكون شاهدا على نفسه، او ان يحرم الحياة او الممتلكات بدون تطبيق القانون، ولا يستولى على ملك خاص لاستعماله في اغراض عامة بدون تعويض عادل .

المادة السادسة

في جميع المحاكمات الجنائية، يتمتع المتهم بحق محاكمته محاكمة سريعة

علنية بواسطة محلفين غير متحيزين ينتمون الى الولاية والمنطقة التي اقترفت فيها الجريمة ، ويكون القانون قد سبق فعيّن هذه المنطقة ، كما ان له ان يبلغ طبيعة الاتهام وسببه ، وان يواجه الشهود ضده وجها لوجه ، وان يحصل على التسهيلات القانونية الارغامية لاستدعاء الشهود الذين يؤيدونه ، والاستعانة بمحامين للدفاع عنه •

المادة السابعة

في الدعاوى العامه ، حيث تزيد قيمة المبلغ المتنازع عليه على عشرين دولارا يحتفظ للمحلفين بحق المحاكمة، ولا يجوز اعادة بحث اية واقعة بحثها المحلفون في اي محكمة من محاكم الولايات المتحدة الا طبقا لقواعد القانون العام

المادة الثامنة

المادة لا يطلب دفع كفالات مبالغ فيها، او غرامات مسرفة، ولا تفرض عقوبات قاسية او غير مألوفة

المادة التاسعة

ان ذكر بعض حقوق في الدستور لا يعني انكار حقوق اخرى يتمتع بها الشعب او الانتقاص منها •

المادة العاشرة

ان السلطات التي لم تفوض للولايات المتحدة بمقتضى الدستور ولم تحظر على الولايات في الدستور يحتفظ بها لكل ولاية على حدة او للشعب •

المادة الحادية عشرة

لا تفسر السلطة القضائية للولايات المتحدة بحيث تتسع لكل قضية في القانون او العدل بدئت او رفعت على واحدة من الولايات المتحدة بواسطة مواطني ولاية اخرى ، او بواسطة مواطنين او رعايا لاية دولة اجنبية •

المادة الثانية عشرة

يجتمع الناخبون، كل في ولايته، ويقترعون بنظام الاقتراع السري لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس، ويتعين ان يكون واحد منهما على الاقل من غير سكان الولاية نفسها معهم، ويذكرون في بطاقات اقتراعهم اسم الشخص المختار للرئاسة، ويذكرون في بطاقات مستقلة اسم الشخص المختار لمنصب نائب الرئيس •

ثم يعدون قوائم مستقلة باسماء جميع الاشخاص الذين اقترع لانتخابهم في منصب الرئيس ولجميع الاشخاص الذين اقترع لانتخابهم في منصب نائب الرئيس مع ذكر عدد اصوات كل منهم، وتمضى هذه القوائم من جانبهم بعد التثبت من صدق محتوياتها ثم ترسل مختومة الى مقر حكومة الولايات المتحدة بعنوان رئيس مجلس الشيوخ • ويتعين على رئيس مجلس الشيوخ، بمشهد من الشيوخ والنواب، ان يفض هذه القوائم، ثم يحصى عدد الاصوات، والشخص الذي يظفر باكبر عدد من الاصوات المعطاة لمنصب الرئاسة يصبح رئيسا، هذا اذا كان هذا العدد اغلبية لعدد جميع الناخبين المعيّنين، واذا لم يظفر احد بهذه الاغلبية، فحينئذ يختار عدد لا يتجاوز ثلاثة من الاشخاص الذين فازوا باكبر قدر من الاصوات في قائمة المنتخبين للرئاسة ويبادر مجلس النواب الى اختيار الرئيس من بينهم طبقا لنظام الاقتراع السري• ولكن عند اختيار الرئيس يراعى اخذ الاصوات بحسب عدد الولايات ، بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد ، والنصاب القانوني اللازم لهذا الغرض يتاًلف من عضو او اعضاء عن ثلثي الولايات، واغلبية جميع الولايات تكون ضرورية لتحقيق الاختيار، واذا لم يختر مجلس النواب رئيسا، عندما تقع عليه تبعة الاختيار، قبل اليوم الرابع من شهر مارس التالي، فحينئذ يتصرف نائب الرئيس كرئيس اسوة بما قد يحدث في حالة وفاة الرئيس او عجزه عجزا دستوريا

والشخص الذي يظفر باكبر عدد من الاصوات المعطاة لمنصب نائب الرئيس، ينتخب نائبا للرئيس، هذا اذا كان العدد اغلبية لعدد جميع الناخبين المعينين، واذا لم يظفر احد بالاغلبية، فحينئذ يختار مجلس الشيوخ نائب الرئيس من بين الاثنين اللذين ظفرا باكبر عدد من الاصوات في القائمة، والنصاب القانوني اللازم لهذا الغرض يتاًلف من ثلثي العدد الاجمالي للشيوخ، واغلبية العدد الاجمالي ضرورية لتحقيق هذا الاختيار، ولكن، لا يحق لاحد غير اهل من الناحية الدستورية لمنصب الرئيس ان يكون اهلا لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة •

المادة الثالثة عشرة

الفقرة الاولى • لا يباح في الولايات المتحدة او في منطقة خاضعة لسلطانها، الاستعباد او العمل بالاكراه، الا كعقاب عن جرم وقع على مقترفه بعد ادانتـه كما ينبغي •

الفقرة الثانية • للكونجرس سلطة تنفيذ هذه المادة باصدار التشريع اللازم•

المادة الرابعة عشرة

الفقرة الاولى • جميع الاشخاص الذين يولدون في الولايات المتحدة او

يصبحون من مواطنيها ويخضعون لسلطانها ، هم مواطنون للولايات المتحدة وللولاية التي يعيشون فيها . ولا يحل لولاية ان تضع قانونا من شأنه ان ينتقص من المزايا والحصانات التي يتمتع بها مواطنو الولايات المتحدة، ولا يحل لاية ولاية ان تحرم شخصا الحياة او الحرية او الممتلكات بدون تطبيق القانون تطبيقا كاملا ولا يحق لها ان تحرم احدا خاضعا لسلطانها من المساواة في الحماية امام القوانين .

الفقرة الثانية . يقتسم النواب بين الولايات المختلفة بنسبة عدد سكان كل ولاية بعد احصاء عدد جميع السكان في كل ولاية باستثناء الهنود من غير دافعي الضرائب. ولكن، اذا انكر حق الاقتراع في اي انتخاب سواء لاختيار ناخبي رئيس الولايات المتحدة او نائب الرئيس او لاختيار النواب في الكونجرس او الموظفين التنفيذيين او القضائيين في ولاية ما، او اعضاء المجالس التشريعية لها، اذا انكر حق الاقتراع على اي من الذكور من سكان مثل هذه الولاية مع انهم يكونون قد بلغوا الحادية والعشرين من عمرهم وهم مواطنون للولايات المتحدة، او اذا انتقص من هذا الحق بكيفية ما الا في حالات الاشتراك في عصيان او في جريمة اخرى، فان اساس التمثيل في الولاية يجب خفضه بنسبة ما يكون هناك من تأثير لعدد مثل هؤلاء المواطنين الذكور في مجموع عدد المواطنين الذكور الذين بلغوا الحادية والعشرين من عمرهم في مثل هذه الولاية

الفقرة الثالثة . لا يصبح احد شيخا او نائبا في الكونجرس او ناخبا للرئيس او لنائب الرئيس او ان يشغل منصبا مدنيا او عسكريا خاضعا للولايات المتحدة او لولاية من الولايات، اذا كان قد سبق له ان اقسم اليمين كعضو في الكونجرس او كموظف في الولايات المتحدة او كعضو في مجلس تشريعي لولاية ما او كموظف تنفيذي او قضائي في ولاية ما، بأن يؤيد دستور الولايات المتحدة ولكنه مع ذلك اشترك في تمرد او عصيان عليها، او قدم مساعدة او تسهيلات لاعدائها . ولكن للكونجرس باغلبية الثلثين في كل من مجلسيه ان يمحو هذا العيب .

الفقرة الرابعة . لا يجوز ان تكون شرعية دين عام للولايات المتحدة اجازه القانون بما في ذلك الديون المتعلقة بدفع معاشات او هبات عن خدمات قدمت في قمع تمرد او عصيان موضوع بحث . ولكن لا يحق للولايات المتحدة ولا لولاية من الولايات ان تتحمل تبعة دين او التزام او تؤدي قيمته لمساعدة حركة تمرد او عصيان على الولايات المتحدة او تواجه دعوى بشأن فقد عبد او تحريره . فجميع هذه الديون والالتزامات تعد غير شرعية ولا سند لها .

الفقرة الخامسة . تكون للكونجرس سلطة تنفيذ نصوص هذه المادة بالتشريع اللازم .

المادة الخامسة عشرة

الفقرة الاولى . لا تنكر الولايات المتحدة ولا ولاية من الولايات على

مواطن للولايات المتحدة حق الاقتراع، ولا تنتقص منه بسبب الجنس او اللون او حالة الاستعباد السابقة •

الفقرة الثانية • للكونجرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع اللازم •

المادة السادسة عشرة

للكونجرس سلطة فرض الضرائب على الدخل وجبايتها ايا كان مصدر الدخل، بغير ان توزع توزيعا نسبيا على الولايات المختلفة، وبدون مراعاة لاي احصاء او تعداد •

المادة السابعة عشرة

الفقرة الاولى • يتالف مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة من شيخين عن كل ولاية ينتخبهما سكان كل ولاية لمدة ست سنين، ويكون لكل شيخ صوت واحد • والناخبون في كل ولاية يجب ان تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة لناخبي اكبر الفروع التشريعية في الولاية عضوية •

الفقرة الثانية • عندما يخلو مقعد في مجلس الشيوخ يشغله ممثل لولاية من الولايات فعلى السلطة التنفيذية لمثل هذه الولاية ان تصدر امرا باجراء انتخاب لشغل هذا المقعد ، بشرط ان المجلس التشريعى للولاية يخوّل السلطة التنفيذية اجراء تعيين موقت ريثما يملأ الاهالي المقعد الخالي بالانتخاب طبقا لما يشير به مجلسها التشريعي •

الفقرة الثالثة • لا يفسر هذا التعديل بكيفية من شأنها التأثير في انتخاب او في مدة عضوية شيخ من الشيوخ اختير قبل ان يصبح هذا التعديل جزءا قانونيا من الدستور •

المادة الثامنة عشرة

الفقرة الاولى • بعد عام من الموافقة على هذه المادة، يُحظر انتاج المشروبات المسكرة في الداخل او بيعها او نقلها او استيرادها الى الولايات المتحدة او جميع الاراضي الخاضعة لسلطانها او اصدارها منها وذلك لاستخدامها في اغراض الشرب •

الفقرة الثانية • للكونجرس وللولايات المتحدة السلطة المتفقة على تنفيذ هذه المادة بتشريع ملائم•

الفقرة الثالثة • تصبح هذه المادة باطلة الا اذا تمت الموافقة عليها كتعديل في الدستور من قبل المجالس التشريعية للولايات المختلفة كما نص على ذلك الدستور في غضون سبعة اعوام من موعد تقديمها الى الولايات من الكونجرس •

المادة التاسعة عشرة

الفقرة الاولى • لا ينكر على مواطن للولايات المتحدة حق الاقتراع، او ينتقص منه سواء من الولايات المتحدة او من اية ولاية بسبب الذكورة او الانوثة•
الفقرةالثانية • تكون للكونجرس سلطة تنفيذ هذه المادة بالتشريع اللازم •

المادة العشرون

الفقرة الاولى • تنتهي مدة الرئيس ونائب الرئيس في ظهر اليوم العشرين من شهر يناير وتنتهي مدة الشيوخ والنواب ظهر اليوم الثالث من شهر يناير من السنوات التي كانت تنتهي فيها مدتها اذا لم تبرم هذه المادة ، وتبدأ عقب ذلك مباشرة مدة من يخلفانهما •

الفقرة الثانية • يجتمع الكونغرس مرة واحدة على الاقل في كل سنة ، ويبدأ مثل هذا الاجتماع في ظهر اليوم الثالث من شهر يناير الا اذا عين يوما آخر بقانون

الفقرة الثالثة • اذا حدث في وقت ابتداء مدة رئاسة الرئيس ان مات الرئيس، فان نائب الرئيس المنتخب يصبح رئيسا• واذا لم يكن الرئيس قد تم انتخابه قبل الموعد المعين لبدء مدته، او اذا حال حائل دون ان يحضر الرئيس المنتخب، فحينئذ يتصرف نائب الرئيس المنتخب كرئيس ريثما تزول الحوائل• وللكونجرس ان يصدر قانونا ينص على الحالات التي قد يتعذر فيهـا على الرئيس المنتخب وعلى نائب الرئيس المنتخب ان يحضرا فيعين من يتصرف كرئيس، او يعين الكيفية التي بها يختار القائم باعمال الرئيس ، وعلى مثل هذا الرجل ان يتصرف كرئيس ريثما تزول عن الرئيس او نائب الرئيس الحوائل •

الفقرة الرابعة • للكونجرس ان يصدر قانونا ينص على حالة وفاة احد من الاشخاص الذين منهم يختار مجلس النواب رئيسا عندما يقع على عاتقه حق الاختيار، وينص على حالة وفاة احد من الاشخاص الذين قد يختار مجلس الشيوخ منهم نائبا للرئيس حينما تقع عليه تبعة اختياره •

الفقرة الخامسة • يسري تنفيذ الفقرتين الاولى والثانية في اليوم الخامس عشر من شهر اكتوبر التالي للموافقة على هذه المادة•

الفقرة السادسة • تصبح هذه المادة غير نافذة الا اذا تمت الموافقة عليها كتعديل في الدستور من قبل المجالس التشريعية لثلاثة ارباع مختلف الولايات في غضون سبع سنين من تاريخ تقديمها •

المادة الحادية والعشرون

الفقرة الاولى • بهذه المادة الغيت المادة الثامنة عشرة في تعديل القانون الاساسي •

الفقرة الثانية • يُحظر نقل مشروبات مسكرة او استيرادها الى اية ولاية او ارض او ممتلكات الولايات المتحدة سواء لتوزيعها او لاستعمالها خلافا لما يحدده القانون •

الفقرة الثالثة • تصبح هذه المادة غير نافذة المفعول الا اذا تمت الموافقة عليها باعتبارها تعديلا للدستور بموءتمرات تعقد في الولايات المتحدة كما نص الدستور على ذلك، في غضون سبع سنين من موعد تقديمها من قبل الكونجرس الى الولايات •


Bibliotheca Alexandrina
0424293